جامعة قاصدي مرباح – ورقلة-
كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية
قسم العلوم الاقتصادية

رقم الترتيب:.....
الرقم التسلسلي:.....

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير
فرع: العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد وتسيير البيئة

من إعداد الطالب: بهاز الجيلالي

الموضوع

مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة

نوقشت علنا يوم:2008/01/23

أمام اللجنة المكونة من:

الدكتور : محمد التهامي طواهر	أستاذ التعليم العالي جامعة الجزائر	رئيسا
الدكتور : مسعود صديقي	أستاذ محاضر جامعة ورقلة	مقررا
الدكتور : إبراهيم بختي	أستاذ التعليم العالي جامعة ورقلة	ممتحنا
الدكتور : أحمد لعمى	أستاذ محاضر جامعة ورقلة	ممتحنا

الاهـــــداء

اهدي هذا العمل إلى:

الشمعة التي تذوب وغمرت قلبي بالحب و الحنان و شجعتني وجاهدت لأجلي بكل غال ونفيس أمي العزيزة

أغلى رمز الثبات و قدوتي في الحياة وناصحي ومرشدي إلى من انتظر هذه اللحظة وكان سببا في نجاحي والدي العزيز

اخوتي الأعزاء

جميع الأهل و الأقارب

جميع الأصدقاء و من جمعني معهم طريق العلم و المعرفة: بوحفص، الطاهر، محمد، لحسن، سعيد،مصطفى، مولاي، عطاء الله، عبد المالك، لمين، فاتح

شكر وتقدير

أشكر الله وأحمده على أن أمدني بتمام الصحة و العافية و رعاني بعونه

لإتمام هذا البحث، وألف شكر وتقدير للدكتور صديقي مسعود الذي لم يبخل علي بملاحظاته النافعة و توجيهاته السديدة التي أنارت لي الطريق وشجعتني على مواصلة البحث رغم الصعوبات.

كما أشكر كل من ساهم في انجاز هذا العمل و أخص بالذكر، السادة:

بن ساحة مصطفى ، برهان نور الدين ، عجيلة محمد، محمد الصالح.

ملخص:

يعتبر قطاع السياحة من أهم القطاعات الرائدة التي تدفع بالنمو و تنشط ديناميكية البناء الهيكلي اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا، حيث تسهم في زيادة الناتج الوطني وتوفير فرص عمالة وجذب الاستثمارات و إصلاح الخلل في الموازين التجارية وتنمية العلاقات الاقتصادية الدولية، كما أن الانفتاح و التغير في الاتجاهات و الأفكار جعل الجزائر تعيد النظر في سياستها الاقتصادية و بالتالي الاهتمام بقطاع السياحة على عكس ما بني عليه الاقتصاد الوطني بالتركيز على سياسة المحروقات، ولكن ما هو معلوم لدى المفكرين و الباحثين أن أي ثروة تكون دائما معرضة للزوال إذا لم يتم استعمالها بعقلانية فبقدر ما يسعى لتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي وكذا التنويع المحلي والاهتمام بالثروات الطبيعية التي يقوم عليها هذا النشاط يمكن في نفس الوقت أن يمثل مصدر إزعاج وتحطيم لهذه الثرو وبالتالي الإضرار بحق جيل المستقبل أي الحيلولة دون تحقيق تنمية مستدامة، وبالتالي وجب وضع عدة اعتبارات عند إعداد الخطط السياحية التنموية.

الكلمات المفتاحية: السياحة، التنمية المستدامة، التنمية السياحية المستدامة، السياحة البيئية.

Résumé

Le secteur de tourisme est considéré un des clés ,qui pousse la croissance et la dynamisation de la structure économique,social,Culturel et civile,par sa contribution dans

le produit intérieur,l'offre de travail et la traction des investissement,ainsi que le développement du relations économique internationale , en revanche de l'ancienne politique économique basé sur les hydrocarbures, l'Algérie a accordé une grande importance au tourisme dans le cadre de l'ouverture économique et la mutation des idées et d'orientation. Il est claire que l'utilisation irrationnel de toutes ressources peut conduire à une destruction de ces dernières, et par conséquence compromettre les capacité dés future génération et entrave la réalisation du développement durable,alors,il faut prendre en considération plusieurs variante pendant l'établissent du plans de développement touristique.

Mot clés : Tourisme, développement durable, développement touristique durable, écotourisme

الفهرس

الإهداء **III**

الشكر **IV**

ملخص **V**

الفهرس **VI**

قائمة الجداول **VII**

قائمة الأشكال **VIII**

المقدمة أ–و

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول السياحة

تمهيد **18**

المبحث الأول:ماهية السياحة **19**

المطلب الأول: مفهوم السياحة 19

المطلب الثاني: دوافع وجود السياحة وتطورها 22

المطلب الثالث: أهمية وأهداف السياحة 24

المطلب الرابع: أنواع السياحة 28

المبحث الثاني:خصائص و عوامل الجذب السياحي و آثارها و جانبها الاقتصادي **33**

المطلب الأول:خصائص السياحة

33

المطلب الثاني:عوامل الجذب السياحي 36
المطلب الثالث:الآثار المختلفة للسياحة 38
المطلب الرابع: السياحة من منظور اقتصادي 41
المبحث الثالث: التسويق السياحي **48**
المطلب الأول: مفهوم التسويق السياحي 48
المطلب الثاني: المزيج التسويقي السياحي 51
المطلب الثالث: استراتيجيات التسويق السياحي 55
المطلب الرابع: مقومات نجاح الإستراتيجية التسويقية السياحية 60
خلاصة **62**

الفصل الثاني: القطاع السياحي والتنمية المستدامة

تمهيد **64**
المبحث الأول: التنمية المستدامة **65**
المطلب الأول:نشأة التنمية المستدامة ومفهومها 65
المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة 70
المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة 75
المبحث الثاني:التنمية السياحية والاستدامة **80**
المطلب الأول:مفهوم التنمية السياحية 81
المطلب الثاني :محددات التنمية السياحية 83
المطلب الثالث:التنمية السياحية المستدامة 86
المطلب الرابع:التصدي للتحديات الرئيسية للتنمية السياحية المستدامة 94
المبحث الثالث:السياحة البيئية **98**
المطلب الأول:مفهوم السياحة البيئية 98
المطلب الثاني:آليات السياحة البيئية 101
المطلب الثالث:منظومات السياحة البيئية 105
المطلب الرابع:مستقبل السياحة البيئية 109
خلاصة **114**

الفصل الثالث: دراسة حالةالقطاع السياحي بولاية غرداية

تمهيد **116**

المبحث الأول: نظرة عن السياحة بولاية غرداية و هياكلها الأساسية **117**
المطلب الأول:تقديم عن ولاية غرداية 117
المطلب الثاني: المنشآت القاعدية للنقل والأسفار 120
المطلب الثالث: المرافق السياحية بولاية غرداية 123
المبحث الثاني: الإمكانيات والاستثمار السياحي بولاية غرداية **130**
المطلب الأول: إمكانيات العرض السياحي 130
المطلب الثاني: الطلب السياحي في ولاية غرداية 136
المطلب الثالث: مشاريع الاستثمار السياحي بولاية غرداية 138
المطلب الرابع: آفاق الاستثمار السياحي في ولاية غرداية 141
المبحث الثالث: السياحة والتنمية المستدامة في ولاية غرداية **143**
المطلب الأول: الجانب البيئي 143
المطلب الثاني :الجانب الإقتصادي 145
المطلب الثالث:الجانب الثقافي والحضاري 147
خلاصة **151**
الخاتمة **153**
قائمة المراجع **158**

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	تطور حجم الانفاق السياحي في العالم.	25
02	ترتيب مشاركة القطاعات الاقتصادية في التجارة العالمية	26
03	الطرق الوطنيةالمرتبطة بالولاية	121
04	الطرق الولائية	122
05	*الفنادق المصنفة بولاية غرداية*	124
06	*المطاعم المصنفة بولاية غرداية*	125
07	الدواوين السياحية لبلديات ولاية غرداية.	127
08	وكالات السياحة و السفر بولاية غرداية	129
09	*الجمعيات* السياحية بولاية غرداية	130
10	تطور التدفق السياحي بولاية غرداية	136
11	تطور عدد المستحمين والمداخيل المحصلة	138
12	وضعية مشاريع الاستثمار السياحي بولاية غرداية من سنة 1999 إلى غاية2006	139
13	حالة مشاريع الاستثمار السياحي من سنة 1999 إلى غاية 2006/12/31	140
14	تطور المؤسسات الفندقية والمطعمية من سنة 1999 إلى غاية2006/12/31	140
15	المشاريع السياحية المستفاد منها في إطار البرامج المختلفة لتنمية بالجنوب	142
16	المداخيل السياحية من سنة 2001 إلى سنة 2006 بولاية غرداية	146

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	هيكل النظام السياحي حسب كاسبر	21
02	خصائص العرض السياحي	43
03	منحنى يوضح العلاقة بين العرض السياحي والأسعار	44
04	العلاقة بين العرض السياحي والإيرادات السياحية	45
05	العلاقة بين الطلب السياحي وأسعار الخدمات السياحية	47
06	العلاقة بين الطلب السياحي ومستوى الخدمات السياحية	47
07	خصائص التسويق السياحي	50
08	أهداف التنمية المستدامة	69
09	تضارب مطالب التنمية السياحية	82
10	المحاور الإستراتيجية للتنمية السياحية المستدامة	88
11	أبعاد مفهوم السياحة البيئية	100
12	آليات السّياحة البيئية	102
13	مخرجات منظومة السياحة البيئية	109
14	محاور تنمية السياحة البيئية المستقبلية	112
15	تطور تدفق السياح الوطنيين والأجانب بولاية غرداية	136
16	تطور عدد وكالات السياحة والسفر من سنة 1998 إلى2006	141
17	تطور المداخيل السياحية في ولاية غرداية من سنة 2001 إلى 2006	147

المقدمة

أ.توطئة

لقد شهد العالم في الفترة الأخيرة تغيرات سريعة في كل المجالات و ثورات متنوعة في كل المفاهيم منها السياسية والإجتماعية والإقتصادية ... الخ، فلقد ظهرت مفاهيم جديدة ومصطلحات متنوعة وشاملة، والتي من أهمها العولمة والتي يحاول الباحث أو المفكر أن يجمع بها المبادىء والأفكار في مفهوم واحد شامل غرضه الحقيقي دفع عجلة التجارة الدولية للإنفتاح على اقتصاديات العالم ككل، حيث نجد أن هذه الإقتصادات بعضها يعتمد على الصناعة وآخر يعتمد على السياحة وبسبب الإهتمام المتزايد خلال العقدين الأخرين بالقطاع السياحي أصبح العائد من أعمال السياحة يساهم مساهمة فعالة في اجمالي الناتج المحلي للكثير من الدول وتشير تقارير المنظمة العالمية للسياحة أن عائدات هذا القطاع تزيد عن دخل القطاعات الأخرى باستثناء قطاعي البترول والصناعات المرتبطة به وصناعة السيارات والصناعات الأخرى المرتبطة بها.

تشير الإحصائيات إلى أن السياحة ستشكل الركن الأساس لاقتصاديات الخدمات في القرن القادم ولا يوازيها في الأهمية سوى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية حيث أن السياحة تشكل 30% من إجمالي الصادرات العالمية، وأصبحت الصناعة الأولى حتى في كبرى الدول الصناعية كبريطانيا وأمريكا واليابان فضلاً عن أنها تشكل المشغل الأول للعمالة في العالم إذ أصبح عدد من يعمل في السياحة يساوي عدد العاملين في الصناعات الخمس في العالم وهي: الإلكترونيات، الكهرباء الحديد والصلب، النسيج والسيارات، حيث يعمل على مستوى العالم في هذا القطاع حوالي 260 مليون عامل. ووصل عدد السياح في العالم إلى 700 مليون سائح عام 2000 أنفقوا 620 مليار، وتتوقع الدراسات أن يصل عدد السياح في العالم إلى 1.6 مليار شخص بحلول عام 2020 ينفقون أكثر من تريليوني دولار بواقع خمسة مليارات يومياً ، وتتوقع منظمة السياحة العالمية أن تواصل السياحة نموها بمعدل 4% سنوياً[1].

والجزائر أمام هذه المعطيات والانفتاحات الإقتصادية التي تعيشها من انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة وكذالك الشراكة الأورومتوسطية، ومنطقة التبادل الحر والتطور التكنولوجي أدى إلى تشكيل تهديد مستقبلي لهذا الاقتصاد وخاصة أن المورد البترولي ينضب بشكل مستمر مما يحتم على الجزائر البحث عن الحل والنشاط البديل حتى تتمكن من مواجهة المنافسة الشرسة التي سوف تكون معرضة لها، وأمام ثروات طبيعية متاحة أصبح لزاما عليها التوجه نحوى القطاع السياحي ولكن حتى

[1] - أسعد حماد أبو رمان، تفعيل السياحة البينية العربية بين تحديات العولمة و قيود العالم العربي، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد و العلوم الادارية، عمان، أيام 22-23-24 جويلية 2003،ص5.

تكون السياحة محرك للتنمية يجب انتهاج استراتيجية التواصل والإستمرار أي العمل على تحقيق تنمية مستدامة،حيث أن هذه الاستراتيجية يجب أن تراعي العلاقة بين النشاط السياحي وعدم الإضرار بالبيئة الطبيعية من خلال عدم تجاوز القدرة الإستعابية للمنطقة السياحية وتفادي التلوث الناتج عن نفايات السياح والمنشآت السياحية وكذلك المحافظة على المورث الثقافي والحضاري والتاريخي .

إن دراسة هذا الموضوع تدفعنا إلى طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

كيف يمكن أن يسهم القطاع السياحي في تحقيق تنمية مستدامة في ظل التحولات والمتغيرات الاقتصادية الراهنة ؟

وتتفرع الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل يمكن القول أن القطاع السياحي قطاع فعّال أصبح يحظى باهتمام كبير لدى الدول خاصة إذا نظرنا إلى أهميته والآثار المختلفة المترتبة عنه ؟
2. هل وضع استرتيجيات للتنمية السياحية كفيل وحده لتحقيق الأهداف الحقيقية المرجوة ؟
3. هل يمكن القول أن السياحة البيئية اتجاه يعتمد عليه لأجل تحقيق تنمية سياحية مستدامة؟
4. ما هو واقع القطاع السياحي بولاية غرداية؟ وهل يعمل على تحقيق تنمية مستدامة بالمنطقة؟

ب. الفرضيات:

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية تم صياغة الفرضيات التالية :

1. يمكن للسياحة أن تكون مصدر دخل هام إن أعطي لها الاهتمام اللازم والدعم الكافي.
2. تعتبر التنمية السياحية المستدامة مرتكز لتفعيل دور هذا القطاع من مختلف الجوانب.
3. تعتبر السياحة البيئية اتجاه يعمل على تحقيق التنمية السياحية المستدامة.
4. تملك ولاية غرداية إمكانيات سياحية معتبرة تعمل على استغلالها من أجل النهوض بالقطاع وتحقيق عامل الاستدامة.

ت. مبررات اختيار الموضوع:

لقد كان وراء اختيار الموضوع عدة مبررات نذكر منها:

- التوجه الحالي لبلدان العالم نحو تحقيق التنمية المستدامة من خلال عدة جوانب فكان التركيز على القطاع السياحي وتحقيقه لهذا الهدف .
- المشاكل البيئية التي أصبح يعاني منها المحيط و استنزاف ثرواته وذلك من خلال استغلال قطاع السياحة.
- معالجة أغلب المواضيع للسياحة من جانب اقتصادي فتم أخذ الموضوع من جانب كيفية تحقيق السياحة للتنمية المستدامة .
- كون الموضوع يمس جانب من التخصص الذي أدرسه.
- امتلاك الجزائر لمؤهلات سياحية تفتقر إليها غيرها من البلدان و التي تجلها تتبوأ مكانة هامة ضمن هذا القطاع حيث تم أخذ ولاية غرداية كصورة على سبيل المثال لتبيان ما تزخر به الجزائر.

ث. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في توضيح أهمية ومكانة القطاع السياحي في الاقتصاديات وذلك لما يوفره من مداخيل تسهم في زيادة إيرادات الدولة وتمويل العجز في ميزان المدفوعات وكذا إسهامه في تشغيل أعداد لا بأس بها من اليد العاملة ضف إلى ذلك الإحتكاك الثقافي والإسهام في المحافظة على الموروث الحضاري والتاريخي للشعوب .

كما تتجسد أهمية الدراسة من خلال إبرازضرورة ارتباط تنمية القطاع السياحي بمفهوم التنمية المستدامة هذا المصطلح الذي أصبح يحظى باهتمام كبير بسب المشاك ل والمتاعب التي أصبحت تعاني منها الدول في شتى الجوانب .

أيضا تكمن أهمية الدراسة في تبيان الجهود المبذولة من طرف ولاية غرداية بغية الوصول إلى تنمية سياحية مستدامة تسهم في رفع مداخيل القطاع وكذا تحافظ على الإرث الحضاري والبيئي للمنطقة.

ج. أهداف الدراسة:

- التأكيد على ضرورة الاهتمام بالقطاع السياحي و توفير كل الإمكانيات التي من شأنها أن تعمل على تنشيطه لتحقيق مكاسب مختلفة.
- توضيح ضرورة اعتماد استراتيجيات تسويقية تعمل على إعطاء المنتج السياحي المحلي صورته الحقيقية.
- ابراز مفهوم التنمية السياحية المستدامة وضرورة اتخاذ استراتيجيات في هذا المجال لتحقيق التواصل و الاستمرار على عكس التنميۃ السياحية التي كانت تعسى إلى التطوير ولم تراعي النتيجة والتي هي الاستنزاف.
- إبراز أهمية السياحة البيئة التي تعتبر كنوع يعمل على المحافظة على البيئة وهي من بين النقاط الأساسية في التنمية المستدامة
- إبراز الإمكانيات التي تمتلكها ولاية غرداية ومدى استغلالها وانعكاسات ذلك على الجوانب المختلفة حيث أن المنطقة ما هي إلا عينة من الجزائر التي تزخر مناطقها بمقومات لاتمتلكها دول أخرى .

ح.تحديد إطار الدراسة:

وتتمثل حدود الدراسة في الإطار الزمني الذي تم فيه أخذ البيانات والأرقام وتحليلها بالنسبة لدراسة حالة في ولاية غرداية حيث كانت من سنة 1999إلى2006.

خ.صعوبات الدراسة:

إن الصعوبات المواجهة أثناء إعداد البحث هي قلة المراجع المتخصصة في النشاط السياحي وإن وجدت فهي تركز على الجانب الاقتصادي، كما كانت هناك صعوبة في الحصول على الأرقام المتعلقة بالنشاط حيث نجدها في غالب الأحيان غير دقيقة ومتضاربة .

د.الدراسات السابقة:

لقد كانت هناك مجموعة من الأعمال التي تناولت الموضوع إلا أن أغلبها كان يركز على الجانب الاقتصادي حيث تمثلت في اطروحة دكتوراه و رسائل ماجستير هي:

- خالد كواش اطروحة دكتوراه غير منشورة بعنوان أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية، جامعة الجزائر 2004.

- محمد الناصر حميداتو رسالة ماجستير غير منشورة بعنوان السياحة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للتدفقات السياحية المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، 2005.
- محمد عز الدين رسالة ماجستير غير منشورة بعنوان التطور السياحي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002.
- لخساف منى رسالة ماجستير غير منشورة بعنوان دراسة مقارنة للتجربة السياحية في الجزائر مع بعض البلدان المتوسطية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003.
- ريان درويش رسالة ماجستير غير منشورة بعنوان الاستثمارات السياحية في الأردن الحصيلة والآفاق المستقبلية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997.

ذ.المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة

اعتمدنا في بحثنا هذا المنهج الوصفي و التحليلي حيث يحتاج الموضوع إلى إبراز أهم معالمه من خلال التطرق إلى أهميته وآثاره المختلفة و التركيز على جانب التنمية المستدامة في القطاع السياحي باعتباره يعتبر صلب الموضوع و شرح المصطلحات الأساسية في هذا الجانب كما تم الاستعانة ببعض الأرقام و البيانات وتحليلها لتبيان اثر هذا القطاع على المستوى المحلي والدولي و لعرض الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول و هي:

– الفصل الأول: **مفاهيم عامة حول السياحة** حيث تم التطرق إلى ماهية السياحة و ذلك من خلال مفهومها و دوافع و أسباب وجودها و كذلك الأهمية و الأهداف المتوخاة من الاهتمام بهذا القطاع كما تم التطرق أيضا إلى خصائص و عوامل الجذب السياحي و الجانب الاقتصادي بالإضافة إبراز الجانب التسويقي لهذا النشاط الذي يعتمد على استراتيجيات من شانها أن تعمل أكثر للتعريف بالمنتوج السياحي.

– الفصل الثاني: **القطاع السياحي و التنمية المستدامة** حيث تم من خلاله ابراز مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها و المؤشرات الأساسية يعتمد عليها في قياسها كما تم التطرق إلى التنمية السياحية المستدامة التي أصبح العمل على تحقيقها ضرورة حتمية للمحافظة على الموروثات المختلفة كما تم التطرق أيضا على مفهوم السياحة البيئية و الآليات التي تعتمد عليها من أجل العمل على ممارستها بالإضافة إلى ذكر منظوماتها وفي الأخير مستقبل السياحة البيئية في ظل الظروف الحالية .

– الفصل الثالث: **دراسة حالة القطاع السياحي بولاية غرداية** حيث خصص لدراسة واقع السياحة

في الولاية حيث تم ذكر أهم الهياكل الأساسية من خلال المرافق و المنشآت السياحية كما تم التطرق إلى جانب العرض و الطلب السياحي بالمنطقة و إمكانيات الاستثمار السياحي و الآفاق المستقبلية له وفي الأخير تمت هناك عملية إسقاط لإمكانية تحقيق تنمية مستدامة بالولاية من خلال القطاع السياحي حيث تجلى ذلك في ثلاثة جوانب هي الجانب البيئي و الاقتصادي و الثقافي الحضاري.

الفصل الأول

مفاهيم عامة حول السياحة

تمهيد:

السياحة ظاهرة اقتصادية واجتماعية وحضارية تنم عن قيم المجتمع ومبادئه وسلوكه ولقد تطور مفهومها عبر الزمن، حيث دفعت إليها الحاجة في تغير المحيط والبحث عن الراحة والمتعة والاستجمام والمكان المناسب، لذلك نجد أنها تطورت مع تطور الحاجة إلى الرغبات المتزايدة لدى الفرد أصبحت نشاطا متميزا تهدف إلى التنقل للبحث عن المتعة والترفيه قصد بعث الحيوية في نفسه وكسر الروتين وإعادة بعث النشاط من جديد الأمر الذي شجع ازدهار السياحة لما لها من أهمية وتأثيرات مختلفة اجتماعية، سياسية....الخ، هذا ما جعل النشاط السياحي أحد القطاعات الأكثر أهمية وديناميكية في العالم ووضعه في الخطط والاستراتيجيات التنموية لدى البلدان فهو يعمل على جلب مداخيل معتبرة من العملة الصعبة، كما يساهم في خلق مناصب شغل وبالتالي امتصاص البطالة كما يعمل على بعث النشاط في المناطق التي كانت مهملة وبالتالي استغلال طاقات البلد من مقومات طبيعية وتاريخية وحضارية....الخ،كما أن إعداد البرامج السياحية لا يكفي وحده للنهوض بالنشاط وتنميته وجلب أكبر عدد من السيا ح وإنما يعتمد على استراتيجيات أساسية ومن بينها سياسة التسويق السياحي التي تعتبر حلقة مابين المنتج السياحي والزبون فتفعيل هذه السياسة من شانه أن يؤدي إلى كسب حصة أكبر في السوق السياحي وبالتالي زيادة المداخيل مما يؤدي إلى إعطاء فرص توسيع الاستثمار في السياحة.

وانطلاقا من كل هذا سنحاول التطرق إلى هذا الفصل من خلال:

- **المبحث الأول:** ماهية السياحة
- **المبحث الثاني:** خصائص وعوامل الجذب السياحي وآثارها وجانبها الاقتصادي.
- **المبحث الثالث:** التسويق السياحي

المبحث الأول: ماهية السياحة.

تعتبر السياحة ظاهرة إنسانية ذلك لأن الإنسان منذ زمن بعيد وهو في حركة دائمة بين السفر

والتنقل بحثا عن أمنه واستقراره ورزقه ومحبا للحصول على العلم والمعرفة وبالتالي سنحاول في هذا المبحث إعطاء أهم التعاريف الأساسية للسياحة على مختلف وجهات النظر والتطرق إلى دوافع وجود السياحة وتطورها بالإضافة إلى الأهمية والأهداف من خلال هذا النشاط مع ذكر كذلك الأنواع المختلفة للسياحة.

المطلب الأول: مفهوم السياحة.

لقد اختلفت التعاريف حول مفهوم السياحة وماهيتها وخصوصيتها حيث أوردت عدة تعاريف لباحثين ومنظمات وغيرها فكل واحد يركز على جهة معينة فمنهم من يعتبرها كظاهرة اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية ومنهم من اعتبرها على أساس أنها تنمية العلاقات الدولية والثقافية والرياضية.

1. **تعريف جوبير فرويلر:** يعرفها على أنها " ظاهرة عصرية تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وتغيير الهواء، وإلى مولد الإحساس بجمال الطبيعة ونمو هذا الإحساس والشعور بالبهجة والمتعة والإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة وأيضا نمو الاتصالات وخاصة بين الشعوب وأوساط مختلفة من الجماعات الإنسانية وهي الاتصالات التي كانت ثمرة اتساع نطاق التجارة والصناعة سواء كانت كبيرة أو متوسطة أو صغيرة وثمرة تقدم وسائل النقل"[1]

نلاحظ من هذا التعريف أنه تم التركيز على الجانب الاجتماعي وأهمل الجانب الاقتصادي.

2. تعريف العالم النمساوي هرمن فون شولرا سنة 1910: يعرفها على أنها " اصطلاح يطلق على كل العمليات وخصوصا العمليات الاقتصادية التي تتعلق بدخول وإقامة وانتشار الأجانب داخل وخارج منطقة معينة أو أية بلدة أو دولة ترتبط بهم ارتباطا مباشرا".[2]

نلاحظ أن هذا التعريف قد ركز على الجانب الاقتصادي.

3. تعريف الكاتبان هنزكر وكرافت : "إن السياحة هي المجموع الكلي للعلاقات و الظواهر الطبيعية التي تنتج من إقامة السائحين بصفة غير دائمة ولا تؤدي إلى ممارسة أي عمل سواء كان دائما أو

[1] – مثنى طه الحوري واسماعيل محمد علي الدباغ، اقتصاديات السفر والسياحة، مؤسسة الورق للنشر،عمان، 2000، ص ص 45-46.

[2] – حمدي عبد العظيم، اقتصاديات السياحة مدخل نظري وعملي متكامل، مكتبة الشرق، القاهرة، 2000، ص11.

مؤقتا".[1]

4. تعريف حمدي عبد العظيم: يعرفها بأنها " مجموعة النشاطات المختلفة التي تخدم الشخص المتنقل من مكان إلى مكان حيث هناك سياحة تكون داخل البلد المقيم فيه السائح وسياحة تكون بالانتقال إلى بلدان أخرى.

5. تعريف صلاح عبد الوهاب: حيث يعتبر هذا التعريف أحد التعاريف الحديثة حيث يعرفها كما يلي:" السياحة هي مجموعة العلاقات والخدمات المرتبطة بعملية تغيير المكان تغييرا وقتيا وتلقائيا وليس لأسباب تجارية أو حرفية".[2]

6. تعريف المنظمة العالمية للسياحة OMT.

حسب المنظمة العالمية للسياحة كلمة السياحة تحتوي على مفهومين:[3]

1. السائح: كل زائر مؤقت يقيم في البلد الذي يزوره 24 ساعة على الأقل، حيث أن أسباب السفر تكون من أجل الترفيه، الراحة، الصحة، قضاء العطل، الدراسة، الديانة، الرياضة أو من أجل القيام بأعمال عائلية أو حضور مؤتمرات، ندوات علمية، ثقافية وسياسية.

2. المتنزه: كل زائر مؤقت لا تتجاوز مدة إقامته 24 ساعة على الأكثر خارج مقر إقامته المعتاد.

هذا التعريف ينطبق فقط على السياحة الدولية والمنظمة العالمية للسياحة تبذل مجهودات لاعتماد هذا التعريف من طرف كل الدول الأعضاء في المنظمة، كون بعض الدول تعتبر السائح كل شخص يقيم بعيد عن مقر إقامته الأصلي، فمثلا ألمانيا تعتبر الفرد سائح كل شخص يبقى أربعة أيام فأكثر خارج مقر إقامته، حيث نجد النمسا تعتبر السائح كل من يبقى ثلاثة ليالي فأكثر خارج إقامته، أما السويد فتعتبر السائح كل من يبقى خمسة ليال فأكثر خارج مقر إقامته.

7. تعريف كاسبر: حيث يعرفها على أنها:" مجموعة علاقات وظواهر ناتجة عن السفر وإقامة الأفراد

---

[1] - Ahmed Tissa, économie touristique et aménagement du territoire, OPU, Alger, 1994,P21.

[2] – هدى سيد لطيف، السياحة بين النظرية والتطبيق، الشركة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1994، ص14.

[3] – Gerard guibilats, economie touristique, delta et seps, suise,1983, P10.

حيث مكان الإقامة ليس مسكنا رئيسيا وليس مكان عمل"[1]

هذا التعريف يعتبر التنقل والإقامة عنصران أساسيان في إثبات النشاط السياحي لكنه يضيف وينظر إلى الظاهرة السياحية في إطار علاقاتها مع محيطها الاقتصاد ي، الاجتماعي، السياسي، والبيئي والتكنولوجي، حيث يرى أن السياحة تتشكل من أنظمة فرعية: نظام فرعي الهدف السياحي، نظام فرعي الموضوع السياحي و ذلك كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): هيكل النظام السياحي حسب كاسبر.

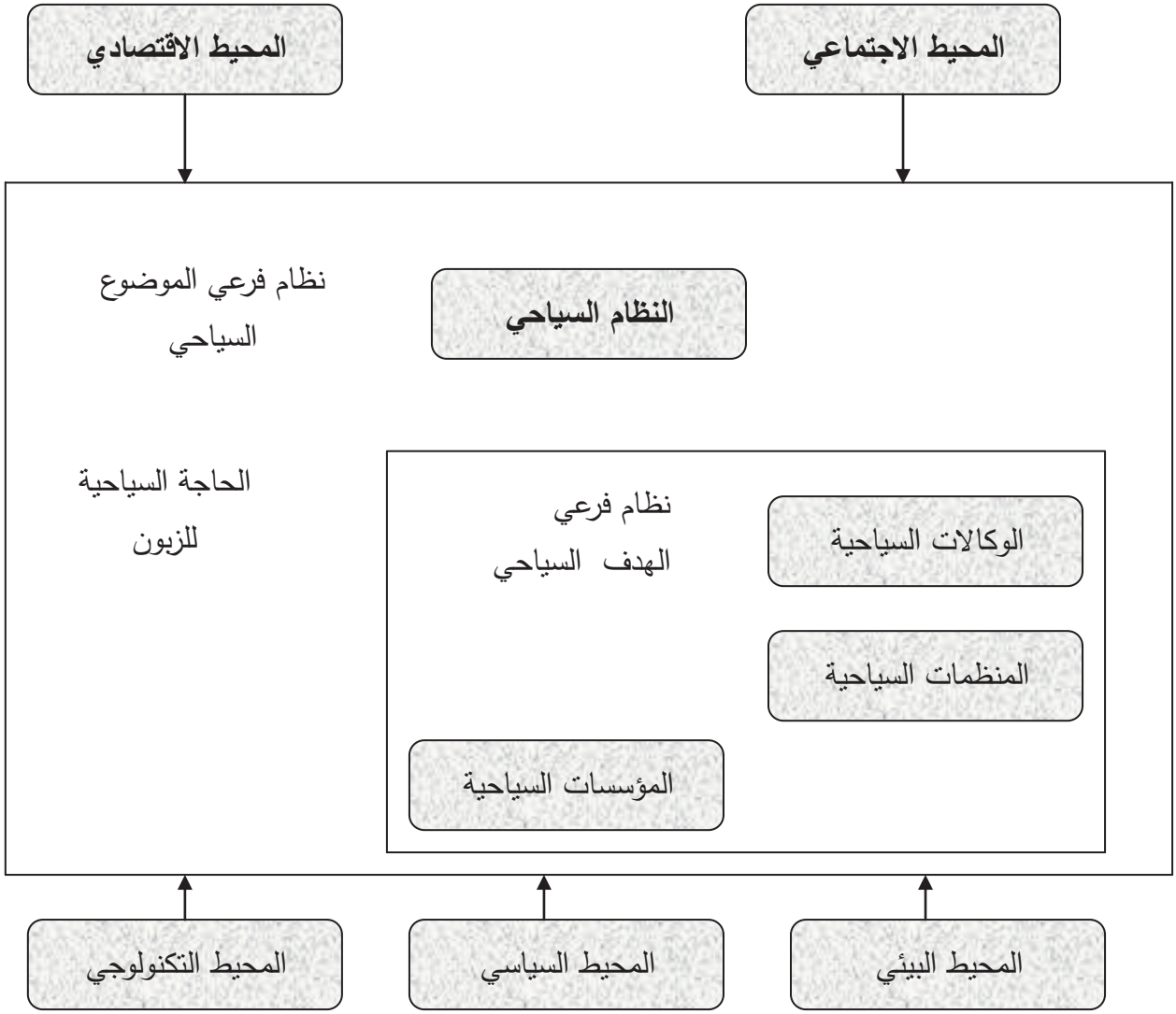

Source: R. Christine, le tourisme, publication universitaire, d'études Européennes, Genève, 1985, P19.

[1] - R. Christine, le tourisme, publication universitaire, d'études Européennes, Genève, 1985,P19,

حسب هذا التعريف الظاهرة السياحية ينظر إليها كنظام يتكون من نظامين فرعين:

- نظام فرعي تنظيمي للموضوع السياحي.
- نظام فرعي للهدف السياحي.

8. تعريف السياحة حسب المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفرنسي في قراره الصادر سنة 1972:
"السياحة فن تلبية الرغبات الشديدة التنوع التي تدفع إلى التنقل خارج المجال اليومي" [1].

حسب هذا التعريف فإن السياحة هي فن تختلف عن باقي النشاطات بسبب طبيعتها وأدواتها.

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج التعريف التالي للسياحة:"السياحة هي عبارة عن ظاهرة إنسانية لها أبعاد مختلفة اجتماعية، اقتصادية، سياسية... الخ، حيث يقوم الأفراد بالانتقال من مقر سكناهم إلى مقر مؤقت ليس دائما بهدف قضاء وقت فراغهم وعطلهم والتنزه ومختلف الأنشطة باستثناء مزاولة عمل معين وتكون فترة إقامتهم أكثر من 24 ساعة وأقل من سنة".

المطلب الثاني: دوافع وجود السياحة وتطورها.

إن الدوافع الإنسانية الحديثة للسياحة في مختلف أنحاء العالم وليدة الظروف الصعبة والمعقدة الناتجة عن الثورة الصناعية وما نجم عنها من تطورات اقتصادية واجتماعية فتركز المصانع في المدن وارتفاع مستوى المعيشة فيها أديا إلى هجرة الريف مما ساهم في زيادة عدد سكان المدن بسرعة فائقة وأدى إلى الازدحام الكبير وبالإضافة إلى التطور الصناعي أدى ذلك إلى التلوث الشديد كما ازداد توسع المناطق السكنية على حساب المساحات الخضراء.

كل هذه الأسباب جعلت الإنسان يبحث عن الوسائل التي توفر له الراحة وتجدد قدراته الفكرية والجسمية حيث يرى الباحث **(R. Baratgerini)** [2] بأن التطور التقني الذي حققته الدول الصناعية وما أحدثته من ضوضاء وتعقد في الحياة اليومية بالإضافة إلى سهولة التنقل بسبب تطور وسائل النقل وتنوعها وارتفاع مستوى المعيشة كلها عوامل ساعدت الفرد على التفكير في السفر من أجل الراحة والاستجمام والترويح عن النفس ومن أجل تجديد القدرة على العطاء حسب نوع المهنة سواء كانت فكرية أو عضلية أو غيرها من المهن.

---

[1] – أحمد لشهب، السياسة السياحية في الجزائر من 1962 إلى 1982، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 1987، ص14.

[2] – محمد عز الدين، التطور السياحي في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، ص 11.

إذا فالرغبة في السياحة والسفر هي ناتجة عن بلوغ مستوى حضاري معتبر بسبب الثورة الصناعية والفكرية، كما أن البيئة تشجع على ذلك لما تزخر به من أماكن جميلة، بالإضافة إلى ما أصبح يتمتع به الفرد اليوم من قيم ثقافية وتربوية كونت لديه الرغبة في السفر والاطلاع وكما نعلم فإن الحاجات الإنسانية عديدة وهي تشكل حسب أهميتها هرم من القاعدة إلى القمة حيث توجد في قاعدة الهرم الحاجة إلى الطعام والشراب والسكن...إلخ، أما في رأس الهرم نجد تلك الميول والرغبات التي تطبع الواقع الإنساني وهي:[1]

1. حب الاكتشاف والمغامرة والاستطلاع والانطلاق والتحرر من القيود؛
2. الرغبة في التنمية الثقافية واكتساب المعارف الجديدة و إنشاء العلاقات؛
3. زيارة الأماكن المقدسة؛
4. الابتعاد عن الروتين والعمل في الأماكن المغلقة و الهروب إلى الراحة والاستجمام.

إلا أن هذه الرغبات ظهرت و ازدادت تطورا بسبب عدة عوامل متكاملة نستعرضها فيما يلي:

أ. تحسن مستوى المعيشة : ساعدت الثورة الصناعية في الدول المتطورة على ارتفاع الدخل الفردي مما أدى تحسن مستوى المعيشة للسكان بإشباع الحاجات الضرورية مع تحقيق فائض مالي ساعد على ظهور الرغبة في تلبية حاجات أخرى من بينها البحث عن الراحة والترفيه.

ويرجع الاهتمام الحديث بالسياحة لكونها كانت تعتبر حاجة ثانوية بسبب قلة الدخل لانخفاض مستوى المعيشة وكثافة ساعات العمل جعل الفرد يعرض عن السفر لأجل السياحة لأنه كان يسعى إلى إشباع الحاجات الضرورية ولما ارتفعت درجة التنمية والتطور الصناعي والحضاري بدأت تتشكل الرغبة في إشباع حاجيات من نوع أخر كالسياحة مثلا التي رتبت مباشرة بعد الحاجات الضرورية مثل السكن، الغذاء، اللباس، الصحة...إلخ، لذلك نجد اليوم الدول الأوروبية وأمريكا وأستراليا تمثل سوق كبيرة للسياحة لما لها من فوائد كبيرة في تجديد قدرات العمال والسبب الثاني هو ارتفاع مستوى المعيشة في هذه الدول.[2]

ب. تطور وسائل النقل: لقد شهدت وسائل النقل بمختلف أنواعها (برية، جوية، بحرية) تطورا كبيرا، حيث ساعد ذلك على اختصار وقت السفر وبأثمان معقولة مع تقديم خدمات معتبرة مع انتشارها تقريبا عبر جميع أنحاء العالم، حيث شجعت هذه الوسائل الفرد على السفر دون التفكير في عناء أو مدة

[1]- ريان درويش، الاستثمارات السياحية في الأردن الحصيلة والآفاق المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997 ص 18.

[2] – أحمد لشهب، مرجع سبق ذكره، ص 30.

السفر التي أصبحت قصيرة بالنسبة للوسائل التقليدية السابقة، مما أدى إلى كثافة عدد السواح في العالم والذي قدر عددهم سنة 1980 بما يزيد عن 285 مليون سائح قاموا بقطع الحدود السياسية بغرض السياحة، كما أصبح النقل عنصرا هاما من العرض السياحي ومن ثمة فإن كل الدول السياحية تراها تعمل على توصيل شبكة النقل إلى جميع المناطق السياحية من مطارات موانئ، شبكات السكك الحديدية...إلخ.

جـ. انخفاض مدة العمل: بعد تقنين العمل وتحديد العلاقة الهامة بين فترة راحة العامل ومردوده الفكري و الصناعي والمهني اتجه المجتمع المعاصر إلى تخفيض عدد ساعات العمل في الأسبوع حيث من خلال اطلاعنا على تطور عدد ساعات العمل نلاحظ أن فترة العمل تنخفض لصالح فترة الراحة خلال أيام العمل وبمقارنة بسيطة كان عدد ساعات العمل في 1890 يقدر بـ 60 ساعة في الأسبوع وتبقى 44 ساعة فقط للراحة أما سنة 1960 فقد كان عدد ساعات العمل الأسبوعي 48 ساعة أما وقت الراحة فقد ارتفع إلى 56 ساعة أما في الوقت الحالي فأصبحت مدة العمل تقدر بـ 35 ساعة أو اقل في بعض الدول والباقي يعتبر وقت فراغ بالاضافة إلى العطل السنوية المدفوعة الأجر.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف السياحة.

أولا: أهمية السياحة[1].

بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت السياحة من أهم الصناعات العالمية حيث أن ظهورها جلب اهتمام الخبراء الاقتصاديين.

- إن الدخل السياحي وإمكانية التوسع أعطيا أهمية واعتبارا كبيرا وتم السعي لهذه الأهداف لتحقيقها في الاقتصاد بعد الحرب العالمية الثانية من خلال المشاريع الفردية ومن ثم الحكومية وكان التأكيد على النمو والترويج بدلا من الإدارة والرقابة.
- مع إدخال السياحة الجماعية ازداد الوعي للحاجة إلى التخطيط المركزي والإدارة للسياحة من خلال الاهتمام الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وبالإضافة لكونها نشاط اقتصادي فإن السياحة تعتبر أساسا للتبادل الثقافي والحضاري بين الشعوب.

[1] – محمود الديماسي وآخرون، تخطيط البرامج السياحية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان ، 2002، ص 140.

- تساعد السياحة على تعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية حيث أن الاشتراك في المنظمات الدولية السياحية الرسمية وغير الرسمية من شأنه أن يسهم في تطوير السياحة محليا ودوليا، كما أن استخدام رؤوس الأموال الأجنبية لبناء البنية التحتية يساهم في تلبية احتياجات السياحة الدولية.
- الأهمية الاقتصادية للسياحة هي نتيجة للمصروفات المباشرة للسياح على وسائل الراحة، التسوق، الطعام والشراب...إلخ، وكذا تأثير الاستثمار السياحي أو ما يسمى بتأثير المضاعف السياحي.

وبالتالي فالسياحة لم تعد محدودة بل تنامت ونشطت وأصبحت الآن صناعة العصر والمستقبل ويبين الجدول التالي التطور الكبير الحاصل في هذا المجال اعتبارا من بداية النصف الثاني من القرن العشرين:

الجدول رقم(01): تطور حجم الانفاق السياحي في العالم.

السنة	عدد السواح(مليون)	الانفاق (مليار دولار)
1950	20	21
1960	70	68
1970	165	18
1980	286	105
1985	465	265
1995	561	380
1996	657	455

المصدر: هواري معراج، محمد سليمان جردات، السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية حالة الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد3، 2005، ص26

وهكذا أصبحت السياحة الصناعة الأولى في العالم حيث أصبح عدد من يعمل في قطاع السياحة يساوي عدد العاملين في الصناعات الخمس التالية: الإلكترونيك، الكهرباء، الحديد والصلب، النسيج، السيارات. وأصبح هذا القطاع يحتل مكانة لا بأس بها ضمن مشاركة القطاعات الاقتصادية في التجارة العالمية وهذا كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2): ترتيب مشاركة القطاعات الاقتصادية في التجارة العالمية.

حديد	نسيج	إلكترونيك	سيارات	نفط	سياحة
%2	%2	%5	%6	%7	%5.8

المصدر: نفس المرجع، ص 26.

- كما أن السياحة تساهم بنسبة 30% من تصدير الخدمات التجارية الدولية مما يدفع بالدول أعطائها اهتماما عند وضع الخطط التنموية.
- إن للسياحة أهمية اجتماعية من خلال انعكاس ذلك على الجوانب الجغرافية و الديمغرافية للسكان بالإضافة إلى الملامح الخاص ة بسلوكاتهم وعلاقتهم والخصائص الثقافية المتعلقة بالعادات والتقاليد وما يخص الفنون والأدب واللغات...إلخ، حيث أنها:
- تؤدي إلى خلق فرص جديدة للعمالة المستقبلة للسياح مما يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة ورفع المستوى الاجتماعي للدولة.
- تؤدي إلى إعادة بعث الفنون والصناعات اليدوية والنشاطات الحضارية للسكان المحليين في المناطق السياحية البعيدة عن المدن.
- تعمل على إحياء التقاليد المعمارية المحلية مع احترام خصائص المنطقة والبيئة والتراث.
- تتيح السياحة أمام أفراد المجتمع التعرف على الأفكار والاهتمامات والثقافات الأجنبية المختلفة من خلال تعاملهم ومشاهدتهم واتصالهم المباشر بالسياح، وهو ما يساهم في انفتاحهم على العالم الخارجي ويساعد على اكتسابهم الكثير من القيم.
- السياحة أداة لتعميق الانتماء وتنمية الوعي والاعتزاز بالوطن وتساهم على بناء الشخصية الإنسانية وتعمل على الترفيهوالترويح النفسي والجسدي فيعود الشخص إلى عمله أكثر نشاطا وانتاجية، كما تساهم في تماسك المجتمع بما تتيحه من ألوان التآلف والتعارف.[1]

ثانيا: أهداف السياحة

إن قطاع السياحة كأي قطاع آخر قائم على جدوى وغايات تجعل منه قطاعا فعالا يحقق أهداف شتى ترضي الطالب للنشاط السياحي وعارضها، ومن بين هذه الأهداف نذكر:[2]

[1] – خالد كواش، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للسياحة حالة الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائ، العدد 13 ، 2005 ، ص 57.

[2] – حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص 15.

أ. الأهداف السياسية: وهي التي ترمي لتحسين علاقات الاتصال بين الدول لتحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي.

- فبالنسبة للاستقرار الداخلي: تساهم السياحة في تحقيق الأمن والحماية للمناطق المعرضة للخطر وذلك بإنشاء مشروعات سياحية وتعميرها بالسكان وبعث الحيوية فيها من خلال توفير المتطلبات الضرورية للحياة.
- أما بالنسبة للاستقرار الخارجي: وهو كسر التوترات وسوء العلاقات بين الدول، إذ أن التبادل الدولي السياحي يخلق تعاطف الشعوب بالاحتكاك فيما بينهم وهذا ما قد تحترمه الحكومات المتضاربة فيساعد على الاستقرار السياسي بين هذه الدول.

ب.الأهداف الاجتماعية: بما أن القطاع السياحي يعتبر القطاع الإنتاجي الثالث بعد الصناعة والزراعة فهو يحقق لنا:

- **تشغيل اليد العاملة:** وذلك بخلق مناصب شغل نظامية أو حرة مما يساعد القضاء على الكثير من الانحرافات والجرائم الناجمة عن الفراغ وعدم العمل وهذا ما يبرز أن السياحة تعتمد كثيرا على العنصر البشري.
- **إعادة توزيع السكان:** وذلك من خلال إعمار مناطق جديدة عن طريق تهيئة هذه المناطق بإنشاء الفنادق والمرافق الضرورية وتجميع السكان مما يؤدي إلى إعادة توزيع السكان حولها هذا بدوره يؤدي إلى إعادة توطين حضاري قد يغير رسم الخريطة الجغرافية.
- **المساهمة في رفع المستوى المعيشي:** عن طريق زيادة الدخل الفردي والوطني الذي يتسبب فيه القطاع السياحي.

جـ. الأهداف الاقتصادية:

وتتمثل فيما يلي:[1]

- تحقيق وتدعيم إيرادات الخزينة العمومية؛
- زيادة الدخل الفردي والوطني؛
- تحسين وضعية ميزان المدفوعات؛

[1] – قزيز محمود، واقع القطاع السياحي في الجزائر ودوره في تمويل الجماعات المحلية لمشاريع التنمية، ملتقى دولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، يومي 01 و 02 ديسمبر، 2004، ص3.

- تحريك دواليب التنمية الاقتصادية؛
- المساهمة في تنشيط القطاعات الأخرى؛
- زيادة مستوى التشغيل وتقليص البطالة؛
- توسيع الاستثمار في القطاع السياحي من خلال عوائده؛
- تشجيع الصناعة السياحية.

المطلب الرابع: أنواع السياحة.

تتعدد أنواع السياحة تبعا للدوافع والرغبات والاحتياجات المختلفة، فهناك السياحة الثقافية والترفيهية والعلاجية والدينية والرياضية بالإضافة إلى أنواع أخرى جديدة ساعد على ظهورها وانتشارها التقدم والتطور العلمي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، وطبقا لهذا فقد صنف خبراء السياحة الأنواع المختلفة لها وفقا لعدة عناصر هي:

أولا : طبقا لعدد الأشخاص المسافرين.

حسب هذا المعيار نجد الأنواع التالية:[1]

1. السياحة الفردية.

هي عبارة عن سياحة غير منظمة ولا تعتمد على برنامج منظم أو محدد يقوم بها شخص أو مجموع أشخاص لزيارة بلد أو مكان ما وتتراوح مدة إقامتهم حسب تمتعهم بالمكان أو حسب وقت الفراغ المتوفر أو على المقدرة المادية.

2. السياحة الجماعية.

وهي عبارة عن سياحة منظمة ويطلق عليها سياحة الأفواج أو المجموعات، حيث تقوم الشركات السياحية بتنظيم وترتيب مثل هذا النوع من السياحة وكل رحلة لها برنامج خاص وسعر محدد وتعتمد على تحقيق رغبات المجموعات.

ثانيا: طبقا لنوع وسيلة النقل المستعملة: وحسب هذا المعيار نجد:[1]

[1] – محمد خميس الزوكة، صناعة السياحة من منظور جغرافي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص 40.

1. **سياحة برية:** عن طريق السيارات الخاصة، القطارات، الحافلات...إلخ.
2. **سياحة بحرية أو نهرية:** تتم على متن السفن والبواخر.
3. **سياحة جوية:**عبر الطائرات المختلفة.

ثالثا:حسب العمر.

حسب هذا المعيار تنقسم السياحة إلى[2]:

1. سياحة الطلائع: حيث يخص هذا النوع فئة السن ما بين 7-14 سنة و هي مرحلة تعليمية يكتسب فيها الأطفال معارف ومهارات وسلوكا ت معينة، حيث تقوم الكثير من الشركات السياحية أو النقابات أو الجمعيات الخيرية بتنظيم هذا النوع من الرحلات كأن تكون في شكل رحلات الكشافة، أو رحلات تعلم السباحة...إلخ.

2. سياحة الشباب: يخص هذا النوع فئة السن ما بين 15-21 سنة ويمتاز هذا النوع من السياحة بالبحث عن الحياة الاجتماعية والإثارة والاعتماد على النفس.

3. سياحة الناضجين: يخص هذا النوع من السياحة فئة السن ما بين 35-55 سنة وهو عبارة عن سياحة استرخاء ومتعة وهروب من جو العمل الروتيني والإرهاق ويغلب طابع الراحة والاستجمام على هذا النوع من السياحة وتكون الرحلات في الغالب إلى الشواطئ والأماكن الهادئة والجبال والأرياف وتعتمد هذه السياحة على الخدمات السياحية والإقامة الجيدة والأسعار المتوسطة.

4. سياحة المتقاعدين: يعتبر هذا النوع من السياحة تقليدي وغالبا ما يشارك فيها المتقاعدين وكبار السن وتقوم الشركات السياحية بتنظيم هذا النوع من السياحة خصيصا لهؤلاء المجموعة كما تمتاز بارتفاع أسعارها وتقديم أفضل الخدمات السياحية.

رابعا: طبقا لمدة الاقامة:[1]

(1)(2) يسري دعبس، السياحة، الملتقى المصري للابداع والتنمية، القاهرة، 2001،ص ص 113- 128.

حسب هذا المعيار نجد:

1. سياحة الأيام: حيث يستغرق هذا النوع أيام محدودة من يومين إلى أسبوع يقضيها السائح ضمن برنامج معد مسبقا وتكون هذه السياحة متنوعة وخدماتها مختلفة وقد تكون في عطلة نهاية الأسبوع أو في المناسبات.

2. سياحة موسمية: هذا النوع من السياحة يرتبط بقضاء السائح في مكان ما لموسم معين، فترة الإقامة تكون من شهر إلى ثلاثة أشهر.

3. سياحة عابرة: هذا النوع من السياحة يرتبط بالطرق البرية، حيث أثناء التوجه إلى بلد ما يمر المار عبر بلد معين ويبقى فيه لمدة يوم أو يومين، فمثلا تحصل السياحة العابرة أثناء الانتقال بالطائرات ويحدث تعطل طائرة في مطار ما أو وجود اضطرابات معينة في إحدى المطارات يؤدي إلى عدم تزويد الطائرة بالخدمة فتقوم بعض الشركات السياحية بتنظيم رحلات سياحية قصيرة لهؤلاء السياح.

خامسا : حسب مستوى الإنفاق والطبقة الاجتماعية.

حيث نجد:[2]

- سياحة أصحاب الدخول المرتفعة الذين يسافرون بوسائلهم الخاصة.
- سياحة الطبقة المتميزة التي تستخدم النوعيات الممتازة من الخدمات، فنادق الخمس نجوم ومقاعد الدرجة الأولى في الطائرات وغيرها من وسائل النقل...الخ.
- السياحة الاجتماعية أو العامة لذوي الدخول المحدودة.

سادسا : تبعا للمناطق الجغرافية.

حيث تنقسم إلى:

(1)(2) خالد كواش، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2004/2003، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص ص44-45.

1. **سياحة داخلية:** وهي تنقل الأفراد داخل البلد نفسه وهي تحتاج إلى نوع معين من الخدمات والأسعار.
2. **السياحة الخارجية:** تعتمد على السياح الأجانب وتسعى كل دولة على تشجيع هذا النوع من السياحة لجلب العملة الصعبة ويتطلب خدمات مختلفة ،حيث يعتمد على توافر الخدمات السياحية وتطور البنية التحتية وتوفر الأمن والاستقرار وانخفاض الأسعار.

سابعا : تبعا للجنسية.

حيث نجد:

1. **سياحة الأجانب:** يتمثل في كل السياح الأجانب ما عدا مواطني البلد حيث تقوم الشركات السياحية بتنظيم برامج خاصة لجذب السياح الأجانب.
2. **سياحة المقيمين خارج البلد:** وهو يتمثل في تنظيم رحلات سياحية للأشخاص المقيمين في الخارج لغرض زيارة البلد الأم.

ثامنا : تبعا لأغراضها.

حسب هذا المعيار نجد الأنواع التالية:

1. **سياحة المتعة والترفيه** : تكون الزيارة فيها من أجل قضاء العطل في الأماكن التي تشتهر باعتدال الطقس أو بمناظرها وهدوء ربوعها وجمال شواطئها وصحاريها...الخ.
2. **السياحة الثقافية:** تكون الزيارة فيها للمناطق الأثرية المشهورة بآثارها القديمة من مختلف الحضارات ويهدف السائح من خلالها إلى تنمية معارفه الثقافية.
3. **سياحة العلاج:** الزيارة تكون فيها بهدف العلاج أو قضاء فترات النقاهة وتكون في الأماكن التي تحتوي على المستشفيات ذات الطابع الخاص، حيث يعتمد هذا النوع على المقومات الطبيعية الموجودة بالبيئة مثل: المناخ الدافئ، مصادر المياه الطبيعية...إلخ حيث تكون أسعارها رخيصة وخدماتها قليلة ومناسبة.
4. **سياحة الرياضة:** حيث يقصد بها الانتقال من مكان الإقامة إلى مكان آخر في دولة أخرى لفترة مؤقتة بهدف ممارسة الأنشطة الرياضية المختلفة أو الاستمتاع بمشاهدتها كالمشاركة في الألعاب الأولمبية وبطولات العالم المختلفة.
5. **سياحة الأعمال:** تكون الزيارة فيها بقصد تجاري يضعه السائح في اعتباره الأول، حيث يقوم بهذا النوع رجال الأعمال والتجارة وذلك بزيارة المعارض والأسواق التجارية الدولية.

6. **السياحة الدينية:** حيث يقوم فيها السياح بالانتقال إلى منطقة معينة لغرض زيارات ورحلات دينية، حيث تكون في بعضها شعائر دينية، فالإنسان يرتبط دوما بالجانب الروحي لديه ويعتز بالمقدسات الدينية ويحترمها، ويدع إلى زيارتها كلما أتته الفرصة لذلك.[1]
7. **سياحة المؤتمرات والاجتماعات:** وهي ذات مغزى إعلامي كبير حيث تستضيف الدول المؤتمرات والندوات الدولية والملتقيات الفكرية والعلمية وتتحمل تكاليفها لتحقيق مكاسب سياسية وإعلامية وهي تتطلب إمكانات وقدرات كبيرة لتوفير أماكن الإيواء وتوفير الخدمات المناسبة.
8. **سياحة المعارض:** حيث نجد أن السياح ينتقلون بغرض مشاهدة المعارض التي تقام في الدول المختلفة كالمعارض الصناعية والتجارية والفنية ومعارض الكتاب، فأصبحت المعارض نوافذ حضارية يطل منها الزائرون على الانجازات العلمية والتكنولوجية والحضارية للدول المتخلفة.
9. **سياحة المهرجانات:** حيث تكون الزيارة بغرض الحضور أو المشاركة في المهرجانات المختلفة الثقافية، الفنية، الرياضية والتي تهدف إلى تحقيق الرواج العام والجذب السياحي

عاشرا: أنواع سياحية حديثة

1. **السياحة الطبيعية:** تقوم أساسا على حماية البيئة وتفادي الأضرار التي تساهم فيها السياحة بشكل كبير، حيث يميل الأفراد كثيرا إلى هذا النوع نظرا للتمتع بالمناظر الطبيعية المختلفة.
2. **سياحة المغامرات:** ظهر هذا النوع من السياحة لخدمة السائح الذي يبحث عن المغامرات والانفعالات.
3. **سياحة الصحارى والواحات:** [2] حيث تتم فيه زيارة الصحراء والاطلاع على الفنون الشعبية وحضور الحفلات.
4. **سياحة الحوافز:** حيث تستخدمها الشركات والمؤسسات والمصانع لتحقيق أهداف معينة حيث تقدم بمثابة مكافأة للموظفين والمتعاملين مع المؤسسة كالزبائن والموردين في شكل رحلة سياحية.

المبحث الثاني: خصائص وعوامل الجذب السياحي وآثارها وجانبها الاقتصادي.

بعدما تطرقنا إلى مفاهيم السياحة نتطرق في هذا المبحث لخصائص السياحة على اعتبار أنها نشاط يتميز ويختلف عن باقي النشاطات الأخرى نظرا لتداخل العديد من المكونات التي تشكل

[1] – يوسف جعفر سعادة، التربية السياحية، دار الكتاب الحديث،الطبعة الأولى، القاهرة، 2000، ص 82.

[2] – ماهر عبد الخالق السيسي، مبادئ السياحة، مطابع الولاء الحديثة، القاهرة، 2002، ص 100.

تركيبته كما نجد أن لهذا النشاط مقومات جذب تجعل منه يحظى بالكثير من الاهتمام سواء من الجهات المستغلة والقائمة على هذه الصناعة أو السائح، كما أن لهذا النشاط آثارا مختلفة اقتصادية، اجتماعية...إلخ، ما من شأنه يعود بالفائدة على المجتمع، أما من الناحية الاقتصادية فإنه يعتبر من الأطراف الفاعلة إذا أعطي له الاهتمام والدعم اللازمين.

المطلب الأول: خصائص السياحة.

تهدف السياحة إلى استثمار الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة في المنطقة أو الدولة كالشواطئ الرملية والمناخ المعتدل والمناطق الجبلية والغطاءات الجليدية والأماكن الدينية والتاريخية والأثرية، وهي بذلك لا تختلف عن الأنشطة الاقتصادية الأخرى التي تسعى إلى استغلال الموارد الطبيعية المتاحة كالموارد المعدنية والغابات، ويمكن حصر أهم خصائص صناعة السياحة فيما يلي:[1]

1. تعد السياحة نشاطا اقتصاديا متزايدا أو متضاعف بالطبيعة وبصورة مطّردة وخاصة فيما يتعلق بالدخل واستخدام السياح وتفسير ذلك أن إقدام السياح وتحويل نقودهم إلى عملات الدولة التي يزورونها من أجل تسديد تكاليف الخدمات التي يحتاجونها إلى جانب مشترياتهم من الهدايا والتذكارا ت، يعني ذلك انتقال النقود من السياح إلى عدة أشخاص وقنوات ومستويات متعددة بالإضافة إلى استخدامها أكثر من مرة عن طريق انتقالها من حائز إلى آخر مما يؤدي إلى تزايد الدخل وهو ما يطلق عليه بالمضاعف رغم انتقال جزء من هذه الأموال إلى خارج المنطقة السياحية من أجل توفير خامات ومتطلبات صناعة السياحة، وفيما يتعلق بالاستخدام أو العمالة السياحية المتزايدة فهي من خصائص صناعة السياحة التي تتصف بها نظرا لاحتياجها لأعداد كبيرة من العاملين، أي أنها توفر فرص عمل لأعداد كبيرة من المستخدمين من عمالة غير مؤهلة وأصحاب الكفاءات العالية والخبرات المتخصصة وهي القوى العاملة المرتبطة بصورة مباشرة بصناعة السياحة، إذ توجد أعمال أخرى ترتبط بصناعة السياحة بصورة غير مباشرة كبعض الخدمات التي تستمر في التواجد والممارسة طالما السياحة قائمة كنشاط.
2. تتأثر السياحة بعاملي أسعار السفر والخدمات السياحية ومستوى المداخيل للأفراد بصورة كبيرة أي تتغير قرارات السياح وتوجهاتهم بالتغيرات التي تحدث في كل من تكاليف أنشطة السياحة ومستوى المداخيل، فتزايد تكاليف الرحلة السياحية إلى منطقة أو دولة ينتج عنه ضعف الإقبال على السفر إليها من أجل السياحة أو تناقص عدد الليالي السياحية فيها، وهي نفس النتيجة

[1] – محمد خميس الزوكة، مرجع سبق ذكره، ص264.

التي تحدث إذا ما انخفض مستوى الدخل أو تزايدت تكاليف وأعباء المعيشة في دول الطلب السياحي.

3. تعتبر السياحة صادرات غير منظورة، فهي لا تتمثل في ناتج مادي يمكن نقله من مكان إلى آخر فهي تعتبر واحدة من الصناعات القليلة التي يقوم فيها المستهلك بالحصول على المنتج بنفسه من مكان إنتاجه وعليه فإن الدولة المصدرة للمنتج السياحي (الدولة المضيفة) لا تتحمل نفقات نقل خارج حدودها، كما هو الحال بالنسبة للمنتجات الأخرى، التي تتطلب بالإضافة إلى تكاليف إنتاجها تكاليف نقلها.
4. إن المنتج السياحي المتمثل في عوامل الجذب السياحي المتمثلة في الموارد السياحية (الطبيعية، التاريخية، الأثرية...إلخ) لا تباع إلا من خلال السياحة فهذه الموارد لا تذر عائدا بطبيعتها، إلا إذا بيعت في شكل منتج سياحي، وهذا المنتج لا يباع في معظم الأحوال من غير وجود سلع وخدمات مساعدة التي تتمثل في التسهيلات والتي يمكن تفصيلها في أربع مجموعات:[1]

أ. **توفر الهياكل الأساسية:** كشبكات النقل، الخدمات المرفقة (المياه، الكهرباء...) وسائل الاتصال، توفر الأمن والاستقرار.

ب. **توفر منشآت الإقامة** : الهياكل الفندقية وغيرها من وسائل الإقامة التكميلية (المخيمات، القرى السياحية...إلخ).

ج. **توفر النقل:** سواءا البري، البحري أو الجوي.

د. **توفر المنشآت السياحية الترويجية:** محلات بيع الهدايا التذكارية والسلع السياحية.

5. إن المنتج السياحي منتج مركب، فهو مزيج مشكل من مجموعة عناصر متعددة تتكامل مع بعضها البعض وتأثر وتتأثر بالقطاعات الأخرى في المجتمع فالسياح يستهلكون مجموعة من السلع والخدمات منها التي تبيعها المنشآت السياحية كالإقامة، النقل،الهدايا، التذكارات...إلخ، ومنها ما يتعلق بالتي تبيعها المنشآت التجارية الأخرى مثلا ومنها ما يتعلق بتسهيلات البنية الأساسية والخدمات الأخرى في البلد المضيف، وهذه المنتجات تتكامل مع بعضها البعض، بحيث لو انخفض مستوى السلعة أو الخدمة في الفنادق أو المطاعم أو النقل، انخفض التدفق السياحي وتأثرت العناصر التي تساهم في تقديم المنتج السياحي، فصناعة السياحة صناعة متكاملة وبالمثل لو ارتفع مستوى السلعة أو الخدمة زاد التدفق السياحي وتأثرت العناصر التي تساهم في تقديم المنتج السياحي وأثرت في مستويات أخرى مثل الدخل، العمالة...إلخ.
6. إن السياحة منتج تصديري يتعرض في بعض الأحوال إلى عدم الاستقرار، لأنه يتعلق بتأثيرات

[1] – نبيل الروبي، التخطيط السياحي،مؤسسة الثقافة الجامعية، القاهرة ، 1987، ص12.

من القوى الخارجية ، ومرونة عالية بالنسبة لكل من السعر والدخل بالإضافة إلى مشكل الموسمية التي تؤثر على النشاط السياحي ،حيث نوجز هذه العناصر كما يلي: [1]

أ. **تعرض الطلب السياحي للتأثيرات الخارجية:** قد تتعرض السياحة الدولية لتأثيرات خارجية، كوجود اضطرابات سياسية أو تغيرات في أسعار الصرف أو تغيرات مناخية غير منتظرة بالإضافة إلى قرارات الدول القاضية بالرقابة على النقد وتحديد حجم النقد الذي يسمح للسياح الخروج به.

ب. **تتميز السياحة بمرونة عالية لكل من السعر والدخل** وهذا يعني أن السياحة قد تتأثر كثيرا بالتغييرات الطفيفة في الأسعار والدخول، فبالنسبة للمرونة السعرية، فإنه يمكن تحديدها بسهولة، مقارنة بالمرونة الداخلية، نظرا لكون آثار المرونة السعرية تكون سريعة، أما التغيرات في الدخول بصفة عامة أكثر تدرجا ومن ثم لا يتم تحديدها إلا بعد مدة من الزمن عادة سنة.

ج. **موسمية النشاط:** إن النشاط السياحي في غالبيته نشاط موسمي فهناك عوامل تؤدي إلى الموسمية أهمها تركز العطل المدرسية والعطل في المؤسسات الصناعية وغيرها في موسم معين، كما أن العوامل المناخية والجغرافية في كل من الدول المصدرة والمستقبلة للسياح تدعو إلى هذه الظاهرة، ومن الواضح أن سياحة الإجازات أو العطل تمثل قدرا كبيرا في النشاط السياحي.

7. عدم قابلية المنتج السياحي للتخزين أو النقل من مكان إلى آخر كما في العديد من الصناعات الأخرى التي تصلح منتجاتها للتخزين لفترات زمنية معينة بما يتفق وحجم العرض والأسعار وخاصة أن الطلب السياحي يتصف بالموسمية في معظم الأحوال مما يؤدي إلى عدم ثبات مستويات التشغيل في صناعة السياحة، لدى تسعى المؤسسات السياحية والفندقية إلى تحقيق أرباح كافية خلال فترة الموسم وادخار جزء من العائد السياحي لمواجهة التراجع خلال الفترات الباقية من السنة وقد بذلت محاولات عديدة للتخفيف من مشكلة الموسمية في القطاع السياحي نذكر منها على سبيل المثال:

- تغيير حجم ومستوى العرض السياحي بحيث يتفق ومستويات تدفق الأفواج السياحية، مما يعني خفض نوعية الخدمات التي تقدم خلال فترات تناقص الطلب السياحي مع توفير الخدمات اللازمة لمن يطلبها.

[1] – نفس المرجع ص14.

- إطالة موسم العطل توسيعا لفترة النشاط الموسمي من خلال التعديل الزمني للطلب السياحي كأن توزع مواعيد العطل بحيث تكون متعاقبة.

8. صعوبة استقطاب السياح وتعذر ضمان جذبهم سنويا نظرا لكثرة المغريات السياحية في مناطق العالم المختلفة مما يعني اتساع العرض السياحي العالمي وبالتالي ضعف إمكانية تردد السائح على نفس المنطقة أكثر من مرة واحدة.

المطلب الثاني: عوامل الجذب السياحي.

إن اختيار السائح لأي مكان يرغب في زيارته يعتمد على مميزات خاصة أو مغريات سياحية قد تكون هذه المغريات ذات طابع جغرافي كالمناخ أو مغريات متعلقة بسهولة الوصول إلى الموقع، أو سهولة الاتصالات، كما قد تكون لأسباب ثقافية وإلى غير ذلك، كما أن الجانب الجمالي لا يكفي وحده في تحديد المنطقة المرغوب في زيارتها بل ينبغي أن تتوفر بعض التسهيلات السياحية كتبسيط إجراءات السفر والجمارك واستبدال العملات...إلخ.[1]

وبالتالي فإن الجذب السياحي لا يعتمد على عامل واحد وإنما مجموعة من العوامل هي كالتالي:[2]

1. عناصر جذب طبيعية: يعتبر العامل الطبيعي ركنا أساسيا في الجذب السياحي سواء كان على المستوى الوطني أو الدولي، فالمناظر الطبيعية والمواقع ذات الصفات النادرة مثل البراكين والكهوف والنباتات الطبيعية والحيوانات البرية وكذلك البحار والأنهار والشلالات والحمامات المعدنية، لها سحرها القوي على السائح والزائر وهي مصدر للاستمتاع عند الكثير من السواح وأصبحت أساس الصناعة السياحية في العديد من الدول.

2. العوامل المناخية: إن المناخ المناسب يعتبر من العناصر الأساسية للجذب السياحي فالطقس الجميل والظروف الجوية المناسبة لها أهمية خاصة في قضاء العطل، لأنه من الممتع قضاء العطل في المناطق المعتدلة والدافئة التي تشكل مناطق جذب هامة في العالم.

3. العوامل الاجتماعية: يعد التراث الاجتماعي والعادات والتقاليد وكذا القيم والتراث الأخلاقي من

[1] - طارق سعيد أبو خبطة، هاشم محمد الزاوي، أهمية الاستثمار السياحي وأثره على التنمية الاقتصادية، المؤتمر الوطني الأول حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية الليبية العظمى، طرابلس، 29 أفريل 2006.

[2] – أحمد الجلاد، دراسات في جغرافيا السياحة، عالم الكتاب، القاهرة، 1998، ص20.

تقاليد ونظم وعقائد دينية كمصدر دخل أساسي لبعض الدول، ولذلك تولى له اهتمامات خاصة.

4. العوامل التاريخية: تتخذ الكثير من الدول تراث ماضيها التاريخي كوسيلة لجذب السياح ومن أمثلة هذه الدول نجد ألمانيا مثلا، وبالتالي فإن الماضي التاريخي لأي بلد هو البحث في أسرار التاريخ القديم كمناطق المنفى والمواقع والقلاع والحصون الحربية التي شهدت معارك أو توقيع معاهدات واتفاقيات دولية...إلخ.

5. العوامل الدينية: تعتبر هذه العوامل مصدر دخل كبير لبعض الدول كإيطاليا، فرنسا، فلسطين، في إطار السياحة الدينية التي تقوم على أساس زيارة الأماكن الدينية والأماكن المقدسة كالفاتيكان، بيت لحم، القدس...إلخ.

6. العوامل العرقية: تمثل الروابط العرقية عنصرا من عناصر الحركة السياحية، حيث أن ارتباط الشخص بأصوله سواء من خلال الجيل الحالي أو أجيال سابقة بمنطقة معينة غالبا ما يكون من العوامل التي تؤثر في اختيار وجهته ومن أمثلة ذلك تدفق السياح من أمريكا وكندا وأستراليا إلى البلاد الأصلية في أوربا.

7. العوامل الاصطناعية :[1]حيث تمثل السياحة التجارية والرياضية سماتها الأساسية، حيث تتعلق السياحة التجارية برجال الأعمال ورغبتهم في التعرف على الأسواق الجديدة وما استجدّ من السلع ويكون ذلك عن طريق زيارة المعارض الدولية والمراكز التجارية وحضور المؤتمرات وعقد الصفقات.

المطلب الثالث: الآثار المختلفة للسياحة.

أولا: الآثار الاقتصادية.

1. أثر السياحة على الإنفاق:[2] يمكن تعريف الإنفاق السياحي بأنه التقويم الاقتصادي لمجموع الخدمات المقدمة إلى السياح بمعنى أن كل إنفاق من جانب السائح إنما هو في المقابل خدمة سياحية يحصل عليها كالإنفاق على الخدمة الفندقية والتي تشمل الإيواء والإطعام ومختلف الخدمات التي يطلبها السائح أثناء إقامته بالفندق، هذا الإنفاق يمثل انتقال الأموال من السياح إلى أصحاب المؤسسات الفندقية.

[1] – لخساف منى، دراسة مقارنة للتجربة السياحية في الجزائر مع بعض البلدان المتوسطية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص7.

[2] – صلاح الدين عبد الوهاب، التنمية السياحية، مطبعة الزهران،القاهرة، 1991، ص20.

ويتفرع هذا الإنفاق إلى سلسلة أخرى من النفقات وهي إنفاق القائمين على الصناعة الفندقية لتجهيز الفنادق وترميمها إلى غير ذلك، وما يقال عن الخدمات الفندقية يقال على سائر الخدمات المتصلة بالنشاط السياحي كخدمات الرحلات داخل البلد التي تتولاها الشركات السياحية على اختلافها مثلا خدمات النقل، كما يؤدي كذلك نشاط الحركة السياحية إلى زيادة الإنفاق على السلع التذكارية والاستهلاكية وزيادة الإنفاق في شتى المجالات المرتبطة بالسياحة.

كما هناك نوع آخر من الإنفاق ليس من جانب السائح وإنما من جانب الدولة السياحية كالإنفاق على المشروعات السياحية منها: إنشاء المدن والمركبات السياحية، شق الطرق، إقامة المعالم والنصب التذكارية، المتاحف و المعارض و توسيع شبكة النقل حيث هذا النوع من الإنفاق على المرافق العمومية يؤدي من دون شك إلى تنشيط الحركة الاقتصادية.

2- أثر السياحية على ميزان المدفوعات:[1]

إن الأهمية الاقتصادية للسياحة وآثارها المختلفة تقدر وتقاس بدرجة تأثيرها على ميزان المدفوعات في الدولة وهذا الميزان يمثل قيدا مزدوجا منظما لكافة المعاملات بين الدولة المعنية وسائر دول العالم.

حيث تعتبر الإيرادات المتحصل عليها من الخدمات السياحية من العملة الصعبة كصادرات غير ملموسة تقيد في الجانب الدائن من الميزان التجاري غير المنظور الذي نجد فيه الخدمات المتبادلة بين الدولة والعالم الخارج ي، كما نعتبر إنفاق المواطنين المقيمين بالخارج على السياحة استيراد غير منظور ويقيد في الجانب المدين للميزان التجاري.

ومن خلال هذه العمليات يتم إعداد الميزان السياحي للتعرف على الأثر الصافي على ميزان المدفوعات ومعرفة الرصيد الحقيقي حيث نجد أن الميزان السياحي يمثل الفرق بين إنفاق السياح الأجانب بالداخل ونفقات المواطنين بالخارج، ويظهر رصيد هذا الميزان في صورة عجز أو فائض حيث يدعم الميزان التجاري بصفة عامة، وتشجيع السياحة يؤدي إلى خلق أثر ايجابي في ميزان المدفوعات.

3. أثر السياحة على العمالة: تتصف صناعة السياحة بأنها نشاط اقتصادي متزايد فيما يتعلق بالاستخدام اليد العاملة حيث تحتاج إلى عدد كبير من العاملين تبعا لمستوى أنشطة السياحة.

[1] – خالد كواش، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص291.

إن مجمل الاستثمارات التي يقوم بها البلد السياحي، كالمنشآ ت الفندقية، وسائل النقل السياحي، مكاتب ووكالات السفر والسياحة، المنشآت السياحية وبيع المنتوجات التقليدي ة تؤدي إلى استيعاب قدر كبير من العمالة و باعتبار السياحة قطاع متعدد ومتشعب النشاطات والفروع وعلى علاقة ارتباط مع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأخرى فهي بذلك تساهم بطريقة مباشرة وغير مباشرة في خلق العديد من مناصب العمل بالمنطقة السياحية والمرافق والمركبات السياحية والمرافق المكملة لها وعلى سبيل المثال المنشآت الفندقية من الدرجة الممتازة تتطلب عمالة بنسبة عاملين اثنين مقابل كل غرفة تنشأ ومن الدرجة الأولى تتطلب ثلاثة عمال لكل غرفتين وهكذا فانه يمكن القول بأن كل غرفة فندقية سياحية تتطلب على الأقل عامل، كما يمكن تصنيف القوى العاملة المرتبطة بصناعة السياحة إلى أربعة فئات رئيسية هي:

العمال الدائمون بصورة مباشرة: وهم الفئة التي ترتبط وظائفهم بإنفاق السياح الوافدين نحو المنشآت السياحية ومرافق خدماتها بصفة دائمة.

العاملون في السياحة بصورة غير المباشرة : وهم فئة العاملون بالخدمات المرتبطة بأنشطة السياحة والترويج أي مجمل مناصب العمل الناتجة عن النشاطات والقطاعات التي لها علاقة مع القطاع السياحي.

القوى العاملة الإضافية المؤقتة: والتي تكون عند بلوغ فترة الذروة في المواسم السياحية.

4. أثر السياحة على إعادة توزيع الدخل: [1] تؤدي السياحة إلى تطوير وتنمية المناطق السياحية التي تتوافر فيها مزايا طبيعية ومناخية كالشواطئ والجبال ومنابع المياه والبحيرات وغالبا ما تكون هذه المناطق محرومة من الإعمار والسياحة بامتدادها إلى هذه المناطق البعيدة تعيد التوازن إليها نتيجة نشوء نشاطات فرعية تقوم على السياحة ويترتب على ذلك إعادة توزيع الدخل بين المدن ومراكز العمران والتنمية الرئيسية وبين المراكز السياحية وينتج عن ذلك إيقاف النزوح الريفي.

5. أثر السياحة على المستوى العام للأسعار : يؤدي رواج النشاط السياحي في منطقة معينة إلى تزايد معدلات الإنفاق السياحي فيها مما ينتج عنه في النهاية ارتفاع متباين في مستوى أسعار السلع والخدمات المتاحة في المنطقة فالمنتجات والسلع المعروضة في أسواق المنطقة السياحية تميل أسعارها إلى الارتفاع مع تزايد إقبال السياح عليها وخاصة أن تجار التجزئة يسعون إلى تحقيق هامش ربح

[1] – صلاح الدين عبد الوهاب، السياحة الدولية، ، دار زهران ، القاهرة ،1990،ص26.

كبير أثناء فترات الذروة التي تتخلل الموسم السياحي لتعويض انخفاض المبيعات خلال باقي أشهر السنة ويعاني من مثل هذه الأسعار المرتفعة السكان المحليون للمنطقة السياحية وتنطبق هذه الحقيقة على سيارات الأجرة ووسائل النقل التقليدية وإيجار المساكن والمحلات وخاصة ذات الموقع المتميز وكذلك بالنسبة لأسعار الأراضي الخاصة بإقامة المشاريع السياحية.

ثانيا: تأثيرات السياحة على السياسة.

إن التنقل والسفر والترحال تحكمه ظروف وعوامل سياسية معينة الأمر الذي يجعل السياحة تؤثر في حركة تنقل الناس حيث أن ظاهرة السياحة تؤثر على السياسة من خلال:

- في مقولة لبطرس غالي الأمين العام السابق لهيئة الأمم المتحدة"إن السياحة لم تعد الرفاهية بل يجب اعتبارها عنصرا مهما في تواصل المجتمع الدولي وتضامن الأسرة الدولية"[1]، حيث يفهم من هذا أن السياحة تعزز فرص السلام والتفاهم بين الشعوب والأمم حيث أن السياحة تساهم في تحقيق السلم.
- تعتبر السياحة من أهم الوسائل لتحقيق التقارب بين الشعوب حيث تلعب دورا بارزا في ذلك.
- كل بلد مضيف للسياحة يتسنى له إيضاح صورته الحقيقية عند مرأى الأمم الأخرى والوصول إلى تقارب بينه و بين شعوب الأمم والبلد المضيف وخاصة بلدان الجوار أو بلدان القارة الواحدة والمنطقة الواحدة، مما يقوي الصلات بين الأمم والدول مع هذا البلد.

ثالثا: الآثار الاجتماعية للسياحة:[2]

- السياحة تمثل أهمية بالغة في المجتمع الإنساني في تأكيد حق الإنسان في الاستمتاع بوقت فراغه من خلال حريته في السفر مقابل حقه في العمل.
- دائما تختار الأنماط السياحية التي تتلاءم وطبيعة البلاد وظروفها ولا تتعارض مع قيم وأخلاقيات المجتمع وتوسيع قاعدة المشاركة مع عدد كبير من المواطنين داخل المنشآت السياحية بحيث تستوعب أكبر عدد ممكن من العاملين سواء من المناطق السكنية المحيطة بالمشروع السياحي أو البعيدة عنه.

[1] – سعيد البطوطي، اقتصاديات السفر والسياحة، المكتبة الانجلومصرية، القاهرة، 2000، ص32.

[2] – خالد كواش، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للسياحة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص17.

السائح باتجاهاته وميوله ومعتقداته الشخصية وسلوكه الاجتماعي وأفكاره التي يتبناها حينما يقوم بزيارة سياحية لأي دولة أو منطقة سياحية وتتكرر زياراته لها ينشأ لديه نتيجة هذه الزيارات المتكررة نوعا من التآلف بينه وبين أفراد المجتمع في الدولة المقصودة للزيارة.

- السياحة أصبحت مصدرا من مصادر التغير والتحول الطبقي بين أفراد المجتمعات السياحيةِ نظرا لأن بعض فئات المجتمع التي ترتبط أعمالهم بالسياحة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ينتقلون إلى طبقة أعلى بما يحققونه من مكاسب وأرباح عن طريق العمل السياحي.

المطلب الرابع: السياحة من منظور اقتصادي.

إن النشاط السياحي يدور في مجمله بين شيئين وذلك من حيث طبيعة السياحة في حد ذاتها فهي شراء للخدمات أو بيع لها، كما أن الممارس للنشاط السياحي هو عارض لخدماته أو مقبل عليها في صورة مستهلك وبالتالي فالنشاط السياحي تحدده ظاهرتي العرض والطلب السياحي.

أولا: العرض السياحي: يعرف العرض السياحي على أنه "كل المستلزمات التي يجب أن توفرها أماكن القصد السياحي لسياحها الحقيقيين أو المحتملين من خدمات وبضائع وكل شيء يحتمل أن يغري الناس لزيارة بلد معين "[1]

1. مكونات العرض السياحي.

إن العرض السياحي يحتوي على مجموعة من السلع والخدمات المقدمة للسائح ويتكون من عنصرين أساسيين:[2]

أ. **العناصر الطبيعية:** وتشتمل هذه العناصر على كل من المناخ،التضاريس بأنواعه ا المختلفة: السهول والوديان والبحيرات والأنهار والشواطئ والتكوينات الجغرافية والشلالات والغابات والطيور والأسماك والحياة البرية والمياه والمنابع المعدنية إلى غير ذلك من العناصر الطبيعية الأخرى.

[1] – مثنى طه الحوري واسماعيل الدباغ، مرجع سبق ذكره، ص51.

[2] – معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، اقتصاديات القطاع السياحي في مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومي، ديسمبر1998، ص18.

ب. **العناصر البشرية:** تشتمل على وسائل الإقامة المختلفة والمنشآت السياحية ووسائل النقل: البرية، البحري ة، الجويۃ بالإضافة إلى الموانئ والمطارات والآثار التاريخية والمعالم الثقافية والمعارض والمتاحف المتنوعة والعروض الفنية والفلكلور والسلع السياحية والصناعات التقليدية والمناسبات والمواعيد والأعياد والاحتفالات الثقافية والدينية المختلفة.

2. خصائص العرض السياحي.[1]

أ. **قلة المرونة:** يقصد بقلة مرونة العرض السياحي انخفاض قابلية العرض للتغير طبقا لأذواق ورغبات واتجاهات المستهلكين السياحيين بعكس ما نراه في السلع المادية، حيث أن العرض السياحي يصعب تغيير المكونات الرئيسية له كالمقومات الطبيعية، الصناعية...إلخ

ب. **استقلال العناصر المكونة له** : إن العناصر المكونة للعرض السياحي مستقلة عن بعضها البعض حيث يتضح أن المقومات الطبيعية مستقلة عن الخدمات والتسهيلات السياحية بعكس السلع المادية التي تتصف بالاندماج الكامل للعناصر المكونة لها مثل السيارات الأجهزة الكهربائية...إلخ.

ج. **استخدامه في أماكن وجوده:** يتميز العرض السياحي بانتقال المستهلكين السياح إلى الدول والمناطق التي يوجد بها المنتج السياحي المناسب لهم، حيث يستمتعون بكل المقومات السياحية الموجودة.

د. **خضوع العرض السياحي للمنافسة الكاملة:** إن السوق العالمي يتميز بكثرة السياح باعتبارهم المشترين للسلعة وكثرة عدد الدول السياحية في العالم المصدرة والمستقبلة للحركة السياحية والتجانس الشديد في طبيعة ومكونات المنتج السياحي في هذا السوق وعدم تأثير المشترين والبائعين السياح بصورة منفردة في أسعار السلعة السياحية يجعل السعر يتم تحديده بناءا على الطلب من عدد كبير من المشترين السياح و العرض بواسطة عدد كبير من البائعين.

هـ. **تأثر السوق السياحية بالموسمية:** حيث نجد السوق السياحي يتميز بموسم الذروة وهو موسم الطلب السياحي وازدياد السياح والشكل التالي يوضح خصائص العرض السياحي:

[1]– عبد السميع صبري ، التسويق السياحي والفندقي أسس علمية وتجارب عربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، 2006، ص 132–133.

الشكل رقم(2): خصائص العرض السياحي

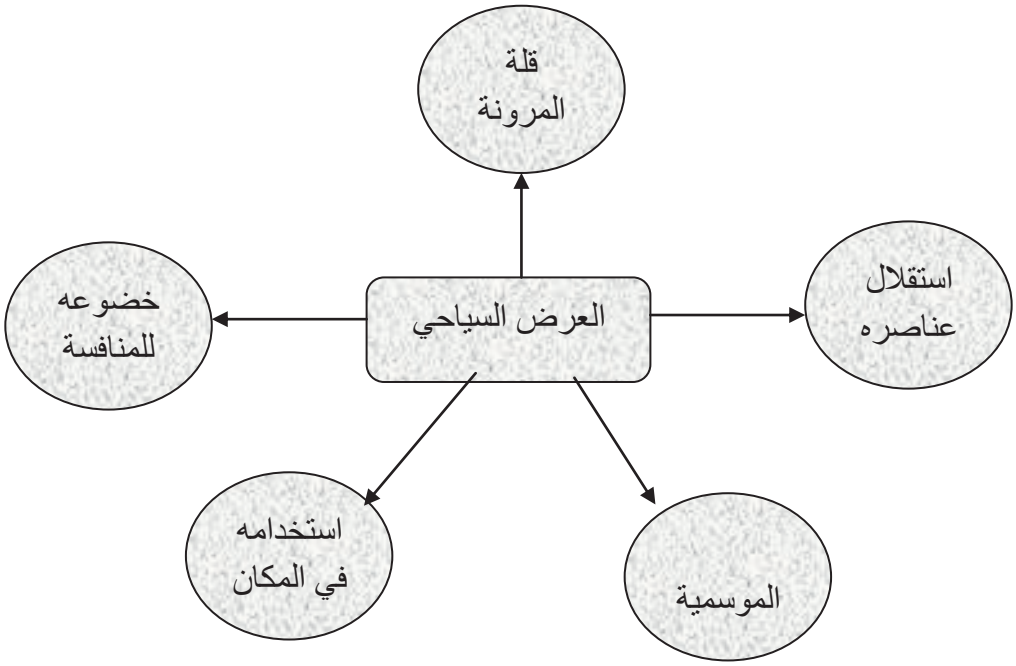

المصدر: من إعداد الطالب.

3. العلاقة بين العرض السياحي وبعض المتغيرات.[1]

أ. **العلاقة بين العرض السياحي والأسعار**: إن العرض السياحي يرتبط ارتباطا قويا بأسعار الخدمات السياحية من خلال علاقة طردية بحيث أنه عند ارتفاع أسعار المنتج السياحي الذي يشمل خدمات الإقامة والانتقالات إلى غير ذلك يتجه العرض السياحي إلى الارتفاع نتيجة إقبال عدد كبير من المستثمرين إلى الاستثمار في المشروعات المختلفة ويوضح هذه العلاقة المنحنى التالي:

الشكل رقم (3): منحنى يوضح العلاقة بين العرض السياحي والأسعار.

[1] – نفس المرجع ص 140.

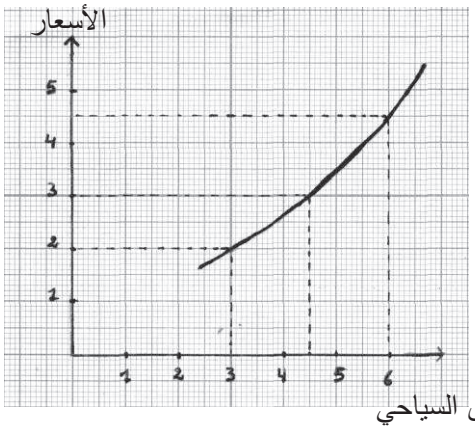

المصدر: من إعداد الطالب.

أ. **العلاقة بين العرض السياحي والإيرادات السياحية:** كلما تميز العرض السياحي وارتفع مستواه انعكس على حجم الإيرادات السياحية المحققة لأن الخدمات الممتازة تشجع الطلب السياحي على شرائها، وكلما ارتفعت معه الإيرادات السياحية ويوضح هذه العلاقة الطردية بين العرض السياحي والإيرادات السياحية الشكل التالي:

الشكل رقم(4): العلاقة بين العرض السياحي والإيرادات السياحية.

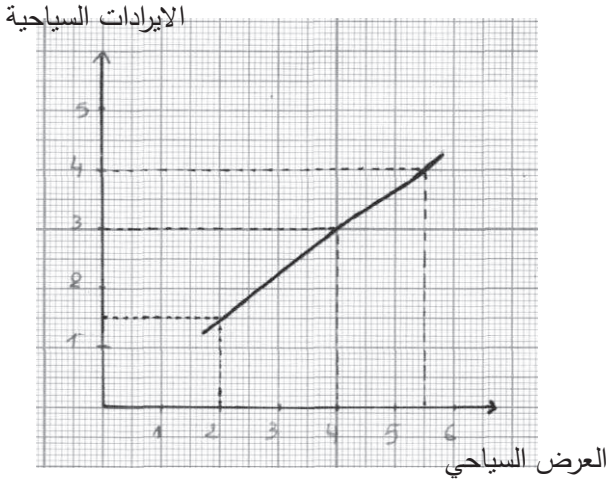

المصدر: من إعداد الطالب.

ثانيا: الطلب السياحي : يمكن تعريف الطلب السياحي بأنه"مزيج مركب من عدة عناصر مختلفة قوامها دوافع ورغبات وحاجات وميول السياح".[1]

1. خصائص الطلب السياحي:[2]

أ. **المرونة:** يقصد بها قابلية الطلب السياحي للتغير تبعا للظروف والمؤثرات المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية...الخ، السائدة في السوق السياحي الداخلي أو الخارجي فالظروف السائدة في الدول المستقبلة للسياح التي ترتبط بتغير أسعار الخدمات السياحية تؤثر هي أيضا في مرونة الطلب السياحي حيث كلما انخفضت الأسعار اتجه الطلب إلى الارتفاع والعكس صحيح.

ب. **الحساسية:** أي أن الطلب السياحي ذو حساسية شديدة نحو الظروف والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في الدول المستقبلة للسياحة فمثلا حدوث مشكلات اقتصادية حادة ومشكلات اجتماعية كحدوث مجاعات أو كوارث طبيعية وكذا مشاكل سياسية من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض الطلب السياحي .

ج. **التوسع:** يميل الطلب السياحي إلى التوسع سنة بعد أخرى بمعدلات متغيرة تبعا للظروف المختلفة في الدول المصدرة للسياح والدول المستقبلة لهم ومن أهم المؤثرات في هذا التوسع نجد :

- التقدم العلمي والتكنولوجي الكبير مما يؤدى إلى التقدم في وسائل الإنتاج النقل البري والبحري والجوي.
- ارتفاع مستويات المعيشة وزيادة الدخول بالنسبة لأفراد الدول المصدرة للسياحة.
- اهتمام كثير من الدول السياحية بمقوماتها الطبيعية والصناعية وخدماتها السياحية بشكل ملحوظ مما يؤدي إلى إقبال الكثير من السياح لزيارتها .

[1] – سعيد البطوطي، مرجع سبق ذكره، ص30..

[2] – عبد السميع صبري ، التسويق السياحي والفندقي أسس علمية وتجارب عربية، مرجع سبق ذكره، ص ص 104-105.

- التقدم الكبير في مجال المعلومات والاتصالات الذي أدى إلى توفير المعلومات والبيانات وتحقيق الاتصال الجيد بين الدول المصدرة للسياح والدول المستقبلة لهم.

د. **الموسمية:** يقصد بموسمية الطلب السياحي اتجاه هذا الطلب إلى الارتفاع في أوقات معينة مرتبطة بأعياد أو مواسم معينة حيث يصل في هذه الفترات إلى أعلى مستوياته خلال السنة ،كما أن الموسمية لا ترتبط فقط بالمواسم الموجودة بالدول المصدرة للسياح ولكنها ترتبط أيضا بمواسم الدول المستقبلة لهم.

2. العلاقة بين الطلب السياحي وبعض المتغيرات:[1]

أ. العلاقة بين الطلب السياحي والأسعار: يرتبط الطلب السياحي بعلاقة قوية ببعض المتغيرات أهمها أسعار السلعة السياحيةة حيث كلما اتجهت أسعار السلع السياحية إلى الارتفا ع تراجع معها الطلب السياحي أما إذا اتجهت إلى الانخفاض يزداد الطلب السياح ي هذا مع ثبات باقي العوامل الأخرى وتنطبق هذه القاعدة بشكل واضح على شرائح السياح ذوي الدخول المتوسطة والمنخفضة، أما الشرائح ذات الدخول المرتفعة فان تأثير ارتفاع أسعار الخدمات والبرامج السياحية عليها يكون محدودا لدرجة معينة. ويمكن توضيح علاقة الطلب السياحي والأسعار بالشكل التالي:

الشكل رقم(5): العلاقة بين الطلب السياحي و أسعار الخدمات السياحية

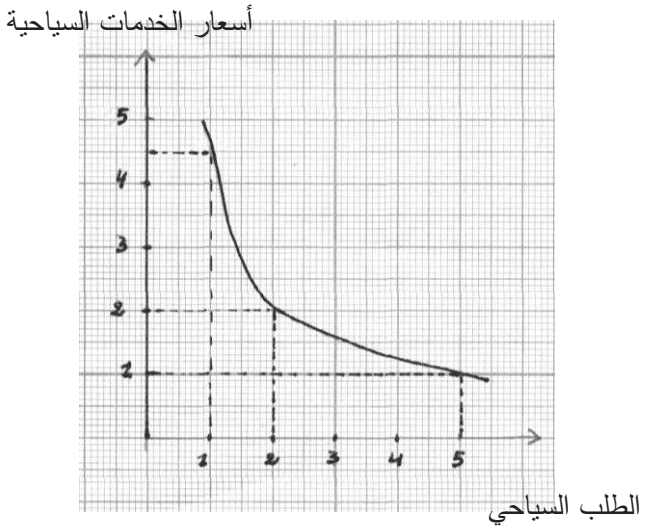

[1] –عبد السميع صبري، مرجع سبق ذكره، ص 140–141.

المصدر : من اعداد الطالب.

ب. العلاقة بين الطلب السياحي ومستوى الخدمات السياحي ة: إن الطلب السياح ي يمثل انعكاسا لبعض المتغيرات المستقلة الأخرى ومن بينها مستوى الخدمات السياحي ة في الدول المستقبلة للسياح فارتفاع مستوى هذه الخدمات دليل واضح على تقدم وتطور هذه الدول واهتمامها الكبير بتحقيق التنمية السياحية ، فكلما ارتفع مستوى هذه الخدمات اتجه الطلب السياحي إلى الارتفاع، أما إذا انخفض مستوى الخدمات السياحية اتجه الطلب السياحي إلى الانخفاض وابتعد السائحون عن هذه الدولة إلى دول أخرى أكثر اهتماما بمستوى خدماتها السياحية والشكل التالي يوضح العلاقة بين الطلب السياحي ومستوى الخدمة السياحية:

الشكل رقم(06) :العلاقة بين الطلب السياحي ومستوى الخدمات السياحية.

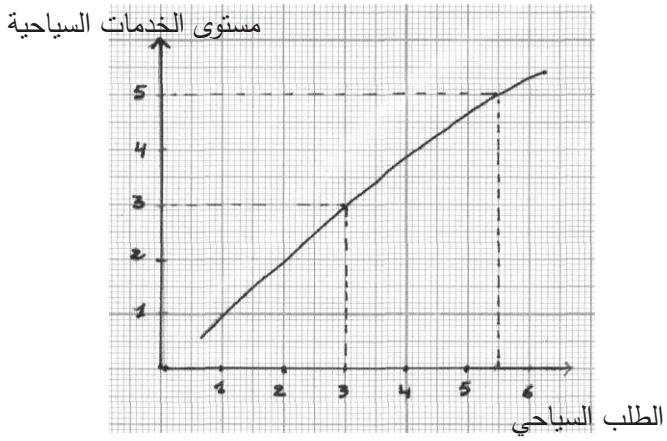

المصدر:من اعداد الطالب

المبحث الثالث: التسويق السياحي.

أدى التطور الذي طرأ على صناعة السياحة في العصر الحديث إلى ظهور العديد من الأنشطة فكان من أهمها التسويق السياحي الذي يمثل نشاطا متكاملا يهدف إلى جذب انتباه السياح الدوليين والمحليين والتأثير عليهم لزيارة دولة أو منطقة معينة ومتابعة تنفيذ البرامج السياحية ودراسة السياح والتعرف على رغباتهم واحتياجاتهم في الأسواق المختلفة لتلبيتها بأحسن صورة ممكنة ومن ثم وجب أعطاء نشاط التسويق السياحي اهتماما بالغا حتى تستطي ع الشركة السياحية تحقيق أهدافها المسطرة والبرامج السياحية المراد تنفيذها.

المطلب الأول: مفهوم التسويق السياحي.

أولا: مفهوم التسويق السياحي.

يعرف على أنه "نظام خاص بالمؤسسة هدفه تحقيق الربح وهو كذلك تبني لطريقة تعمل على التعريف بالمؤسسة السياحية في إطار محلي ودولي من أجل إشباع الرغبات الخاصة بالسياح" [1]

كما يعرف أيضا بأنه "ذلك النشاط الإداري والفني الذي تقوم به المنظمات والشركات السياحية داخل الدولة وخارجها لتحديد الأسواق السياحية المرتقبة والتعرف عليها والتأثير فيها بهدف تنمية الحركة السياحية القادمة منها وتحقيق أكبر قدر ممكن من الإيرادات السياحية"[2].

من خلال هذا التعريف يتضح أن النشاط التسويقي في مجال السياحة تمتد آثاره إلى مراحل عدة ولا يقتصر على مجرد دراسة مختلف الأسواق السياحية والدول الأخرى المنافسة لها وفهم طبيعة واحتياجات السياح والتأثير في قراراتهم الشرائية بل يتعدى ذلك إلى مضاعفة الجهود التسويقية المبذولة وتحديث المعلومات المتوافرة عن السوق السياحي الخارجي وتحليل الظواهر التي تطرأ عليه والمتغيرات الجديدة التي تؤثر فيه.

ثانيا: خصائص التسويق السياحي:

يمكن تلخيص خصائص التسويق السياحي فيما يلي:[3]

- يقوم التسويق السياحي على إثارة الرغبات لدى السياح المرتقبين من شتى أنحاء العالم لزيارة دولة أو منطقة معينة لغرض من أغراض السياحة.
- التسويق السياحي في الدولة المستقبلة للسياح يعتمد على العرض السياحي الذي تتصف مكوناته بقلة المرونة وعدم القابلية للتغير.

[1] – Krippandorf Jost, Marketing et tourisme, Berne, Herbert lang, 1971, P12.

[2] – عبد السميع صبري، أصول التسويق السياحي، دار الهاني للنشر، القاهرة، 2003، ص 21.

[3] – عبد السميع صبري، التسويق السياحي والفندقي أسس علمية وتجارب عربية، مرجع سبق ذكره، ص 34.

- يعتمد التسويق السياحي على المقومات والخدمات السياحية من خلال التعريف بالمعالم والمناطق السياحية وعرض جودة الخدمات وهذا ما يؤدي إلى زيادة معدل الحركة السياحية سنويا.
- التسويق السياحي لا يتحقق منه منفعة الحيازة ذلك أن السلعة السياحية لا تخضع لحيازة شخص معين بذاته ولا تنتقل إليه مقابل ما يقوم بدفعه من مال كثمن لها أو غير ذلك، كما يمكن أن يستخدمها أو يتمتع بها أكثر من شخص واحد ولفترة محدودة.
- التسويق السياحي يعتمد على وجود علاقة مباشرة بين الشركة السياحية التي تقدم الخدمة والعميل الذي يشتريها أي يستخدمها فشراء الخدمة السياحية يتطلب دائما و في كل مرة حضور المشتري وتعامله مع منتج الخدمة أو الشخص الذي يؤديها مثل موظفي الاستقبال وغيرهم بالفنادق والعاملين في الشركات والمكاتب السياحية وموظفي شركة الطيران وكل من يتعامل معهم السائح ويقدمون له خدمات معينة في نطاق رحلته السياحية.
- التسويق السياحي لا يتحقق منه منفعة زمنية لأن السلعة السياحية أو المنتج السياحي موجود بطبيعته في الدولة في كل وقت ومكان وبذلك فإن العمليات التسويقية له يمكن أن تتم في أي وقت والشكل التالي يوضح خصائص التسويق السياحي:

الشكل رقم(07): خصائص التسويق السياحي

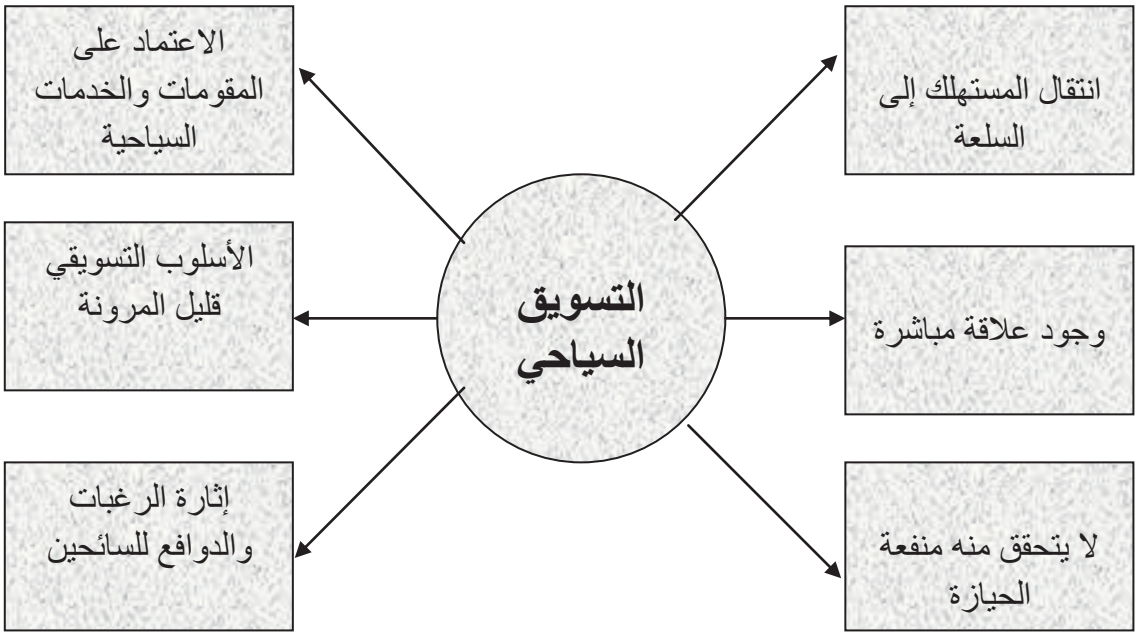

المصدر: من إعداد الطالب.

ثالثا: أهداف التسويق السياحي:[1]

يهدف التسويق السياحي إلى تحقيق العديد من الأهداف سواء منها ما يتعلق بالدولة السياحية المستقبلة أو السائح حيث نجدها تتمثل في:

1. الأهداف القريبة: يقصد بهذا النوع تلك الأهداف التي تعمل على تحقيقها شركات السياحة ووكالات السفر والمنشآت المتعددة في مجالات صناعة السياحة المختلفة والأجهزة القائمة على النشاط خلال فترة زمنية تتراوح بين سنة أو سنتين، أي أن هذا النوع يرتبط بالفترة الزمنية المحدودة.

2. الأهداف البعيدة: هي الأهداف التي تشملها الخطط السياحية طويلة الأجل التي تتراوح بين خمس سنوات إلى عشر سنوات فأكثر وغالبا ما تضعها الشركات السياحية ووكالات السفر الكبرى في الدولة وكذلك المنشآت السياحية الضخمة التي تتميز بكبر حجم نشاطها السياحي وتتنوع هذه الأهداف بين الأهداف المادية كتحقيق الإيرادات السياحية، وتحقيق عدد معين من الليالي السياحية وأهداف معنوية تتمثل في تحقيق شهرة كبيرة في المجال السياحي.

3. الأهداف المتنوعة: هي الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الشركات والمنشآت السياحية التي تعمل في مجالات السياحة المختلفة، سواء كانت أهدافا مادية أو أهدافا معنوية ترتبط بالمجتمع المضيف أو

[1] – عبد السميع صبري، التسويق السياحي والفندقي أسس علمية وتجارب عربية، مرجع سبق ذكره، ص 40.

ترتبط بالزائر، حيث نجد أهم الأهداف تتمثل:

- تحقيق الرضا النفسي لدى السياح القادمين؛
- الوصول إلى أقصى درجة إشباع لحاجات المستهلكين السياح؛
- زيادة الحركة السياحية من الأسواق المختلفة؛
- رفع مستوى الخدمات السياحية والارتقاء بها؛
- تحقيق أعلى مستوى من الدخل السياحي؛
- التوسع وفتح أسواق جديدة.

4. الأهداف الخاصة: يرتبط هذا النوع من الأهداف بتحقيق أهداف معينة حددتها الشركات والمنشآت السياحية لنفسها بشكل يختلف في معظم الأحيان عن أهداف كثير من المنشآت السياحية الأخرى ومن بين هذه الأهداف:[1]

- رغبة الشركات السياحية في احتكار سوق سياحي معين وعدم السماح لأي شركة أخرى أن تدخل فيه.
- التركيز على مستوى الخدمات السياحية بشكل خاص والارتقاء بمستواها إلى أقصى درجة مهما كانت تكلفتها وتقديمها للسياح بأسعار مناسبة.

5. الأهداف المشتركة: هي الأهداف التي يشترك فيها الغالبية العظمى من الدول أو الشركات السياحية في السعي نحو تحقيقها أو الوصول إليها، فالأهداف التسويقية السياحية في معظم الأحيان تدور حول أكبر الأرقام في حجم النشاط السياحي وتحقيق سمعة طيبة وتوفير خدمات بمستوى عالٍ إلى غير ذلك من الأهداف.

المطلب الثاني: المزيج التسويقي السياحي.

يمثل المزيج التسويقي مجموعة مختلفة من العناصر الرئيسية التي تلعب دورا مهما في نجاح العمل التسويقي في مجال النشاط السياحي نتيجة للتفاعلات التي تتم بين المتغيرات المتعددة في السوق السياحي والمنتج، فهذه المتغيرات تؤثر تأثيرا مباشرا في تصميم وتطوير المنتج السياحي بالإضافة إلى دور الوظائف التسويقية في رفع قيمة هذا المنتج بمعنى تحقيق التوافق بين احتياجات السياح مع المنتجات المعروضة في الأسواق ويمكن تلخيص عناصر المزيج التسويقي السياحي فيما

[1] – خير الدين حسن، الاتصالات التسويقية والإعلان، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1996، ص 71.

يلي:

أولا: سياسة المنتج السياحي.[1]

هذه السياسة وسيلة تقوم بها المؤسسة السياحية لتنشيط الحوار بين المؤسسة السياحية والمستهلك ويكون المحور الأساسي هو المنتج السياحي المعروض.

وتختلف تعار ي ف المنتج السياحي حسب اختلاف وظائفه ومكوناته، ومن أهم التعاريف نجد التعريف التالي :"نسمي منتوجا، كل ما يمكن عرضه على مستوى السوق من عناصر مادية وغير مادية"[2]. وعبر خبراء السياحة على أن المنتوج السياحي عبارة عن خليط من عناصر غير متجانسة تؤخذ مستقلة عن بعضها البعض لتشكل العرض السياحي المحلي أو الدولي، وعليه فالمنتج السياحي هو تلك الخدمة التي تحقق رغبات السواح أثناء إقامتهم وجولتهم السياحية ويتكون من العناصر التالية:

- الموارد السياحية؛
- النقل والمواصلات؛
- التجهيزات اللازمة؛
- الخدمات الصحية؛
- التسهيلات الإدارية؛
- كفاءة الخدمات المالية والتجارية.

كما أن للمنتج السياحي عدة خصائص يؤدي فهم وإدراك هذه الخصائص إلى تنشيط العملية التسويقية للمنتج بشكل عام وتتلخص هذه الخصائص فيما يلي :

أ. **تكامل الخدمة السياحية:** ذلك أن الخدمة السياحية تتكون من عدد من الخدمات السياحية الفرعية التي تترابط مع بعضها البعض وتتكامل بانسجام، بحيث تشكل مع بعضها البعض سلسلة قوية متماسكة فإذا حدث خلل في إحدى حلقات هذه السلسلة أضر بالسلسلة كلها أي بالخدمات كلها.

ب. **المنتج السياحي غير الملموس:** [3] يشتمل المنتج السياحي الذي يقبل على شرائه السياح على خدمات سياحية غير ملموسة، بعكس الخدمات الأخرى.

---

[1] – عبد السميع صبري، التسويق السياحي والفندقي أسس علمية وتجارب عربية، مرجع سبق ذكره، ص 219.

[2] – محسن أحمد الخضيري، التسويق السياحي مدخل اقتصادي متكامل، مكتبة مديولي، مصر، 1989، ص 40.

[3] – Etzel Michael and Bruce walker etal, Marketing, Mcgraw Hill co, New Yourk, 2004, P35.

ج. تنوع المنتج السياحي: نتيجة لتعدد رغبات واتجاهات السياح المختلفة تبعا لميولهم واحتياجاتهم، فإن المخططين السياحيين يسعون إلى وضع وتصميم البرامج السياحية التي تلاءم كل شريحة من شرائح السوق السياحي لتحقيق الإشباع الكامل لهم.

د. الاعتماد على العناصر الطبيعية والبشرية: يعتمد المنتج السياحي على عنصرين أساسين هما:

- العناصر الطبيعية.
- العناصر البشرية.

هـ. صعوبة التحكم في المنتج السياحي: تنشأ هذه الصعوبة من أن العناصر الطبيعية أو عوامل الجذب السياحي التي تعتمد على المقومات الطبيعية لا يمكن التحكم فيها أو تغييرها.

يعتمد تشكيل المنتج السياحي على عدد من المطالب أهمها:

- عمل مسح شامل لعناصر الجذب السياحي بالدولة يوضح ما تم استغلاله وما لم يستغل.
- إجراء دراسة علمية للسوق السياحي توضح حجم الطلب السياحي المتوقع من حيث عدد السياح وإجمالي الليالي السياحية.
- تصنيف السياح تبعا للهدف من الزيارة فالسياحة الترويجية تختلف عن السياحة الأثرية وعن السياحة العلاجية...إلخ، من حيث متطلبات كل نمط من أنماط السياحة.

ثانيا: سياسة تسعير المنتج السياحي.

يعتبر التسعير أحد الأنشطة المهمة في العمل السياحي وعنصرا مهما من عناصر المزيج التسويقي لما له من تأثير كبير على الحركة السياحية، حيث تتأثر قرارات السياح بشكل كبير بمقدار تكلفة الرحلة أو البرنامج السياحي وما يتضمنه من خدمات متاحة لذلك فإن سلوك وقرار السائح يرتبط دائما بتسعير هذه الخدمات، فالأسعار المناسبة في حد ذاتها وسيلة تسويقية فعالة ومؤثرة لتنشيط حركة الطلب السياحي وكلما كانت في مستوى عدد كبير من شرائح السوق السياحي كانت أكثر فعالية وايجابية في الأسواق المصدرة للسائحين التي تهتم بالأسعار بشكل خاص، كما أن بعض الأسواق السياحية إلى جانب اهتمامها بالسعر فإنها أيضا تهتم بجودة المنتج السياحي حيث توائم بين السعر والجودة وذلك للوصول إلى قرار يقضي بقرار شراء البرنامج السياحي الذي يتميز بالسعر المناسب

وفي نفس الوقت بالجودة المناسبة و تختلف الأسعار من سوق سياحي إلى سوق آخر تبعا لعدد من العوامل أهمها:[1]

- اتجاهات السياسة التسويقية لتنشيط الحركة السياحية في منطقة أو دولة معينة حيث تميل أسعار البرامج السياحية في هذه الدول إلى الانخفاض تبعا لهذا الغرض أو الهدف.
- المستوى الاجتماعي والاقتصادي السائد في بعض دول السوق السياحي يفرض هو الآخر نمطا معينا من أنماط التسعير السياحي.
- موسمية الحركة السياحية حيث تؤثر هذه الموسمية في استخدام أسلوب معين لتسعير الخدمات السياحية خصوصا إذا ارتبطت موسمية الحركة بالدول المصدرة للسائحين.
- مستويات المنافسة التي تسيطر على السوق السياحي والقدرة على تحمل أعباء هذه المنافسة.

ثالثا: سياسة توزيع المنتج السياحي.

هناك قناتين لتوزيع المنتج السياحي هما:

1. **طريقة التوزيع المباشر:** وتتم دون الاعتماد على شركات التوزيع المتاحة في الأسواق أي الوسطاء. وذلك بالاتصال المباشر مع المستهلكين النهائيين وتعمل هذه الطريقة على الحد من المصاريف والأعباء الناجمة عن توزيع المنتج السياحي.
2. **طريقة التوزيع غير المباشر:** تعمل على توزيع الأعباء ومصاريف التوزيع على مختلف المتعاملين والوسطاء والمساهمين في عملية توزيع المنتج السياحي ومن أهم وسائل التوزيع غير المباشر نجد ما يلي:

أ. المتعاملين السياحيين: تكمن مهمتهم في كونهم وسطاء لتقريب الإنتاج السياحي من المستهلكين كما يقومون بتوزيع وتهيئة كل وسائل السفر وطلبيات السياح، كإعداد السفريات والرحلات وتوصيل كل متطلبات السائح بطريقة سهلة.

ب. وكالات السياحة والأسفار: تعد وسيلة فعالة لجلب السواح والمستهلكين لمختلف المنتجات والبرامج السياحية كالرحلات والسفريات الاستكشافية فهي تسهل عملية السفر والسياحة.

[1] – philipe kotler, Marketing for Hospitaling and tourism, 3rded, US: Prentice Hall, 2003, P 73.

ج. الدواوين السياحية: تعمل على توزيع المنتج السياحي للمتعاملين السياحيين ومنظمي الرحلات ووكالات السياحة والأسفار.

رابعا: سياسة الاتصال في المنتج السياحي.[1]

يعتبر العنصر الرابع في المنتج التسويقي، إذ تعتبر وسيلة الاتصال بين الشركةالسياحية ومستخدمي منتجاتها أو خدماتها حلقة تهدف إلى إعطاء صورة لائقة للمنتج، وتهدف أيضا إلى تحقيق التواصل المستمر بين الشركةالسياحية وجمهورها، كما تعتبر عملية من العمليات المعقدة باعتبارها تتم من خلال وسائل وتتصل بفئات مختلفة.

1. أهداف الاتصال: يتوقف هدف الاتصال على هدف الشركة، فغالبا تكون الأهداف الاتصالية من خلال العملية التجارية ، حيث نجد كذلك أن الهدف ليس فقط رفع الحصة السوقية بل أيضا محاولة كسب وفهم واستقطاب زبائن جدد، وهناك ثلاثة أهداف رئيسية للعملية الاتصالية هي:

أ. **الشهرة:** الهدف هنا التعريف بالخدمة من طرف الشركة السياحية.
ب. **إيضاح الصورة:** وهي أن تكون صورة الشركة السياحية التي يراها الزبون ملائمة له وترضي رغباته.
ج. **التأثير على السلوك:** الهدف هنا هو البحث عن الإقناع وإثارة سلوك الزبائن وتوجيههم بطريقة إرادية نحو الشركة وطلب منتجاتها وخدماتها.

المطلب الثالث: إستراتيجيات التسويق السياحي.

أولا: تعريف الإستراتيجية: "الإستراتيجية هي مجموعة الخيارات الطويلة الأجل التي يضعها مديرو البرامج في شكل خدمات وسياسات وخطط عمل"[2]

و تعتبر العلوم العسكرية الأساس الذي اشتق منه مفهوم الإستراتيجية الإدارية في مجال الأعمال والدراسات لذلك فإن وضع الاستراتيجيات يتطلب تحديدا واضحا للسلطات والمسؤوليات المرتبطة بتنفيذ هذه الاستراتيجيات.

- يعتمد وضع الإستراتيجية التسويقية السياحية الملائمة على عدد من الاعتبارات:

---

[1] - philipe kotler, Marketing management, Analyse planification et controle, 3eme édition publie-union, Paris,1977 P 17.

[2] – فؤاد عبد المنعم البكري، التنمية السياحية، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 2004، ص 91.

أ. **الاستراتيجيات المنافسة:** لكي يمكن وضع إستراتيجية مثلى للتسويق السياحي يجب دراسة وفهم الاستراتيجيات التسويقية الأخرى التي تسير عليها الدول السياحية المنافسة وكذلك إستراتيجية كل شركة أو مؤسسة سياحية منافسة.

ب. **الاستراتجيات البديلة:** يقصد بها إمكانية إحلال استراتيجيات تسويقية مكان أخرى بحيث يمكن في ظل ظروف معينة طارئة إدخال مدخلات إستراتيجية بديلة لبعضها البعض بحيث يحدد متخذ القرار عند اختيار الإستراتيجية التسويقية تأثير هذه المدخلات على الهدف النهائي.

ج. **التكامل بين عناصر الإستراتيجية التسويقية:** يؤدي التكامل بين العناصر المختلفة للاستراتيجيات التسويقية السياحية إلى تحديد الإستراتيجية المثلى الملائمة لمختلف جوانب العملية الإنتاجية.

ثانيا: أنواع الاستراتيجيات التسويقية السياحية.

هناك ثلاثة أنواع من الاستراتيجيات التسويقية السياحية التي يفاضل بينها لاختيار الأنسب منها وهي:

1. الإستراتيجية التسويقية الدفاعية.[1]

تهدف هذه الإستراتيجية إلى المحافظة على المركز التنافسي للشركة السياحية مع الشركات الأخرى بمعنى عدم تعرض مركز الشركة ووضعها للانهيار أو الضعف أو الخروج من السوق وتميل هذه الإستراتيجية إلى المهادنة وتجنب الدخول مع الشركات السياحية الأخرى في منافسة قوية خصوصا مع الشركات الكبرى التي تتمتع بسمعة وشهرة كبيرة وقدرات مادية وبشرية عالية حيث يجب أن تتجه إلى إنشاء علاقة طيبة بينها وبين هذه الشركات للمحافظة على نصيبها السوقي الذي حصلت عليه في الأسواق السياحية المصدرة حتى لا تتعرض لمخاطر المنافسة القوية والخروج من السوق السياحي .

- تشتمل الاستراتيجيات التسويقية الدفاعية على عدد من الأنواع أهمها:

أ. **الإستراتيجية السعرية:** ذلك أن تلجأ بعض الشركات السياحية إلى تخفيض أسعار برامجها السياحية عن الأسعار التي تقدمها الشركات الكبرى، لكن مع تخفيض في مستوى جودة الخدمات السياحية التي تشتمل عليها وذلك بهدف تحقيق أكبر حجم

[1] – خضيري محسن، التسويق السياحي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990، ص 247.

ممكن من الحركة السياحية خصوصا من الأسواق التي تهتم بأسعار البرامج السياحية.

ب. **الاستراتيجيات التابعية:** تعتمد هذه الإستراتيجية على متغيرين أحدهما مستقل وتمثله الشركات العملاقة، والآخر تابع وتمثله الشركات السياحية الصغيرة، لذلك فإن الشركات السياحية التي تتبع هذه الإستراتيجية تكون في موقف التابع للشركات السياحية الكبرى حسب ما تسمح به هذه الشركات لها من حصه في السوق السياحي ولا تلجأ الشركات السياحية الصغرى في منافسة قوية مع الشركات الكبرى حتى لا تهدد وجودها ونجاحها.

ج. **إستراتيجية القدوة والمحاكاة :** يقصد بهذه الإستراتيجية قيام بعض الشركات ذات الإمكانيات المادية والبشرية المتواضعة بتقليد بعض الشركات التي حققت نجاحا كبيرا في هذا المجال من حيث أنشطتها وأعمالها المختلفة والبرامج السياحية التي تقدمها والسياسات التسويقية التي تتبعها.

د. **الإستراتيجية المضادة:** نتيجة لتوفر عامل المرونة في وضع الاستراتيجيات التسويقية السياحية والتحول المحتمل في تطبيق الاستراتيجيات المختلفة الدفاعية والهجومية، فقد تلجأ بعض الشركات إلى إتباع إستراتيجية هجومية يترتب عليها التأثير في نصيب شركة أخرى بالسوق السياحي، فتضطر هذه الشركة إلى استخدام إستراتيجية مضادة للشركة الأخرى دفاعا عن نفسها وحفاظا على سمعتها ووجودها في السوق.

2. الإستراتيجية التسويقية الهجومية.[1]

تهدف هذه الإستراتيجية إلى تقوية مركز ووضع الشركة في السوق السياحي كما تهدف أيضا إلى زيادة قوة المشروع التنافسية في السوق والتوسع بقصد كسب حصة أكبر في السوق كما نجد أن هذه الاستراتيجيات الهجومية تنقسم إلى:

أ. **الإستراتيجية التوسعية:** يقصد بهذه الإستراتيجية الاتجاه نحو التوسع في مختلف الأنشطة السياحية التي تقوم بها الشركات السياحية التي تستخدم هذه الإستراتيجية وقد يكون هذا التوسع خارجيا أي بالاتجاه نحو إنشاء فروع لهذه الشركات بالخارج لتحقيق:

- التوسع في إجراء التعاقدات السياحية؛

[1] – كريم قاسم، ترقية السياحة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، المدرسة العليا للتجارة، ، 1998، ص 98.

- إثارة دوافع الطلب السياحي في الأسواق الخارجية؛
- اختراق أسواق سياحية جديدة؛
- زيادة الحركة السياحية الدولية.

كذلك قد يكون التوسع داخليا بإنشاء فروع ومكاتب تابعة للشركة السياحية بمناطق مختلفة داخل الدولة وقد يكون التوسع في شكل برامج سياحية جديدة لتنشيط أنماط معينة.

ب. **إستراتيجية السيطرة على السوق:** تقوم هذه الإستراتيجية على فرض السيطرة على السوق السياحي بواسطة شركة أو مجموعة من الشركات ذات الشهرة والإمكانيات الكبيرة بحيث تحتكر هذه الشركات السوق السياحي لصالحها ولا تستطيع الشركات الأخرى أن تستمر في العمل السياحي مع هذه السيطرة المحكمة على السوق.

ج. **الإستراتيجية الابتكارية:** يقصد بها ابتكار وسائل دعائية لم تكن مستخدمة من قبل بواسطة الشركات السياحية الأخرى للتأثير في نفسية السياح وجذب أكبر عدد ممكن.

د. **الإستراتيجية التنافسية :** تقوم هذه الإستراتيجية على المنافسة الشديدة بين الشركات السياحية المختلفة للوصول إلى الهدف التسويقي المخطط والسيطرة على السوق السياحي، حيث تتكافأ هذه الشركات مع بعضها البعض من حيث قدراتها وإمكانياتها المالية والتسويقية بشكل يجعل المنافسة بينهم تزداد حدة وقوة، فكل شركة تسعى للحصول على أكبر حصة في السوق السياحي حيث أن ذلك يتم من خلال:

- تقديم البرامج السياحية الجديدة التي تحقق أعلى درجة من الإشباع وتتفق مع رغبات وحاجات السياح.
- حسن استغلال الفرص التسويقية المتاحة في السوق.
- استغلال نقاط الضعف للشركات السياحية المنافسة.

3. الاستراتيجيات التسويقية العامة: حيث نجد فيها ما يلي:[1]

أ. الإستراتيجية التسويقية المغلقة: تعتمد هذه الإستراتيجية على تسويق برنامج سياحي واحد إلى جميع السياح المستهدفين في الأسواق السياحية المختلفة دون الاهتمام بخصائص كل شريحة من شرائح السياح ورغباتهم حيث تصمم الشركات السياحية برنامجا سياحيا موحدا يضم عدد من الخدمات

[1] – عبد السميع صبري، التسويق السياحي والفندقي أسس علمية وتجارب عربية، مرجع سبق ذكره، ص 270 – 271.

السياحية التي تناسب مختلف الفئات.

ب. الإستراتيجية التسويقية المفتوحة: تعتمد هذه الإستراتيجية على تصميم وإعداد برامج سياحية متنوعة تبعا لرغبات واتجاهات شرائح السوق المختلفة مع الاعتماد على أكثر من أسلوب لتوزيعها مما يعطي فرصة تسويقية أكبر أمام الشركات السياحية التي تسير على هذه الإستراتيجية على الرغم من التكلفة المالية الكبيرة التي تصاحب هذه الإستراتيجية والجهود التسويقية المطلوبة لتنفيذها.

ج. إستراتيجية التكلفة: وهي التي تقوم على خفض الجهود التسويقية إلى أقل حد ممكن في الشركات السياحية وعدم التوسع في التكلفة التي لا يترتب عليها أي عائد مادي كبير وتلجأ بعض الشركات السياحية إلى إتباع هذه الإستراتيجية عند حدوث أزمات طارئة بها.

د. إستراتيجية الانكماش: تلجأ بعض الشركات إلى تقليل حجم نشاطها السياحي نظرا لتعرضها لبعض الظروف المؤثرة مثل انخفاض السيولة النقدية أو وجود نقص في اليد العاملة...إلخ، فتدخل نتيجة لذلك في مرحلة الانكماش بالانسحاب الجزئي من السوق بعدة طرق:

- الاكتفاء والاقتصار على البرامج التي يقبل عليها السائحون.
- إغلاق فروع الشركة المنتشرة في السوق الداخلي أو الخارجي التي لا تحقق أهدافها التسويقية.
- تركيز النشاط على بعض الأنماط والمناطق السياحية دون غيرها والتي تزداد فيها الحركة السياحية.

المطلب الرابع: مقومات نجاح الإستراتيجية التسويقية السياحية.

يعتمد نجاح الإستراتيجية التسويقية السياحية التي تضعها الشركة السياحية على بعض المقومات أهمها:[1]

أ- توافر المعلومات: تعتبر المعلومات بالنسبة لواضعي الإستراتيجية التسويقية المادة الخام أو الأساس الذي يقوم عليه بناء هذه الإستراتيجية وترتبط هذه المعلومات بالجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتطورات التكنولوجية المرتبطة بالنشاط السياحي العالمي والمحلي، لذلك فإن الإدارة في حاجة دائمة إلى معلومات عن:

[1]- Hsu Cathy and Tom pourers, Marketing Hospitaling, 3rd ed, US. John willy and sons, 2002, P102.

- البيئة التسويقية (الأسواق المصدرة للسائحين)؛
- القدرة التسويقية للشركة السياحية؛
- المنتج السياحي بالدولة السياحية؛
- الأسواق السياحية المنافسة (استراتيجيات التسويق المستخدمة بها)؛
- الشركات السياحية المنافسة في السوق المحلي الداخلي وإستراتيجياته ا التسويقية؛
- حجم السوق السياحي المحتمل.

ب. الشمول: يقصد بالشمول أن تكون الإستراتيجية المختارة شاملة لمختلف مراحل العملية التسويقية التي تقوم بها الشركة السياحية ابتداءً من المنتج السياحي فالتسعير السياحي والتنشيط السياحي والمبيعات السياحية إلى غير ذلك من مراحل العملية التسويقية، حيث يجب أن تتضمن الإستراتيجية جميع الجوانب التي تدخل في النشاط التسويقي السياحي التي تحقق النجاح المطلوب.

ج. البعد الزمني: يدل البعد الزمني على الوقت أو الزمن المحدد لتطبيق الإستراتيجية التسويقية السياحية التي تم اختيارها، لأن التحديد الزمني لها يرتبط بدرجة الاهتمام بها وضرورتها لتحقيق الأهداف التسويقية مما ينعكس على الدقة الكبيرة في تطبيقها وتحقيق الأهداف المحددة لها.

د. سلطة اتخاذ القرار: يرتبط نجاح الإستراتيجية التسويقية السياحية بسلامة اتخاذ القرار الذي يحدد إتباع هذه الإستراتيجية فكلما كان القرار من الإدارة العليا للشركة كان أكثر نجاحًا لأنها صاحبة السلطة في اتخاذ هذا القرار وهي الجهة القادرة على فهم واستيعاب جميع الجوانب المهمة المرتبطة بتحديد الإستراتيجية المثلى التي تكون أكثر فعالية لتحقيق أهداف الشركة.

هـ.تطبيق الإستراتيجية: كلما كان تطبيق الإستراتيجية التسويقية دقيقا وسليما حسب المراحل الزمنية الموضوعة لها كان نجاحها مؤكدا وتحقيقها للأهداف التسويقية يكون بشكل أكبر لأن تطبيق الإستراتيجية التي تم الاستقرار عليها يعتبر من العوامل التي يتوقف عليها نجاحها، فالتخطيط بدون تنفيذ سليم و دقيق لا يحقق نتائج إيجابية.

و. الاختيار السليم: يعتبر الاختيار السليم للإستراتيجية التسويقية السياحية المبني على معايير سليمة وظروف واقعية وأسباب منطقية ودراسة تحليلية للسوق السياحي وتشخيص دقيق للقدرات والإمكانيات التسويقية أحد المحددات الرئيسية التي تلعب دورا مهما في نجاح هذه الإستراتيجية.

خلاصة

السياحة ظاهرة قديمة قدم الزمان وهي بذلك قد شهدت تطورات سريعة و مستمرة تبعا لتطور نظم الحياة وأساليبها والتطور العلمي والتكنولوجي مما أدى إلى اتساع نطاقها وتعدد جوانبها وازدياد أهميتها حيث أنها أصبحت في وقتنا الحاضر من أكبر الصناعات في العالم وأصبح يطلق عليها اسم صناعة القرن الواحد والعشرين فهي عبارة عن نشاط يعّرف بكافة العوامل والظواهر الخاصة بالسفر والإقامة خارج مكان المعتاد الإقامة فيه قصد الترفيه والراحة والرياضة إلى غير ذلك من الأنواع والغرض منها كما أن السياحة تتميز بمجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من الأنشطة كما تتطلب أيضا مقومات جذب ما من شأنه أن يعطي الدفع إلى الاهتمام بهذا القطاع، كما نجد أن لها تأثيرات مختلفة اجتماعية اقتصادية، سياسية....الخ، ذلك باعتبار أنها صناعة مركبة من عدة عناصر طبيعية وبشرية وحضارية ترتبط ارتباطا وثيقا مع محيطها الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي، البيئي...الخ.

كما تشكل السياحة سوقا اقتصاديا قابلا للتوسع عن طريق زيادة المنتج السياحي الذي يتمثل

في البرامج السياحية المعدة من الشركات السياحة، حيث لا يمكن الحصول على عوائد إلا من خلال الترويج والتعريف بالمنتج المحلي.

الفصل الثاني

القطاع السياحي والتنمية المستدامة

تمهيد

تعتبر التنمية السياحية المستدامة مدخلا هاما في تحقيق التنمية المستدامة فبعد أن كانت الشركات السياحية والهيئات القائمة على القطاع في الدول تسعى على إعداد البرامج السياحة الحالية والمستقبلية بشكل عفوي تغير الوضع نظرا للمشاكل التي أصبحت تعاني منها الدول خاصة المشاكل البيئية والتي أصبحت نقطة حساسة في المؤتمرات التي تعقد بهذا الشأن وكذلك بروز مفهوم التنمية المستدامة نتيجة للتجاوزات من جراء عملية التنمية التي لم تراعي فيها الدول النتائج السلبية المنتظرة،حيث كان الهدف دائما هو تحقيق العائد المادي وتحقيق معدلات نمو كبيرة وتحقيق رفاهية اقتصادية....الخ، كل هذا جعل البلدان تعيد النظر في السياسات والخطط التنموية لمختلف القطاعات وباعتبار أن القطاع السياحي يعتبر عجلة دفع هامة لبعض الاقتصاديات وبالتالي وجب التخطيط له لما يضمن استدامته في حد ذاته والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة بصفة عامة والتي تسعى جل الدول إلى تحقيقها من أجل ضمان الاستمرارية في الاستفادة مما هو موجود حاليا ومستقبليا وبالتالي النهوض بتنمية القطاع السياحي تنمية حقيقية تسهم في التنمية المستدامة.

ومن خلال هذا المنطلق ارتأينا إلى تقسيم الفصل الثاني إلى ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول :التنمية المستدامة

المبحث الثاني:التنمية السياحية والاستدامة.

المبحث الثالث:السياحة البيئية.

المبحث الأول :التنمية المستدامة.

لقد أصبحت مشكلات الحفاظ على البيئة والبحث عن الحلول لها من أهم الأولويات التي تطرح في المؤتمرات التي تعقد حول البيئة خاصة بعد التقدم الصناعي والتكنولوجي اليوم وتهافت الدول على تحقيق أكبر وأسرع معدلات نمو اقتصادية وذلك ما جعل البيئة أكثر من ذي قبل عرضة للخطر من خلال الاستغلال غير الرشيد للموارد وتدهور النظم الايكولوجية بحيث أصبح من الضروري التوفيق بين الجانب البيئي والتنمية الاقتصادية من خلال التنمية المستدامة أو المتواصلة بقصد ضمان استفادة الأجيال الحالية والمستقبلية من الموارد والخيرات وبدون تعرض البيئة للخطر ولذالك نجد أن هذا مصطلح التنمية المستدامة ليس جديد النشأة وهذا ما سنتعرض إليه في هذا المبحث بالإضافة إلى أبعادها ومِؤشراتها

المطلب الأول : نشأة التنمية المستدامة ومفهومها

أولا:نشأة التنمية المستدامة

إذا كانت النظرة التقليديةِ للتنمية ترتكز علىى القضايا التنموية في عدد كبير من دول العالم سيما النامية منها. فإن التنمية بهذا المنظور أغفلت جوانب لها دورها الجوهري في حياة البشرية حاضرا ومستقبلا، بعبارة أخرى إن الإمكانات المتاحة لا يمكن تسخيرها للأجيال الحاضرة فحسب وإنما يجب التفكير في كيفية استفادة أجيال المستقبل أيضا[1].

وإذا كانت التنمية المستدامة كمفهوم قديم، فإنه كمصطلح يعد ابتكار حديث النشأة، إذ يعود إلى مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية الذي عقد بستوكهولم سنة 1972 بالسويد حيث حضره ممثلو العديد من الدول ولقد سلّم المؤتمر بالعلاقة القائم ة بين التنمية الاقتصادية والبيئة حيث تلقت اللجنة الثانية للمؤتمر مهمة دراسة مسألة التنمية والبيئةحيث اعتبرت من بين المسائل الموضوعي ة الستة المسجلة في جدول أعماله.

كما بحث للمرة الأولى الجوانب المختلفة للبيئة وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم وانتقد تجاهل الدول والحكومات للبيئة عند التخطيط للتنمية، وشدّد على ضرورة وضع الاعتبارات البيئية ضمن السياسات التنموية وإلى ضرورة استخدام الموارد الطبيعية بأسلوب يضمن بقائها

[1]– صالح عمر فلاحي، التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال في الشمال واتساع الفقر في الجنوب، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد03،2004، ص06.

واستمرارها للأجيال القادمة[1].

بعد مرور حوالي عقد من الزمن على مؤتمر ستوكهولم المعني بالبيئة البشرية سنة 1972، وتطور الوعي بالقضايا البيئية، وزوال حدة الخلاف القائم بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية بشأن البيئة ،قررت الجمعية العامة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في ديسمبر 1980، بعقد دورة خاصة للمجلس في ماي 1982 بنيروبي لتقييم حالة البيئة العالمية وتكثيف الجهود لحماية البيئة [2]، وفي ختام أعمال الدورة أصدر إعلان نيروبي عشرة بنود تتضمن أهم المشاكل البيئية وكيفية معالجتها وفقا لإعلان وخطة عمل ستوكهولم، وقد تم الاعتراف بمفهوم التنمية المستدامة والإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية[3].

وفي سنة 1987وفي تقرير برونتلاند (الوزير النرويجي خلال تلك الفترة) تحت اسم مستقبلنا المشترك ظهر تعبير التنمية المستدامة بشكل رسمي حيث استخدم التعبير للسعي لتحقيق نوع من العدل والمساواة بين الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية ، لتليه بعد ذالك مؤتمرات كمؤتمر ريو دي جنيرو سنة 1992 وقمة جوهانزبورغ سنة 2002 وذالك قصد تثمين هذا المفهوم واعتبار البيئة والتنمية طرفان متلازمان [4].

ثانيا:مفهوم التنمية المستدامة.

حيث يمكن تقسيم التعاريف الواردة بشأن التنمية المستدامة إلى:

أ. تعاريف تفتقد إلى البعد النظري والتحليلي حيث نجدها تعرفها على أنها:

- التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار.
- التنمية التي لا تتعارض مع البيئة.
- التنمية التي تضع نهاية لعقلية لانهائية الموارد الطبيعية.

[1]– عبدالخالق عبد الله، التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية، مجلة المستقبل العربي، العدد 167، يناير 1993، ص94

[2]– محمد فائز بشدوب، التنمية المستديمة في ضوء القانون الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، ص26.

[3]– مصطفى عبد الله الكفري، التنمية المستديمة وتدمير البيئة على الموقع:

www.rezgar.com /debat/show.art.asp ?aid =28988 consulté le 09-02-2007

[4]– عبد الخالق عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص228–231.

ب. التعريف المادي والاقتصادي للتنمية الاقتصادية[1]:

1.التعريف المادي للتنمية المستدامة : رغبة من بعض المؤلفين في جعل مفهوم التنمية المستدامة أقرب إلى التحديد وضعوا تعريفا ضيقا لها ينصب على الجوانب المادية للتنمية المستدامة، ويؤكد هؤلاء المؤلفين على ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها، أو تؤدي إلى تناقص جدواها المتجددة بالنسبة للأجيا ل القادمة وذالك مع المحافظة على رصيد ثابت بطريقة فعالة أو غير متناقص من الموارد الطبيعية مثل التربة والمياه الجوفية والكتلة البيولوجية.

2. التعريف الاقتصادي للتنمية المستدامة : تركز بعض التعريفات الاقتصادية للتنمية المستدامة على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية وذالك بالتركيز على الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية، بشرط المحافظة خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها.

كما انصبت تعريفات اقتصادية أخرى على الفكرة العريضة القائلة بأن "استخدام الموارد ينبغي أن لا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل "وتقف وراء هذا المفهوم الفكرة القائلة القرارات الحالية التي ينبغي أن لا تضر بإمكانيات المحافظة على مستويات المعيشة في المستقبل أو تحسنها وهو ما يعني أن نظمنا الاقتصادية ينبغي أن تدار بحيث نعيش على أرباح مواردنا ونحتفظ بقاعدة الأصول المادية ونحسنها.

ج. بعض التعاريف الأخرى للتنمية المستدامة:

يعرفها دالي هيرمان Herman daly "بأنها العملية التي يتم بمقتضاه ا الحفاظ على التنمية النوعية في الفترة الطويلة والتي يصبح فيها النمو الاقتصادي مقيدا بدرجة متزايدة بطاقة النظام البيئي الاقتصادي الاجتماعي لأداء وظيفتين رئيسيتين وهما إعادة توفير الموارد الاقتصادية والبيئية واستيعاب فضلات النشاط البشري "[2].

كما تعرف على أنها " ذالك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلي الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة.

---

[1]- عبد السلام أديب على الموقع:

www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=4305 consulté le 24-03-2007.

[2]-المرسي السيد حجازي، تطور العلاقة بين الاقتصاد والبيئة دراسة تحليلية،مجلة العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، مجلد 8، 1996، ص294.

حسب هذا التعريف فان ميزة التنمية المستدامة هي أنها توفق بين العنصر البيئي أو الطبيعي من جهة والعنصر الاجتماعي والاقتصادي من جهة أخرى، أي أنها تحرص على النمو الاقتصادي دون إهمال النظام البيئي.

تعريف هيئة الأمم المتحدة : عرف المبدأ الثالث في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريودي جنيرو سنة 1992 التنمية المستدامة بأنها "القيام بعملية التنمية بحيث يكون هناك نمو متساو للحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل ، وأشار المبدأ الرابع الذي أقره المؤتمر إلى أنه كي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تكون الحماية البيئية جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها"[1].

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف عام وهو أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضرمع مراعاة تلبية احتياجات الأجيال القادمة في المستقبل .ومن خلال هذا التعريف فإن التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق التنمية حيث أن هذه تنمية تحترم الطبيعة وتحافظ على مواردها بشكل يضمن دوامها حتى تتمكن الأجيال المقبلة من ممارسة حقها في التنمية دون أن يمنع ذالك من استمرارية التنمية الاقتصادية.

[1] - ف.دوجلاس موشيست، مبادىء التنمية المستدامة،ترجمة بهاء شاهين،الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة،الطبعة الأولى، 2000، ص17.

ثالثا:أهدف التنمية المستدامة : هناك ثلاثة أهداف رئيسية حسب ما يوضحه الشكل التالي :

الشكل رقم (08): أهداف التنمية المستدامة

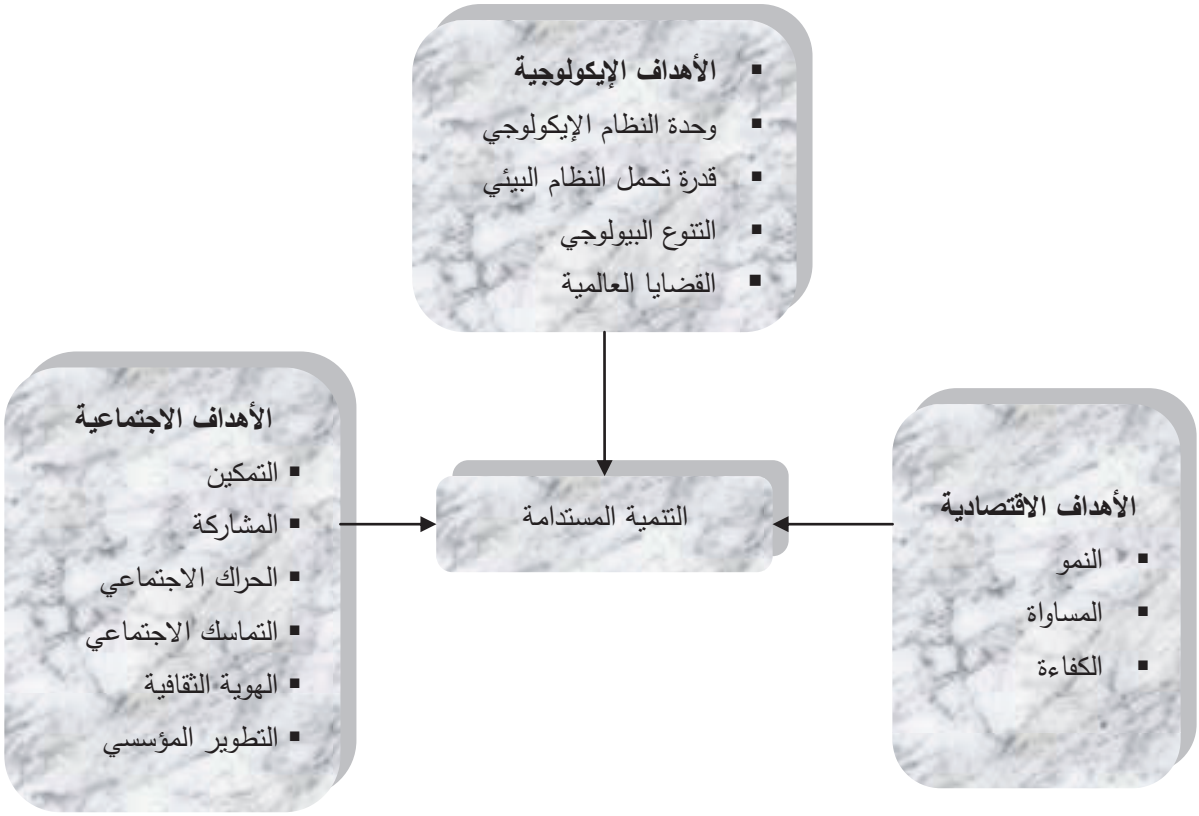

المصدر:نفس المرجع، ص72.

رغم أن التركيز على مجموعة من الأهداف يعتمد على وجهة نظر المرء إلا أنه يجب أن تكون جميع الأهداف متوافقة معا لتحقيق التنمية المستدامة .

وقد بذلت جهود متواصلة لتأكيد المضامين المتأصلة في العناصر الثلاثة للتنمية المستدامة.ويركز الايكولوجيون من خبراء البيئة على ضرورة الحفاظ على البيئة لأجل تكامل النظم الايكولوجية و ضمان الاستقرار الكلي لنظامنا العالمي والاهتمام بقياس وحدات الكائنات الطبيعية .

بينما يسعى الاقتصاديون إلى زيادة الرفاهية البشرية إلى أقصى درجة في ظل الموجودات الرأسمالية والتكنولوجية الراهنة، يركز علماء الاجتماع على أن العوامل الأساسية الفعالة في التنمية هم الأفراد ومدى احتياجاته م ورغباتهم واستخدام الوحدات الغير الملموسة أحيانا مثل الرفاهية والتمكين الاجتماعي.

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة.

من خلال المفاهيم السابقة نرى أن التنمية المستدامة تتضمن أبعادا متعددة تتداخل فيما بينها ومن شأن التركيز على معالجتها، إحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستهدفة، حيث نجد أن هناك أربعة أبعاد متفاعلة فيما بينها وهي: الأبعاد الاقتصادية، البشرية، الاجتماعية، البيئية.

أولا: الأبعاد الاقتصادية.

حيث نجدها تتمثل فيما يلي:

أ. حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية: حيث نرى أن سكان البلدان الصناعية يستغلون أضعاف ما يستغله سكان البلدان النامية من الموارد الطبيعية فنجد مثلا أن استهلاك الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية أعلى منه في الهند بـ 33 مرة وفي بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) أعلى بعشر مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة.

ب. إيقاف تبذيذ الموارد [1]: التنمية المستدامة في البلدان الغنية، تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية، وذلك عبر تحسين مستوى كفاءة استخدام الطاقة، بما يتيح للبيئة من استيعاب مخلفات استخدامها مع إمكانية تجديد الأنظمة البيئية مع إحداث تغيرات جذرية في أسلوب الحياة مع التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية، وتعني التنمية المستدامة أيضا تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي كاستهلاك المنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض.

ج. مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن المعالجة: تقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، حيث أن استهلاكها المتراكم من الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات أسهم في مشكلات التلوث العالمي بدرجة كبيرة وبالتالي فإن للبلدان المتقدمة الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة تجعلها تحتل مركز الصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف وتستغل الموارد بكثافة أقل.

د. تقليص تبعية البلدان النامية: في إطار العلاقات التجارية بين البلدان الغنية والفقيرة، فإن انخفاض استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الغنية سيؤدي إلى انخفاض صادرات البلدان النامية وهذا ما يحرم

[1] – نجاة النيش،تكاليف التدهور البيئي وشحة الموارد الطبيعية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية،المعهد العربي للتخطيط، أفريل1999، ص11.

البلدان النامية من مداخيل في أمس الحاجة إليها ومما يساعد على تعويض هذه الخسائر الانطلاق في إستراتيجية تنموية تعتمد على الذات لتنمية القدرات وتأمين الاكتفاء الذاتي.

هـ. **التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة:** ويتم ذلك بتكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة ويعتبر التحسين المستمر قضية أخلاقية وأمرا حاسما لأكثر من 20 % من سكان العالم المهمشين في الوقت الحالي، وتحقيق التخفيف من عبئ الفقريعتبر نتائج عملية هامة بالنسبة للتنمية المستدامة.

و. **المساواة في توزيع الموارد:** وذلك في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة فالفرص الغير متساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية وعلى الأراضي وعلى الموارد الطبيعية الأخرى وعلى حرية الاختيار وغير ذلك من الحقوق الأساسية تشكل حاجزا هاما أمام التنمية.

ي. **الحد من التفاوت في المداخيل:** فالتنمية المستدامة تعني الحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية في البلدان الصناعية وإتاحة حيازات الأراضي الواسعة والمنتجة للفقراء وتقديم القروض إلى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية وإكسابها الشرعية وتحسين فرص التعليم والرعاية الصحية للمرأة حيث أن سياسة تحسين فرص الحصول على الأراضي والتعليم وغير ذلك يعمل على تحفيز التنمية.

ثانيا:الأبعاد الاجتماعية[1].

أ . **تثبيت النمو الديموغرافي:** وتعني العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان ذلك أن النمو السريع يحدث ضغوطا على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير خدمات، كما أن النمو السريع للسكان في بلد ما يحد من التنمية ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعية .

ب. **مكانة الحجم النهائي للسكان:** للحجم النهائي للسكان في الكرة الأرضية أهمية أيضا، لأن حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة بدقة وبالنسبة لعدد السكان يتوقع أن يصل إلى 11 مليار نسمة سنة 2100، وضغط السكان حتى بالمستويات الحالية عامل من عوامل تدمير المساحات الخضراء وتدهور التربة والإفراط في استغلال الحياة البرية والموارد الطبيعية.

ج. **أهمية توزيع السكان:** إن توسع المناطق الحضرية، ولاسيما المدن الكبيرة لها عواقب بيئية ضخمة

[1] – عبد السلام أديب،مرجع سبق ذكره.

على المدن حيث يتم رمي النفايات والمواد الملوثة فتشكل خطرا على السكان وتدمر النظم البيئية المحيطة بها وبالتالي فالتنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية الريفية للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن.

د. الاستخدام الكامل للموارد البشرية: تهدف التنمية المستدامة إلى استخدام الموارد البشرية استخداما كاملا، وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية، ومحاربة الجوع وأن تصل الخدمات الأساسية إلى الذين يعيشون في فقر مطلق، ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعني توجيه الموارد وإعادة تخصيصها لضمان الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل تعلم القراءة والكتابة وتوفير الرعاية الصحية والمياه النظيفة هذا بالإضافة إلى تحسين الرخاء الاجتماعيوحماية التنوع الثقافي والاستثمار في رأس المال البشري.

هـ. الصحة والتعليم: إن التنمية البشرية تتفاعل تفاعلا قويا مع باقي الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة من ذلك مثلا أن السكان الأصحاء الذين نالوا من التغذية الجيدة ما يكفيهم للعمل أمر يساعد على التنمية الاقتصادية ومن شأن التعليم أن يساعد الفلاحين وغيرهم من سكان البادية على حماية الغابات والأراضي والتنوع البيولوجي .

و.أهمية دور المرأة: للمرأة أهمية خاصة ففي كثير من الدول النامية يقوم النساء والأطفال بالزراعات المعيشية والرعي إلى غير ذلك من الأعمال الشاقة كما أنها أول من يقدم الرعاية للأطفال ومع ذلك فكثيرا ما تلقى صحتها وتعليمها الإهمال مقارنة بصحة الرجال وتعليمهم وبالتالي فمن شأن الاستثمار في صحة المرأة وتعليمها أن يعود على القابلية للاستدامة بمزايا متعددة.

ي. الأسلوب الديمقراطي في الحكم: إن اعتماد النمط الديمقراطي في الحكم يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة، وتشكل السياسات الوطنية، من تحقيق الحرية والأمن والاستقرار الداخلي واحترام حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية ، وحرية الرأي أمورا أساسية من أجل تنمية بشرية مستدامة.

ثالثا: الأبعاد البيئية[1]:

أ. إتلاف التربة، استعمال المبيدات، تدمير الغطاء النباتي والمصايد : بالنسبة للأبعاد البيئية فإن تعرية التربة وفقدان إنتاجيتها يؤديان إلى تقليص غلتها ويحرمان سنويا من دائرة الإنتاج مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، كما أن الإفراط في استخدام الأسمدة ومبيدات الحشرات يؤدي إلى تلويث المياه السطحية والجوفية، كما أن الضغوط البشرية والحيوانية تضر بالغطاء النباتي والغابات وتدمرها، كما أن هناك اليوم مصايد كثيرة للأسماك في المياه العذبة أو البحار يجري استغلالها بمستويات سنوية غير مستدامة.

ب – حماية الموارد الطبيعية: إن التنمية المستدامة تحتاج إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية والحاجات الأساسية يعتمد على حماية التربة وحماية مصايد الأسماك مع التوسيع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان وإن أي فشل في صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل بحدوث نقص في الأغذية في المستقبل وتعني هنا التنمية المستدامة استخدام الأراضي القابلة للزراعة وإمدادات المياه استخداما أكثر كفاءة .

ج. حماية المناخ من ظاهرة الاحتباس الحراري: والتنمية المستدامة تعني مراعاة المخاطر بإجراء تغيرات كبيرة في البيئة العالمية والتقليل من انبعاث الغازات الدفيئة المسببة لهذه الظاهرة والتي أدت إلى ذوبان جبال الجليد في كثير من المناطق وبروز ظاهرة الأمطار الحمضية الأمر الذي يؤدي إلى إحداث تغير في كوكب الأرض والتأثير على الفرص المتاحة للأجيال المقبلة في العيش.

د. صيانة المياه: إن سحب المياه من الأنهار وباطن الأرض وكذلك رمي النفايات الصناعية والبشرية والزراعية من شأنه أن يؤدي إلى نضوب هذا المورد وتلويثه والتنمية المستدامة هنا تعني صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه.

هـ. تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية: حيث أن مساحة الأراضي المخصصة للزراعة تنخفض تدريجيا مما يقلص من الملاجئ المتاحة للأنواع الحيوانية، حيث أن التنمية المستدامة تعمل على صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة.

[1] – محمد باتر علي و ردم على الموقع:

www.maroc-ecologie.net/article, php3id-article=124 consulté le 22-03-2007

تحتل قضية الحفاظ على البيئة والحيلولة دون تدهورها محل الصدارة في سلّم الاهتمامات بالنسبة للبلدان ويرجع ذلك إلى أن استنزاف البيئة وإهدارها يؤدي إلى الإخلال بتوازنها، وبالتالي فإن جوهر إستراتيجية التنمية المستدامة هو العمل على تحاشي هذا المصير [1].

رابعا: الأبعاد التكنولوجية:

أ . **استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية:** كثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها من هواء ومياه وأرض، وفي البلدان المتقدمة النمو، تم الحد من تدفق النفايات وتنظيف التلوث بنفقات كبيرة، أما البلدان النامية فإن النفايات لا تخضع للرقابة، وتتكون هذه النفايات نتيجة تكنولوجيا تفتقر إلى الكفاءة والتنمية المستديمة هنا تعني التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ تقلص من استهلاك الطاقة التقليدية.

ب. الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة وبالنصوص القانونية الزاجرة: التكنولوجيات المستخدمة في البلدان النامية أقل كفاءة في معظمها، وأكثر تلوثا من التكنولوجيات المستخدمة في البلدان الصناعية والتنمية المستدامة تعني الإسراع بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض عقوبات في هذا المجال.

ج. المحروقات والاحتباس الحراري :إن استخدام المحروقات يستدعي اهتماما خاصا لأنه مثال واضح على العمليات الصناعية غير المغلقة ، فالمحروقات يجري استخدامها وإحراقها وطرح نفاياتها داخل البيئة ، فتصبح بذلك مصدرا رئيسيا لتلوث الهواء والمياه ويحدث بذلك تشكل ظاهرة الأمطار الحمضية والاحتباس الحراري الذي يهدد بتغير المناخ والتنمية المستدامة ترمي إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات من خلال الحد من الاعتماد على الطاقة الأحفورية وإحلالها بمصادر أخرى أقل انبعاثا من المصادر التقليدية.

د.الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون: والتنمية المستدامة تعني أيضا الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض، وتمثل الإجراءات التي اتخذت لمعالجة هذه المشكلة خطوة إيجابية، فاتفاقية كيوتو جاءت للمطالبة بالتخلص تدريجيا من المواد الكيميائية المهددة لطبقة الأوزون وكدعم لمسار التعاون الدولي في هذا المجال، لكن تعنّت الولايات المتحدة الأمريكية وجعل قوتها فوق إرادة المجتمع الدولي جعلها ترفض التوقيع على هذه الاتفاقية مادام أن لا أحد يستطيع إجبارها على ذلك.

ومن خلال ما تم ذكره من أبعاد التنمية المستدامة يلجأ البعض إلى تبسيطها واختصارها في ثلاثة أبعاد

[1]– مريم أحمد مصطفى، أحسد حفظي، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص189.

وهي:

البعد الاجتماعي، الاقتصادي، البيئي حيث ترمي إلى العدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية، حماية البيئة.

المطلب الثالث : مؤشرات التنمية المستدامة

بالرغم من انتشار مفهوم التنمية المستدامة إلا أن المعضلة الرئيسية فيه هي كيف يمكن قياس التقدم نحو التنمية المستدامة وبذلك فإن هناك حاجة إلى تحديد مؤشرات تساهم في تقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات في مجالات تحقيق التنمية المستدامة ولعل المؤشرات الأكثر دقة وشمولية وقدرة على عكس حقيقة التطور في مجال التنمية المستدامة طورتها نخبة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة وتسمى هذه المؤشرات عادة بمؤشرات (الضغط والحالة والاستجابة) حيث تنقسم إلى مؤشرات اقتصادية واجتماعية وبيئية.

1. أهمية مؤشرات التنمية المستدامة:

أ . **الحاجة إلى مؤشرات لقياس التنمية المستدامة:** تنبع الحاجة إلى مؤشرات لقياس التنمية المستدامة إلى قياس الجهد التنموي في مجال حماية البيئة، حيث يتمثل الدور الرئيسي لها في التعريف بموقع مجتمع ما اتجاه أهداف التنمية المستدامة، إضافة إلى إعطاء اقتراحات تعمل على توجيه السياسات نحو الاستدامة.

ب. دور مؤشرات التنمية المستدامة:

- تحديد أفضل للمفاهيم وفهم التفاعلات بين مختلف مركّبات المجتمع؛
- تقويم أثر النشاطات(التأثير على القرارات نحو الأحسن)؛
- الاستفادة منها على المستوى الكلي والجزئي.

2 . أهم مؤشرات التنمية المستدامة:

أ. المؤشرات الاجتماعية: حيث نجد مايلي[1]:

المساواة الاجتماعية: إذ تعكس نوعية الحياة والمشاركة العامة والحصول على فرص الحياة وترتبط المساواة مع درجة العدالة والشمولية في توزيع الموارد وإتاحة الفرص واتخاذ القرارات وتتضمن فرص الحصول على العمل والخدمات العامة ومنها الصحة والتعليم والعدالة وتبقى المساواة الاجتماعية من أكثر قضايا التنمية المستدامة صعوبة في التحقق حيث هناك مؤشرين رئيسيين لقياس المساواة الاجتماعية وهما:

الفقر: ويقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، ونسبة السكان العاطلين عن العمل من السكان في سن العمل.

المساواة في النوع الاجتماعي: تقاس من خلال حساب ومقارنة معدل أجر المرأة مقارنة بمعدل أجر الرجل.

الصحة العامة: هناك ارتباط وثيق مابين الصحة والتنمية المستدامة، فالحصول على مياه شرب نظيفة وغذاء صحي ورعاية صحية هو من أهم مبادئ التنمية المستدامة وبالتالي فإن الفقر وتزايد التهميش السكاني وتلوث البيئة وغلاء المعيشة يؤدي إلى تدهور الصحة، حيث أن المؤشرات الرئيسية هي:

- **حالة التغذية:** وتقاس بالحالات الصحية للأطفال.
- **الوفاة:** وتقاس بمعدل وفيات الأطفال تحت خمس سنوات.
- **الرعاية الصحية:** وتقاس بمدى استفادة السكان من الخدمات الصحية.

التعليم: هناك ارتباط حسابي مابين مستوى التعليم في دولة ما ومدى تقدمها الاجتماعي والاقتصادي وفي وثيقة الأجندة 21 فإن التعليم يتمحور حول ثلاثة أهداف هي التعليم، وزيادة فرص التدريب، وزيادة التوعية العامة، وتتمثل مؤشرات التعليم في:

- **مستوى التعليم:** ويقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من التعليم الابتدائي.

[1]– جمال جعيل، عيساني عامر، التنمية السياحية المستدامة واقع وآفاق، الملتقى الوطني الأول حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، معهد علوم التسيير،المركز الجامعي بالمدية، يومي 06-07 جوان 2006.

- **محو الأمية:** ويقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.

السكن:إن توفر المسكن والملجأ المناسب من أهم احتياجا ت التنمية المستدامة، ومع أنه يعتبر من الأساسيات في العالم المتقدم في العديد من الدول والكثير من الفئات الاجتماعية المحرومة لا تجد مأوى لها، إن شروط الحياة وخاصة في المدن الكبيرة تتأثر دائما بالوضع الاقتصادي ونسبة نمو السكان والفقر والبطالة وكذلك سوء التخطيط العمراني والحضري، وتقاس حالة السكن في مؤشرات التنمية المستدامة عادة بمؤشر واحد هو مساحات السقوف في الأبنية لكل شخص .

الأمن: يتعلق الأمن في التنمية المستدامة بالأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم، فالعدالة والديمقراطية والسلم الاجتماعي تعتمد على وجود نظام متطور وعادل من الإدارة الأمنية التي تحمي المواطنين من الجريمة ولا شك أن الفاصل مابين الديمقراطية والأمن دقيق جدا والأنظمة الاجتماعية والأمنية المتطورة هي التي تستطيع أن تحقق توازنا بين هذين الأمرين مما يسهم في تطوير التنمية المستدامة ويتم قياس الأمن الاجتماعي عادة من خلال عدد الجرائم المرتكبة لكل ألف شخص من سكان الدولة.

السكان: هناك علاقة عكسية واضحة بين النمو السكاني والتنمية المستدامة فكلما زاد معدل النمو السكاني في دولة ما أو منطقة جغرافية معينة زادت نسبة استهلاك الموارد الطبيعية ونسبة التصنيع العشوائي وزادت معها أنواع المشاكل البيئية وبالتالي تقليص فرص تحقيق التنمية المستدامة، ومن المعروف عن النمو السكاني العالي المصحوب بالهجرة من الريف إلى المدينة يؤدي إلى ضغوطات اقتصادية واجتماعية كبيرة على الموارد وإلى سوء توزيع الدخل وزيادة نسبة الفقر والبطالة حيث تعجز السياسات الاقتصادية في معظم الأحيان عن الوفاء باحتياجات السكان الأساسية، وقد أصبحت النسبة المئوية للنمو السكاني هي المؤشر الرئيس الذي يتم استخدامه لقياس مدى التطور تجاه تخفيض النمو السكاني.

ب.المؤشرات البيئية: وتتمثل في[1]:

الغلاف الجوي: هناك العديد من القضايا البيئية الهامة التي تندرج ضمن إطار الغلاف الجوي وتغيراته، ومنها التغير المناخي وثقب الأوزون ونوعية الهواء ، وترتبط تأثيرات هذه القضايا بشكل مباشر مع صحة الإنسان واستقرار توازن النظام البيئي ، كما أن العوامل الرئيسية وراء مشاكل الغلاف الجوي هي استخدام الإنسان لمصادر الطاقة الملوثة والعديد من المركبات والمواد الملوثة الأخرى من

[1]– عبد السلام أديب، مرجع سبق ذكره.

المصانع ووسائل النقل والنشاطات البشرية المختلفة وهناك ثلاثة مؤشرات رئيسية تتعلق بالغلاف الجوي وهي:

- **التغير المناخي:** ويتم قياسه من خلال تحديد انبعاث ثاني أكسيد الكربون .
- **ترقق طبقة الأوزون:** ويتم قياسها من خلال استهلاك المواد المستنزفة للأوزون .
- **نوعية الهواء:** ويتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء في محيط المناطق الحضرية .

الأراضي: وهي قضية معقدة وهامة جدا وذات تشعبات كثيرة في علاقتها بالتنمية المستدامة فالأرض لا تتكون فقط من البنية الفيزيائية وطبوغرافية السطح بل أيضا من الموارد الطبيعية الموجودة فيها كالمياه التي تحتويها والكائنات الحية التي تعيش عليها، وبالتالي فإن طرق ووسائل استخدام الأراضي هي التي تحدد بشكل رئيسي مدى التزام الدول بالتنمية المستدامة وتطبيقها لمبادئها أما أهم المؤشرات المتعلقة باستخدامات الأراضي فهي:

- **الزراعة:** ويتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية، وكذلك بمعدل قطع الغابات.
- **التصحر:** ويتم قياسه من خلال حساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية.
- **الحضرنة:** ويتم قياسها بمساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة أو مؤقتة.

البحار والمحيطات والمناطق الساحلية: بما أن البحار والمحيطات تشغل 70 % من مساحة الكرة الأرضية فإن إدارة هذه المناطق الشاسعة بطريقة مستدامة بيئيا هو أحد أكبر التحديات التي تواجه البشرية، كما تواجه المحيطات والأنظمة البحرية مشاكل بيئية عدة كالتلوث الصادر عن السواحل وتلوث نوعية مياه البحر إلى غير ذلك، أما المؤشرات المستخدمة للمحيطات والمناطق الساحلية فهي :

- **المناطق الساحلية:** وتقاس بتركيز الطحالب في المياه ونسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية.
- **مصائد الأسماك:** وتقاس بوزن الصيد السنوي للأنواع التجارية الرئيسية.

المياه العذبة: تعتبر المياه من أكثر الموارد الطبيعية تعرضا للاستنزاف والتلوث وتجد كل الدول التي تتميز بقلة مصادر المياه نفسها في وضع اقتصادي واجتماعي صعب، كما أن إدارة الموارد المائية بطريقة مستدامة بيئيا هي من أهم التحديات والصعاب التي تواجه دول العالم حاليا وأصبحت القضايا الخاصة بنوعية وكمية المياه في مقدمة الأولويات البيئية والاقتصادية ويتم عادة قياس التنمية المستدامة في مجال المياه العذبة بمؤشرين رئيسيين هما: نوعية وكمية المياه فنوعية المياه تقاس

بتركيز الأكسجين المذاب عضويا ونسبة البكتيريا المعوية في المياه أما كمية المياه فتقاس من خلال حساب نسبة كمية المياه السطحية والجوفية التي يتم ضخها واستنزافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية .

التنوع الحيوي: إن الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية أي الكائنات الحية من حيوانات ونباتات وأسماك يفي باحتياجات الإنسان الدائمة، ويتم قياس التنوع الحيوي من خلال مؤشرين رئيسيين هما الأنظمة البيئية والتي يتم قياسها بحساب نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية وكذلك مساحة الأنظمة البيئية الحساسة، والمؤشر الثاني هو الأنواع ويتم قياسها بحساب نسبة الكائنات الحية المهددة بالانقراض.

ج. المؤشرات الاقتصادية.

وتتلخص في [1]:

البنية الاقتصادية: إن تطوير مؤشرات اقتصادية مستدامة ولها علاقة مباشرة بالتنمية وتعكس طبيعة تأثير السياسات الاقتصادية على الموارد الطبيعية هو طليعة أوليات قياس التنمية المستدامة، كما أن التحديات التي تضعها التجارة العالمية وزيادة معدلات الاستهلاك تعطي إحساسا لنمو اقتصادي كبير ولكنه في الواقع يخفي حقيقة التدهور البيئي والاجتماعي الذي تسببه السياسات الاقتصادية الرأسمالية وبالتالي فإن أهم مؤشرات البنية الاقتصادية هي:

- **الأداء الاقتصادي:** ويمكن قياسه من خلال معدل الدخل الوطني.
- **التجارة:** وتقاس بالميزان التجاري مابين السلع و الخدمات.
- **الحالة المالية:** وتقاس عن طريق قيمة الدين مقابل الناتج الوطني الإجمالي، وكذلك نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج الوطني الإجمالي.

أنماط الإنتاج والاستهلاك: حيث تعتبر القضية الاقتصادية الرئيسية في التنمية المستدامة إذ أن العالم الذي نعيش فيه يتميز بسيادة النزعات الاستهلاكية في دول الشمال وأنماط الإنتاج غير المستدامة والتي تستنزف الموارد الطبيعية سواء في الشمال أو الجنوب وكما هو معلوم أن القدرة الطبيعية لموارد

[1] – باتر محمد علي وردم، مرجع سبق ذكره.

الكرة الأرضية لا يمكن أن تدعم استمرار هذه الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية وأنه لابد من حدوث تغيير جذري في سياسات الإنتاج والاستهلاك للحفاظ على الموارد وجعلها متاحة أمام سكان العالم الحاليين بشكل متساو وتبقى متوفرة للأجيال القادمة وهي مسؤولية الدول الصناعية والمتقدمة والتي تتسبب في استنزاف الموارد الطبيعية من خلال الإنتاج المكثف والعادات الاستهلاكية المبالغ فيها، بينما تبقى دول الجنوب تجهد في سبيل تأمين الاحتياجات الأساسية لسكانها، أما أهم مؤشرات الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية في التنمية المستدامة فهي :

- **استهلاك المادة:** وتقاس بمدى كثافة استخدام المادة في الإنتاج، والمقصود هنا بالمادة كل المواد الخام الطبيعية.
- **استخدام الطاقة:** وتقاس عن طريق الاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد.
- **إنتاج وإدارة النفايات:** وتقاس بكمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية وإنتاج النفايات الخطرة والمشعة.
- **النقل والمواصلات:** وتقاس بالمسافة التي تم قطعها سنويا لكل فرد مقارنة بنوع المواصلات (سيارة خاصة، طائرة، مواصلات عامة...الخ).

إن التنمية المستدامة تقدم البديل التنموي الأكثر منطقي ة وعدالة لحل مشاكل عدم المساواة والتباين التنموي مابين الشمال والجنوب وأنماط التنمية المرتبطة بالتدهور البيئي، ولكن تقييم مدى التزام الدول بها ومدى تحقيق النجاح في تطبيقها يعتمد على مؤشرات علمية واضحة يجب أن تدخل ضمن الاستراتيجيات التنموية.

المبحث الثاني: التنمية السياحية والاستدامة

نتيجة للتوسع السريع في قطاع السياحة وانتهاج برامج التنمية السياحية أصبحت الوجهات السياحية تواجه ضغطا على بيئتها الطبيعية والثقافية والاجتماعية..... الخ، حيث أن النمو الحالي للسياحة والهادف إلى تحقيق فوائد قصيرة الأجل كثيرا ما يؤدي إلى حدوث آثار سلبية على البيئة والمجتمعات ومن هذا المنطلق كان التفكير في اعتماد سياسة تعمل على الاستدامة والمحافظة على الإرث الموجود بالنسبة للأجيال الحالية والمستقبلية من أجل أن يكون هذا القطاع أكثر فعالية ويعود بالشكل الإيجابي على البلدان.

المطلب الأول: التنمية السياحية و أهدافها

إن التنمية السياحية أصبحت ضرورة ملحة وحتمية للوصول إلى تحقيق الأهداف من خلال

استغلال الموارد المتاحة عبر مخططات وبرامج سياحية قصد تقديم خدمات أفضل للسياح والرّقي بها إلى مستوى الجودة.

أولا: مفهوم التنمية السياحية

هناك عدة مفاهيم للتنمية السياحية حيث يعبر بعضها عن هدف تحقيق الزيادة المستمرة والمتوازنة في الموارد السياحية أو عن زيادة الإنتاجية في القطاع السياحي بالاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية السياحية فتعرف التنمية السياحية على أنها:

"مدى اتساع قاعدة التسهيلات والخدمات لكي تتلاقى مع احتياجات السياح" [1]، كما تعرف التنمية السياحية على أنها:

" نمو و ازدهار في النشاط السياحي للبلد وهذا النمو يكون متواصلا ويعود بفائدة على الدولة ويمكن تحديد التنمية السياحية من خلال الأهداف العامة أي وضع غايات وآمال وطموحات مستقبلية للوصول إليها من خلال تطبيق البرامج والمخططات التنموية التي يقوم بإعدادها المختصون." [2]

وبذلك فإن مصطلح التنمية السياحية يعبر عن مختلف الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة والمتوازنة في الموارد السياحية وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي من خلال إيجاد التوازن بين المطالب التنافسية والمتعارضة أحيانا مع قاعدة الموارد المحدودة وتعظيم النتائج والآثار الإيجابية للتنمية السياحية مع تقليل النتائج والآثار السلبية والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(09) : تضارب مطالب التنمية السياحية

[1]– جليلة حسن حسنين، التنمية السياحية، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 9.

[2]– محمد الناصر حميداتو، السياحة في الجزائر دراس ة تحليلية قياسية للتدفقات السياحية، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، 2005/2004، ص 136.

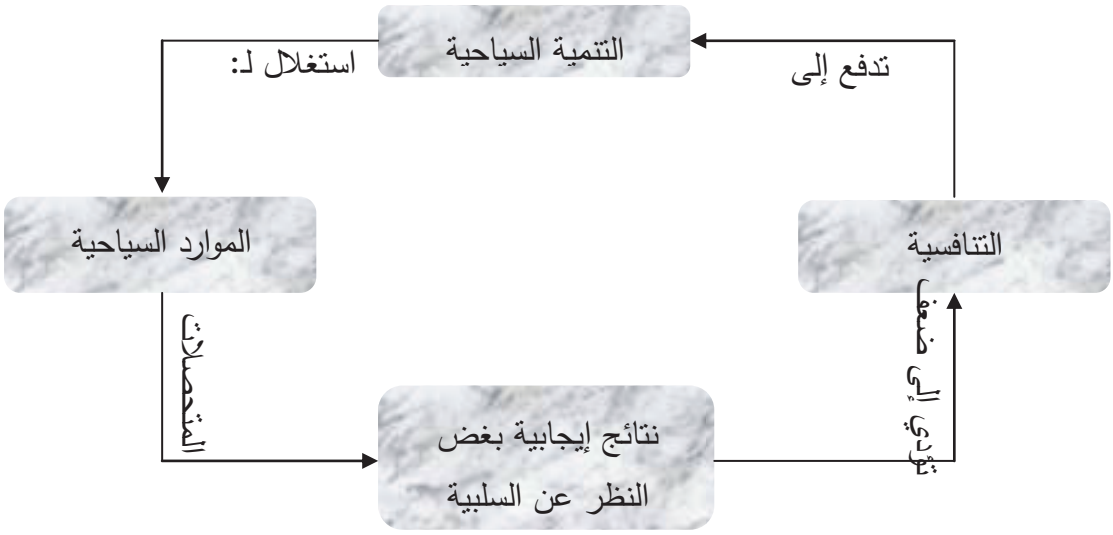

المصدر: من إعداد الطالب

ثانيا: أهداف التنمية السياحية

نجد أن التنمية السياحية تسعى إلى:[1]

1. **زيادة عدد السياح** :إن تركيز الجهود وتعميمها في مجال التنمية والنجاح الذي ينتج عنه توسيع السوق السياحية المحلية والخارجية وذلك من خلال المد السياحي وتدفقات الأفراد من الداخل وتحقيق طلب متزايد من السياحة الدولية حيث يعتبر من بين الأهداف الأساسية حيث توظّف من أجله كل السياسات والخطط والبرامج لتحقيق الزيادة في عدد السيّاح.

2 **زيادة متوسط الإقامة:** حيث يعتبر من المعايير الهامة التي يحكم من خلالها على مدى فعالية وكفاءة النشاط السياحي في أي دولة من الدول لأن معيار الليالي السياحية يعني قيمة الخدمات المقدمة لتلبية طلب محدود في يوم واحد وأن الزيادة في عدد الليالي السياحية معناه زيادة في الخدمات و بالتالي ارتفاع العوائد مما يحقق نتائج من شأنها أن تعود على الاقتصاد إيجابيا وتعطي صورة واضحة تعبر عن قبول المنتوج السياحي وارتفاع مستواه، كما أن دفع السياح للبقاء ليالي أكثر في البلدان المضيفة لن يكون إلا من خلال توفير جل المغريات المختلفة ووسائل الترفيه وتشجيع العرض السياحي كما وكيفا .

بالإضافة إلى أن العرض الجيد للخدمات السياحية ووضع الأسلوب الأمثل لاستغلالها بأحسن صورة ممكنة والمحافظة عليها وصيانتها من العوامل المختلفة المؤثرة عليها من شأنه دفع متوسط

[1]– محمد الناصر حميداتو ، نفس المرجع، ص 136.

إقامة السياح إلى الارتفاع وبالتالي تحقيق مستوى معين من اللّيالي السياحية وخدمات مطلوبة بكميات أكبر وبالتالي مؤشرا إيجابيا تركّز عليه جهود سياسات التنمية السياحية .

المطلب الثاني: محددات التنمية السياحية

السياحة بدورها ككل نشاط إقتصادي تتطلب محددات من شأنها أن تسهم في تنمية هذا النشاط حيث نجد أن أهم محددات التنمية السياحية تتمثل في:[1]

1. توفير التسهيلات السياحية.

تستدعي التنمية السياحية توفر المرافق الأساسية بصورة كافية وبشروط ملائمة من مياه وكهرباء وقنوات الصرف الصحي وتوفر الأمن وتوفر شبكة الطرق وحركة النقل المختلفة وتوفر وسائل الاتصال ووسائل تسهيل المعاملات وتوفير التسهيلات المتعلقة بالإقامة والإطعام والشراب وخدمات بيع الهدايا والتذكارات.

2.الموقع الجغرافي.

يعتبر الموقع الجغرافي عنصر مهم في التدفق السيّاحي ويعتبر الموقع المناسب القريب من الأسواق الرئيسية المصدرة للسّياحة عاملا أساسيا للتنمية نظرا لكون نفقات النقل من وإلى المنطقة السّياحية تمثل أهمية كبيرة في نفقات الرحلة السّياحية وبالتالي فالموقع الجغرافي بالنسبة للسائح يعتبر محددا هاما لتكلفة الرحلة السّياحية وعليه فإن الموقع الجغرافي للمنطقة السّياحية يلعب دورا كبيرا في حركة السّياحة الدّولية لاعتبارات توفير الوقت وانخفاض التكلفة وتنوع وسائل المواصلات .

3. طبيعة ومصدر الاستثمارات في السوق السّياحي

يتطلب النشاط السّياحي موارد مالية ضخمة لإنشاء المرافق والمنشآت السّياحية الأساسية كالفنادق والمراكز السّياحية وغيرها من المشاريع التي تخدم القطاع السّياحي و نظرا لكون الاستثمارات التي تخدم القطاع السّياحي بصورة مباشرة تتطلب حجما كبيرا من التمويل ممّا يجعل القطاع الخاص في الدول النّامية مقبلا على الاستثمار في المجال السّياحي نظرا لبقاء الاستثمار في أصول ثابتة (من 20 إلى 25 سنة) مع ما يحدث من اضطرابات في السّوق السّياحي والتغيرات السّياسية والاجتماعية بالإضافة إلى مشكل موسمية الطلب السّياحي، لذلك عملت العديد من الدول النّامية إلى تقديم قروض

[1] - نبيل الروبي، مرجع سبق ذكره، ص 22 .

طويلة الأجل والاستفادة من الشركات السّياحية المتعدّدة الجنسيات وعموما تلجأ الدّول النّامية إلى نوعين من الاستثمارات السّياحية:

استثمارات القطاع العام و استثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي.

4. تقديم حوافز للمشاريع السّياحية

تعمد الدّول النّامية إلى تقديم حوافز وتشجيعات لدعم الاستثمارات السياحية وتتراوح هذه الإجراءات بين تهيئة المناخ المناسب للاستثمارات الخاصة إلى تقديم مساعدات مالية، وتستهدف هذه الحوافز تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المشاريع السّياحية والفندقية، وتتنوع صوّر هذه التحفيزات كما يلي:

أ.الإعانات: وتنقسم إلى إعانات نقدية وإعانات عينية.

الإعانات النقدية: هي عبارة عن مبالغ نقدية تقدمها الحكومة للمستثمرين للمساعدة على إقامة وإنجاز المشاريع السّياحية في المناطق والمواقع السّياحية المراد تنميتها، وتكون هذه الإعانات في شكل نسبة من تكاليف المشروع السّياحي.

الإعانات العينية: وتتمثل هذه الإعانات في توفير الأراضي التي تقام عليها المشاريع السّياحية وتتخذ عدة أشكال فقد تكون في شكل تقديم أرض دون مقابل أو تقديمها بأسعار مخفّضة وقد تكون في شكل حق الانتفاع لمدة معينة وبشروط مقبولة.

ب. القروض الطويلة الأجل: تمثل هذه الصورة من المساعدات أهمية خاصة في الدّول النّامية على اعتبار أن إنشاء المشاريع السّياحية يتطلب مبالغ ضخمة وعليه تلجأ العديد من الدول النّامية إلى تقديم قروض طويلة الأجل وبمعدلات فائدة منخفضة من خلال وكالات متخصصة أو بنوك تجارية بصفة عامة وتتراوح آجال القروض من 20 إلى 25 سنة.

ج. الإعفاءات الضريبية والجمركية: من أجل التنمية السّياحية تقوم بعض الدّول بتقديم إعفاءات ضريبية كاملة (الضرائب على الدخل والضرائب العقارية) لمدة تتراوح بين 5 و10 سنوات وأحيانا تقرر إعفاءات جزئية في السّنوات الموالية ومن جهة أخرى تقرر بعض الدّول النامية إعفاءات جمركية على الواردات من السلع والتّجهيزات والمعدات الموّجهة للمشاريع السّياحية وتجهيز المنشآت السّياحية والفندقية.

د. المساعدات الفنية: تقدّم بعض الدّول النّامية مساعدات فنية إلى المستثمرين في القطاع الخاص من خلال مساعدتهم في دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية للمشاريع السّياحية والفندقية وتكوين العاملين في القطاع السّياحي في المعاهد والمدارس من أجل رفع كفاءتهم.

هـ. تقديم المزايا للاستثمارات الأجنبية: تسعى الدّول النّامية إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار السّياحي ولهذا الغرض تقدم لهم حوافز متنوعة منها توفير المناخ المناسب للاستثمار السّياحي الأجنبي وإرساء عوامل الاستقرار الاقتصادي والسّياحي لحماية رؤوس الأموال من التأميم والمصادرة مع وضع القواعد التي تسمح بتحويل الأرباح بسهولة.

5. كفاءة الإدارة السّياحية والتنظيم الفعّال

يشترط في التنمية السّياحية توفّر جهاز إداري يتميّز بالمرونة والسرعة في اتخاذ القرارات، فالسياحة باعتبارها قطاع مركب من عدة صناعات ونشاطات تحتاج إلى معالجة خاصة تختلف عن معالجات القطاعات الإنتاجية الأخرى، ويقع على عاتق المسؤولين عن الإدارة السّياحية مهمة التنسيق مع المستثمرين المشاركين في إدارة الوحدات السّياحية وكذلك مع القطاعات الأخرى التي يكون عملها مرتبط بالعمل السّياحي، كما أن اتساع السّوق السّياحي عامة والطلب السّياحي خاصة يتطلب تنظيم سّياحي جيد وفعّال يعمل على تطوير السّياحة ،ويختلف هيكل التنظيم حسب الأهمّية التي توليها الدولة للسياحة والظروف السياسية والاقتصادية .

6. التسويق السّياحي الفعّال

يعتبر التسويق السّياحي من العوامل المهمة في بيع المنتج السّياحي، فمن خلال الدّعاية والإعلان يجعل المستهلك على اتصال دائم بالمنتج السّياحي.

7-التعاون السّياحي الجهوي والدولي:

إن التعاون السّياحي على المستويين الإقليمي والدّولي يساعد على تطوير السّياحة ويبرّر قيام هذا التعاون عدة عوامل أهمّها:

- إتساع وتعدد أنشطة المنظمات الدّولية والإقليمية المهتمة بالسّياحة ،وتعتبر المشاركة في المؤتمرات الدّولية والإقليمية التي تعقدها هذه المنظّمات كالمؤتمر الذي تنظمه المنظّمة العالمية للسّياحة في السابع والعشرين من شهر سبتمبر من كل سنة إحدى صور هذا

التعاون وعادة ما تكون الدّول النّامية في حاجة إلى المساعدات المالية والفنّية التي تقدّمها المنظمات .

- إمكانية تحقيق التكامل السّياحي بين الدول التي تكون معا في منطقة سياحية واحدة كدول المغرب العربي مثلا ويتم ذلك من خلال الترتيبات التي تنظّم حصول كل بلد على مزايا بحيث يحل التكامل محل المنافسة.
- تسهيل الرحلات الطويلة التي تتم عبر عدة دول وذلك تلبية للاتجاه السّياحي المتزايد في زيارة أكثر من دولة في الرحلة الواحدة.

وفي الأخير تعتبر التنمية السّياحية ضرورة حتمية للنهوض بالقطاع من أجل الإسهام أكثر في الاقتصاديات الوطنية بالاعتماد على محدّدات من شأنها أن تدعم التنمية، إلا أننا يجب أن نراعي إستدامة هذا القطاع بما يعود بالفائدة على المديين القصير والطويل ويراعي الجوانب المختلفة خاصة الجانب البيئي لما هنالك من علاقة وطيدة بين السّياحة والبيئة وهذا ما سوف نتطرق إليه فيما بعد.

المطلب الثالث: التنمية السياحية المستدامة.

أولا: مفهوم التّنمية السّياحية المستدامة.

هناك عدة تعاريف للتنمية السّياحية المستدامة حيث أن أغلبها يرمي في قالب واحد وسنورد فيما يلي التعريفين التاليين:

تعرّف التنمية السّياحية المستدامة على أنها:"نقطة التلاقي ما بين احتياجات الزوّار والمنطقة المضيفة لهم، ممّا يؤدي إلى حماية ودعم فرص التّطوير المستقبلي، بحيث يتم إدارة جميع المصادر بطريقة توفر الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والرّوحية ولكنها في نفس الوقت تحافظ على الواقع الحضاري والنمط البيئي للمقصد السياحي"[1].

كما تعرف وفقا لمنظور المنظمة العالمية للسّياحة بأنها "السّعي إلى تحقيق رغبات السّياح وحاجات المجتمعات المضيفة بحيث يراعى تحقيق حماية وتحسين الآفاق السّياحية في المستقبل من خلال إدارة الموارد السّياحية بطريقة تستجيب للموارد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنوع

[1]– فؤاد عبد المنعم البكري، مرجع سبق ذكره، ص 4 .

البيولوجي والعمليات البيئية والأنظمة المعيشية"[1].

من خلال التعريفين السابقين لمفهوم التنمية السّياحية المستدامة يمكن أن نصل إلى تطوير لمفهوم التّنمية السّياحية التقليدية التي لم تكن تراعي بعض الجوانب بإضافة صفة الاستدامة إليه من خلال اعتبار أن عملية التنمية السّياحية هي عملية إشباع حاجات السّائحين النفسية والحصول على مختلف الرّغبات دون مراعاة الاحتياجات المستقبلية للسّائحين بالاستمتاع بالبيئة، معنى ذلك أن السّياحة المستدامة لا تعبر عن محتوى سّياحي معين فهي ليست منتجا سّياحيا، وليست طريقة جديدة لبيع النشاط أو تحديد كيفية الدفع وإنما هي نموذج للتنمية على محاور إستراتيجية معينة حصرها **"Pigeassou"** في أربعة محاور هي في الشكل التالي:

الشكل رقم(10) :المحاور الإستراتيجية للتنمية السياحية المستدامة.

[1]– عبد الرحمان السحيباني، حبيب الهبر، الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي، جامعة الدول العربية، السلسلة الأولى، بدون سنة اصدار، ص 7 .

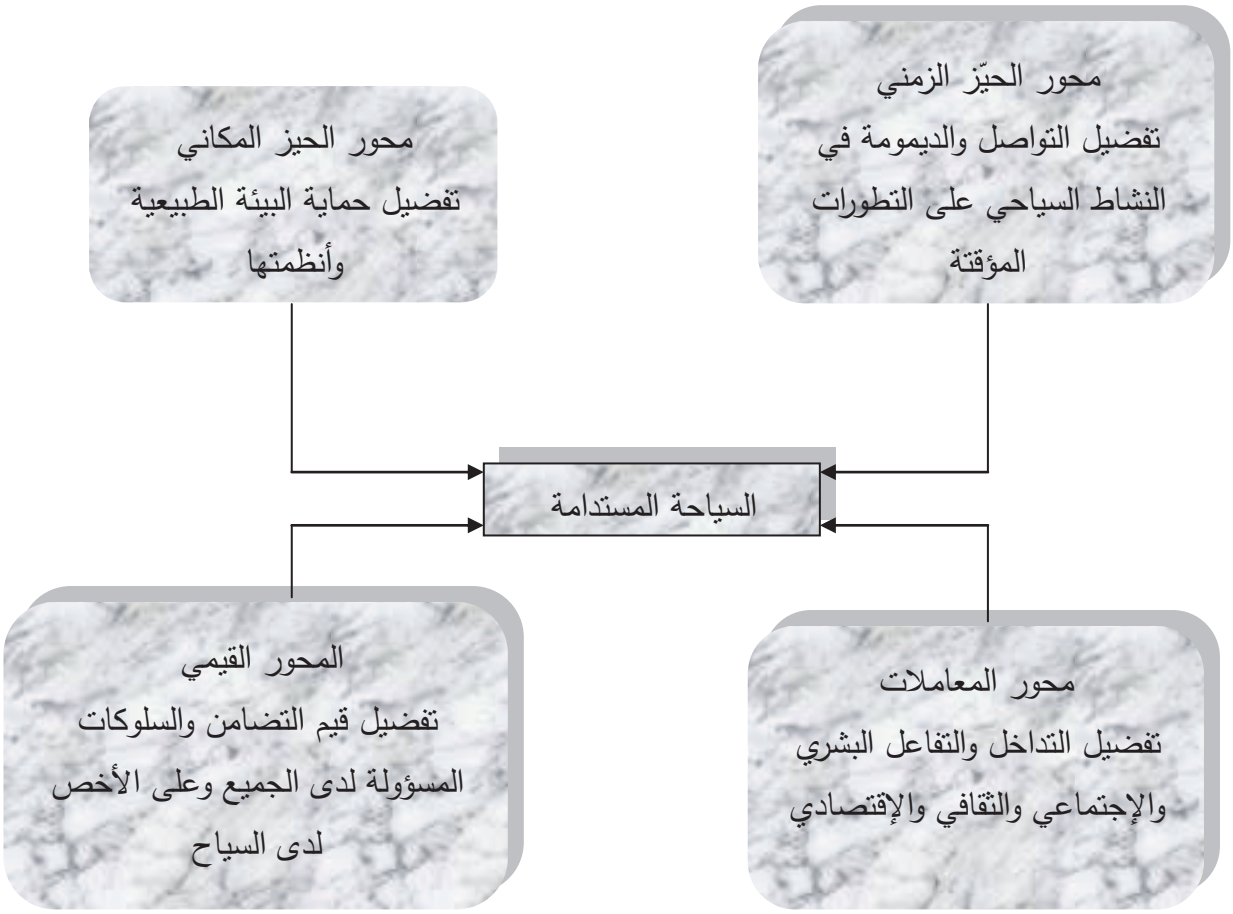

المصدر: عبد الباسط وفاء، التنمية السياحة المستدامة بين الإستراتيجية والتحديات المعاصرة ،،مجلة حلون، العدد 12، 2005، ص 133 .

وإنطلاقا ممّا سبق فإن السّياحة المستدامة تقوم أساسا على مبادئ هامة تتمثل في[1]:

- ضرورة المحافظة على مستوى إنتاجية الموارد السّياحية لضمان إستمرارية عامل إجتذاب السّياح من خلال المتعة والرضا بما هو مقدم من خدمات وتسهيلات ....إلخ.
- الحفاظ على التنوع البيئي والإبتعاد عن المتغيرات البيئية التي تكون نتائجها وخيمة.
- إقامة المساواة بين الأجيال والإستفادة من الموارد السّياحية تطبيقا لمبدأ التنمية المستدامة القائم أساسا على تجنيب الطبيعة السّياحية أي عوامل إضرار تؤدي إلى التقليل من إنتاجيتها مستقبلا .
- إيجاد صيغة توفيقية بين ثقافة المجتمع المضيف والسائح الزّائر بتنمية وتدعيم الثقافة المحلية والمحافظة عليها والعمل على إستمراريتها ونقلها والتعريف بها للسّياح.

[1] – محيا زيتون، السياحة ومستقبل مصر بين إمكانيات التنمية ومخاطر الهدر، دار الشروق، 2002، ص 25 .

- إشراك المجتمع المحلي في عملية التنمية السّياحية المستدامة وذلك من خلال جعل المناطق المضيفة تكتسب الصفة السياحية القادرة على إستقطاب السّائح والمستثمر في آن واحد.

كما أن التنمية المستدامة تحتاج إلى أنظمة تسعى للموائمة بين رغبات ونشاطات السّياح من جهة وحماية الموارد البيئية والإجتماعية والإقتصادية من جهة أخرى وذلك بهدف تطبيقها وهي[1] :

- وجود مراكز دخول في المواقع السّياحة لتنظيم حركة السّياح وتزويدهم بالمعلومات الضّرورية.
- ضرورة توفر مراكز للزّوار تقدم معلومات شاملة عن المواقع، وإعطاء بعض الإرشادات الضرورية حول كيفية التعامل مع الموقع ويفضل أن يعمل في هذه المراكز السّكان المحليون الذين يدرّبون على إدارة الموقع والتعامل مع المعطيات الطبيعية.
- ضرورة وجود قوانين تضمن السّيطرة على أعداد السيّاح الوافدين وتزويدهم بالخدمات والمعلومات وتوفير الأمن والحماية لهم بدون إحداث أي ضرر بالبيئة.
- ضرورة وجود إدارة سليمة للموارد الطبيعية والبشرية في المنطقة يمكنها أن تحافظ على هذه المرتكزات للأجيال القادمة من خلال عناصر بشرية مدرّبة.
- التوعية والتثقيف البيئي من خلال توعية السّكان المحليين بأهمية البيئة والمحافظة عليها فكثيرا ما نلاحظ أن السكان المحليين هم الذين يسعون إلى تخريب وتدمير بيئتهم لأسباب مادية، ولكن هؤلاء لا يعرفون أنهم يدمّرون مصدر رزقهم ومستقبل أولادهم من خلال هذا التخريب ولذلك يجب التركيز على التوعية والتثقيف البيئي للسّكان المحليين وللعاملين في الموقع، مع الحرص على وجود اللوحات الإرشادية التي تؤكد على الأهمية القصوى لذلك.
- تحديد القدرة الإستعابية للمكان السّياحي بحيث يحدد عدد السّياح الوافدين إلى المنطقة بدون حدوث إزدحام وإكتظاظ حتى لا يؤثر ذلك على البيئة الطبيعية والاجتماعية من جهة وعلى السّياح من جهة أخرى فيشاهدو بذلك بيئة جذّابة توفر لهم فيها الخدمات والأنشطة اللازمة وهناك عدة مصطلحات للقدرة الإستيعابية منها:

ب. **الطاقة الاحتمالية المكانية:** وهي التي تعتمد على قدرة المكان في استيعاب الحد الأعلى من السّياح حسب الخدمات المتوفرة في الموقع.

ج. **الطاقة الاحتمالية البيئية:** وهي تعتمد على الحد الأعلى من الزّوار الذين يمكن استقبالهم بدون حدوث تأثيرات سلبية على البيئة والحياة الفطرية وعلى السّكان المحليين.

[1] – نفس المرجع ، ص 10.

د. **الطاقة الاحتمالية النباتية والحيوانية:** وهي التي تعتمد على الحدّ الأعلى من السّياح الذين يفترض وجودهم بدون التأثير على الحياة الفطرية، وهي تعتمد على جيولوجية المنطقة و الحياة الفطرية وطبيعة الأنشطة السّياحية.

هـ. **الطاقة الاحتمالية للسّياحة البيئية** *: أي الحد الأعلى من السّياح الذين يمكن استقبالهم في الموقع وتوفير كافة المتطلبات والخدمات لهم وبدون ازدحام على أن لا يؤثر عددهم على الحياة الفطرية والبيئية والاجتماعية في الموقع.

- توفير مشاريع تعود بدخل على السكان المحليين، مثل الصناعات الحرفية التقليدية وبيع التذكارات وتدريبهم وتنظيمهم للقيام بعمل المرشدين السّياحيين.
- تظافر كل الجهود لنجاح السّياحة البيئية من خلال تعاون كل القطاعات ذات العلاقة بالسياحة، مثل القطاع الخاص والحكومي والمؤسسات الرّسمية، والهيئات غير الحكومية والسكّان المحليين.

ثانيا: مكونات السّياحة المستدامة

رغم تنوع الالتزامات ومحاور المفهوم التنموي المستدام للسّياحة إلا أنه يمكن حصرها في مكونين أساسيين مادي ومعنوي.

حيث نجد أن المكوّن المادّي للسّياحية المستدامة بأنه يعمل على إبقاء وتوريث الطاقة الإنتاجية للأجيال القادمة بنفس قوتها أو بقوة أعظم بحيث نضمن أن استهلاك الكمّيات اليوم لا يفوق الكمّيات المطلوب استهلاكها غدا وبالتالي عدم حرمان الأجيال المستقبلية.

أما المكون المعنوي للسّياحة المستدامة فهو يرجع إلى كون السّياحة من النّاحية الاجتماعية والثقافية ليست محايدة فهي تؤدي إلى حدوث تقابلات واحتكاكات بين نوعيين من الثقافات (ثقافة الدولة المضيفة وثقافة دولة السّياح أي الزوّار) مما يخلق تواصل اجتماعي وخلق روابط وعلاقات من شأنها زيادة أواصر التعاون بين البلدان، فالسياحة المستدامة من منظور اجتماعي ترمي إلى تعظيم سياحة ذات وجه بشري يتفادى المشكلات التي قد تثيرها في النسيج الاجتماعي وموروث الذّمة الثقافية للأمّة مما يتعين معه الاستجابة لحاجات ورغبات كل من[1]:

السّياح: بتقديم ما يتلاءم ورغباتهم واحتياجاتهم وهو ما يستدعي التنويع السياحي خاصة في المستقبل.

---

* – سوف يتم التطرق إلى مفهوم السياحة البيئية لاحقا.

[1] – عبد الباسط وفاء، مرجع سبق ذكره، ص 179.

موظّفو السياحة: إذ يتعين تحسين ظروف عمل العاملين بالقطاع السياحي وضمان مختلف الحقوق مثل باقي عمّال القطاعات الأخرى، كما يجب إتاحة فرصة التأهيل والتكوين المتواصل لهم قصد الرّفع من أدائهم.

ثالثا :مؤشرات التنمية السّياحية المستدامة[1]

وضعت مجموعة من مؤشرات الاستدامة الخاصة بالسياحة واختبرت في عدد من البلدان في إطار مبادرة المنظّمة العالمية للسياحة وقد شرع في استخدام هذه المؤشّرات في بعض الوجهات السّياحية الغرض منها رصد الآثار الإجتماعية والإقتصادية والبيئية وقسّمت إلى ثلاثة مجموعات أساسية:

أ- المؤشّرات البيئية:

وينبني هذا المؤشّر على مدى ضغط النشاط البشري على البيئة والتأثير عليها في المقصد السّياحي وإذا تجاوزت المنطقة السّياحية الطاقة الاستيعابية الخاصة بها فإنها تفرز عادة مجموعة من المضار تتولى أنواع من المؤشرات البيئية قياسها وهي:

1. مؤشّر معالجة النّفايات سواء كانت نفايات صلبة أو سائلة.
2. مؤشّر كثافة استخدام التربة الذي يقيس إما معدل كثافة السّياح إلى السكّان المحلّيين أو معدّل السّطح الذّي تحتلّه البيئة الأساسية إلى إجمالي المساحة.
3. مؤشّر كثافة استخدام المياه والذي يقيس حجم استخدام السّياح للمياه إلى حجم استخدام السكان المحلّيين أو بحجم استخدام السيّاح إلى الحجم الكلي المتاح من المياه الصالحة للشرب.
4. مؤشر حماية الجّو من التلوث :وهو الذي يقيس مدى تلوث الهواء خلال فترات مختلفة من السنة للمواسم السياحية، معنى ذلك أن التنمية السياحية التي تكتسب صفة الاستدامة تستوجب العمل على عدم تجاوز الطّاقة الاستيعابية للموقع السياحي للحفاظ على نوعية البيئة ومستوى الإشباع لدى الزائرين.

ب. المؤشّرات الاجتماعية: ترتكز المؤشّرات الاجتماعية للتنمية السّياحية المستدامة على واقع الانتعاش المتعاظم للنشاط السّياحي على الوسط الاجتماعي وتوجد عدة مؤشّرات رئيسية لقياس

[1] – جمال جعيل، عيساني عامر ، مرجع سبق ذكره ، ص 12.

المؤثرات السّياحية على الجانب الاجتماعي نجد منها:

1. **مؤشّر الانعكاس الاجتماعي:** يقيس تأثير السياحة على الظروف المعيشية كسكان الموقع السياحي من حيث التوظيف والتعليم... إلخ.

2. **مؤشر رضى السكان المحليين:** وهو يحدد مستوى رضا السكان المحليين بالمشاريع السياحية والتجاوب معها.

3. **مؤشر الأمن:** ويقيس مدى انعكاس عنصر الأمن على تدفق السيّاح ويقاس بمدى تطور الجريمة في وسط سكّان المقصد السياحي.

4. **مؤشر الصحّة العامة:** ويعكس مدى تطور النّشاط السياحي على مستوى صحة السكّان المحليين ويقاس بعدد الأطباء والممرضين إلى عدد السكّان أو عدد المصابين بالأمراض إلى عدد السكّان.

ج. **المؤشّرات الإقتصادية:** تتعلق المؤشرات الإقتصادية للتنمية السياحية المستدامة بقياس تأثير النّشاط السياحي على الوسط المحلي وأهم المؤشّرات هي مؤشّر العملة الصّعبة،ومؤشّر الدخل ومؤشرالاستثمار.

رابعا:أهداف السياسات العامة للتنمية السّياحية المستدامة

إن التأثيرات البيئية النّاجمة عن السياحة تحتاج إلى المعالجة عن طريق تظافر كل من جهود الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية والمنشآت السياحية للقطاع الخاص وتمّت إدراك متزايد بأنه لا ينبغي تناول السّياحة والتأثيرات البيئية بمعزل عن بعضهما البعض وإنما يجب تناولها داخل السياق الأوسع للتنمية المستدامة مع إبلاء اهتمام مساو للاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية، كما يمكن ترجمة المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للاستدامة إلى 12 هدفا محددا يمكن أن توفر أساس لصياغة سياسات بشأن التنمية والإدارة السّياحية وهذه الأهداف المحدّدة هي[1]:

1. **السّلامة الإقتصادية:** وذلك بضمان قدرة المقاصد والشّركات السّياحية على البقاء وقوتها التنافسية بحيث يمكن أن تطوّر أدائها وبالتّالي إعطاء منافع في المدى الطويل.

1- ورقة معلومات أساسية بشأن السياحة و البيئة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدورة الإستثنائية التاسعة لمجلس الإدارة، المنتدى البيئي الوزاري العالمي، دبي، 07 -09 فيفري 2005 ، ص 5 .

2. الرخاء المحلي: وذلك بتعظيم مساهمة السياحة في تحقيق الرخاء للمجتمعات المضيفة وذلك باستغلال عائدات السياحة لأجل تحقيق مختلف المتطلبات للمجتمع المحلي.

3. نوعية العمالة: زيادة عدد الوظائف المحلية التي تخلقها وتدعمها السياحة وتحسين نوعيتها بما في ذلك مستوى الأجور وظروف الخدمة وتوافرها للجميع بدون تمييز على أساس جنس أو سلالة أو أي معايير أخرى من هذا القبيل.

4. الإنصاف الإجتماعي: تشجيع التوزيع الواسع النطاق للمنافع الاقتصادية والاجتماعية الناشئة عن السياحة في جميع أنحاء المجتمعات المضيفة بما في ذلك ما يتاح للفقراء من فرص ودخل وخدمات.

5. إرضاء الزوار: توفير خيرات مأمونة ومرضية ومشبعة لإحتياجات الزّائرين وتوفيرها للجميع دون تمييز.

6. القوامة المحلّية: إشراك المجتمعات المحلّية وتمكينها فيما يتعلق بعمليات التخطيط وصنع القرارات بشأن الإدارة والتنمية المستقبلية للسياحة في مناطقها وذلك بالتشاور مع أصحاب المصلحة الآخرين.

7. رفاهية المجتمع المحلّي: الحفاظ على نوعية الحياة في المجتمعات المضيفة وتعزيزها بما في ذلك الهياكل الاجتماعية والوصول إلى الموارد والمرافق العامة والنظم الدّاعمة للحياة مع تحاشي أي شكل من أشكال التدهور .

8. الثّراء الثقافي: احترام وتعزيز التراث التاريخي والثقافة الأصلية والتقاليد الخاصة بالمجتمعات المضيفة.

9. التكامل المادي: المحافظة على جودة المناظر الطبيعية وتعزيزها، سواء الحضرية منها أو الريفية وتفادي التدهور المادي أو الجمالي للبيئة.

10. كفاءة إستخدام الموارد: تدنية إستخدام الموارد النادرة وغير المتجددة لتطوير المرافق والخدمات السياحية.

11. التنوع البيولوجي: دعم حفظ المناطق والمحميات الطبيعية والحياة البرية وتدنية الضّرر الذي يلحق بها .

12. النقاء البيئي: تدنية تلوث الهواء والماء والأرض وتدنية توليد النفايات من جانب المشروعات السياحية والزّائرين.

المطلب الرابع: التصدي للتحديات الرئيسية للتنمية السّياحية المستدامة[1]

يعاني قطاع السياحي كغيره من القطاعات الاقتصادية من جملة من التحديات تحول دون اتساع نشاطه وكذا دون بلوغ المرتبة اللائقة به من حيث المساهمة في الناتج الإجمالي لاقتصاديات الدول.

أولا: السياحة وتغير المناخ.

تنشأ انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من السياحة من قطاعات النقل والطاقة والبناء وسوف يتعيّن على أي سياسات تهدف إلى الحدّ من النّمو المص احب انبعاثات غازات الاحتباس الحراري أن تستهدف جميع هذه المجالات. وتشمل هذه السّياسات ما يلي:

أ. إعتماد آليات كيوتو الخاصة باتفاق الأمم المتحدة الإطاري بشأن تغيّر المناخ الذي يؤثر على النشاط السياحي، وآلية التنمية النظيفة، والتنفيذ المشترك.
ب. فرض ضرائب على الانبعاثات الغازية .
ج. استحداث تبادل حقوق إطلاق الكربون بالنسبة للنقل الجوي في السوق العالمي والقطاعات المؤثرةعلى المناخ.
د. إدارة الجانب المتعلق بالطلب للحد من استخدام المستهلكين من خلال تدابير خاصة.
هـ. التشجيع على استحداث تكنولوجيات الطاقة المتجددة ونظم النقل المحايدة من ناحية الكربون وتقديم الدّعم المالي لذلك.

وسيكون التأقلم مع تغيّر المناخ بمثابة الوسيلة الوحيدة للتقدم في كثير من ال مقاصد التّي تشكل الآن مواقع رئيسية لقضاء العطلات ، ولذا فإن هناك حاجة لوضع أدوات لتقييم المخاطر لتحديد جوانب إمكانية التضرر نتيجة لتغير المناخ (مثل زيادة مخاطر الفيضانات وارتفاع مستوى سطح البحر وتقلص الشعاب المرجانية وزيادة حدة العواصف المدارية وزيادة إمكانية التضرر من الحرائق) ولتنفيذ نظم للرصد لمتابعةٍ التغيرات التي تحدث نتيجة لتغير المناخ مثل التغيرات في بيئة ومناخ المقاصد والمزارات، والتغيرات في توافر الموارد، وزيادة وتيرة أحداث الطقس المسببة للمشاكل ، وما إلى ذلك . وسوف تشمل تدابير التأقلم تدابير للحماية والعلاج تضمن سلامة هذه الأماكن في المستقبل.

ثانيا: السّياحة وصون التنوع البيولوجي.

[1]– نفس المرجع ، ص 15.

يعتبر التخطيط لاستخدام الأراضي والتحكم في تنمية السياحة عنصراً أساسياً في تلافي خسارة التنوع البيولوجي وتشير المبادئ التوجيهية بشأن التنوع البيولوجي وتنمية السياحة في اتفاقية التنوع البيولوجي عام 2004 إلى اعتماد نهج منتظم لتقييم تطوّرات السياحة في المناطق الحسّاسة. وينبغي إتباع هذه المبادئ التوجيهية في تقييم واقتراح تدابير للتخفيف من حدة آثار أي تنمية للسّياحة في المناطق التي يرتفع فيها التنوع البيولوجي داخل أو خارج المناطق المحمية.

ويمكن أن تركّز السياسات المؤثرة في سلوك السّياح على تحسين تدابير الادارة بالنسبة لتوافد الزوّار (بحسب كل موقع) والأنشطة التعليمية، ووضع مدونات وقواعد تنظيمية، حيثما يكون ذلك ملائماً.

كما يمكن أن تؤثر الحكومات في الطريقة التي تسهم بها السياحة في مهمة الصون في جميع أنواع المناطق المحمية من خلال:

أ. تحديد المبادئ التوجيهية الوطنية لتنمية السياحة في المناطق المحمية.
ب. إدماج المجتمعات المحلية ولاسيما تلك المستقرة داخل حدود المناطق المحمية في عملية اتخاذ القرارات بشأن تنمية السياحة واستدامتها.
ج. ضمان استخدام عائدات السياحة في صون المناطق المحمية.
د. وضع لوائح قانونية لتقاسم إدارة المرافق السّياحية مثل الامتيازات والتراخيص.
هـ. إنشاء شبكات للمناطق المحمية يمكن أن تستفيد من السياحة من العلامات التجارية المشتركة.

وعلاوة على ذلك يعتمد مستوى مساهمة السياحة في صون المناطق المحمية على قدرة مديري هذه المناطق على إقامة علاقات مثمرة مع القطاع الخاص ، ويمكن أن تشمل هذه العلاقات إدراج المنطقة المحمية ضمن حزمة رحلات وعطلات، وتدابير لتوعية السّياح قبيل الوصول إلى المنطقة والمساهمات المالية المباشرة. غير أن نشاط أعمال السّياحة يتوقع مستوى معينا من الجودة في الخدمات المتاحة في المناطق المحمية. ويمكن عندئذ أن تركز السياسات الحكومية على تدريب مديري المناطق المحمية على كيفية تطوير مرافق السياحة التي تراعي اعتبارات الجودة والبيئة وبرامج ال شرح الشفوي،واستراتيجيات وأدوات إدارة الاكتظاظ وإقامة نظم فعالة لرسوم الدّخول...الخ.

ونظراً للنمو المتوقع للسياحة والاحتياجات الناشئة عن ذلك مثل إقامة مرافق جديدة، فإن من المهم أن تراعى مواقع هذه المرافق وتصميمها وبناؤها وأن تقلل إلى أدنى حد تلك التأثيرات السلبية المحتملة على النظم الإيكولوجية بصورة فعّالة ،بالاضافة للخسائر المحتملة للنباتات والحيوانات

البرية.

ثالثا: إشراك القطاع الخاص.

تضطلع روابط صناعة السياحة بدور هام في إشراك نشاط أعمال السياحة وتشمل الأمثلة على ذلك الرّابطة الدّولية للفنادق والمطاعم ورابطة السفر في آسيا المطلة على المحيط الهادئ والاتحاد الدّولي لمشغلي الجولات السّياحية والتحالف الكاريبي للسّياحة المستدامة (وهو جزء من رابطة الفنادق في الكاريبي). وعلاوة على ذلك، بدأت الشبكات غير الرّسمية مثل مبادرة مشغلي الجولات السّياحية أيضاً في الاضطلاع بدور هام في بناء استجابات مشتركة للكثير من قضايا الاستدامة.

وعلاوة على دور الحكومات في التخطيط لاستخدام الأراضي واستخدام الموارد الطبيعية وتوفير المرافق العامة الضرورية لاستكمال مبادرة القطاع الخاص في مجالات إدارة النفايات واستخدام الموارد الطبيعية (الطاقة والمياه) وتلافي التلوث، كما يمكن أن تضطلع الحكومات أيضا بدور معاون في بناء قدرات القطاع الخاص و لذلك أهميته على وجه الخصوص في المناطق التي تغلب عليها المنشآت المتناهية الصغر والمتوسطة الصغيرة الحجم. ويمكن عندئذ أن تقوم جهود بناء القدرات بإقامة تآزرات بين المجالات التقليدية مثل تنمية الأعمال المصحوبة بقضايا الاستدامة وتعتبر المشورة المباشرة وإدارة دورات تدريبية محدد ة أو وضع كتيبات إرشادية من الوسائل التي يمكن أن تستخدم لبناء قدرات المنشآت الخاصة لمعالجة الاستدامة في عملياتها اليومية.

ويمكن أن تحدد عمليات وضع المبادئ التوجيهية ومدوّنات السلوك توقعات ومؤشرات لأداء الصناعة، كذلك فإن تشجيع تقديم التقارير المنتظمة والشفافة عن أداء الاستدامة يمكن أن يوفر مناخا موايتاً لاستمرار التحسينات ويمكن أن تقوم مقاصد بأكملها أيضاً بإعداد التقارير تحت إشراف السلطات المحلية واستناداً إلى مجموعة محددة من مؤشرات استدامة المقاصد.

ومن بين الأ دوات الطوعية التي يمكن استخدامها لهذا الغرض، يعتبر إصدار شهادات الاعتماد من أكثر الوسائل انتشاراً في قطاع السياحة فإصدار الشهادات عبارة عن آلية لضمان تلبية أحد الأنشطة أو المنتجات معايير محددة سلفاً قد تكون الحكومات و القطاع الخاص قد قاموا بوضعها بصورة مشتركة بينهما. وتشمل مزايا إصدار الشهادات ما لها من إمكانيات في تمييز تلك الشركات التي حققت مستويات عالية من الأداء (على النحو المحدد في المعا يير). غير أنه على الرغم من انتشار خطط إصدار الشّهادات، لم يتحقق الكثير من حيث تكوين كتلة أساسية من الشركات التي حصلت على هذه الشهادات ، غير أن الشّركات التي اعتمدت كانت تتسم بالإيجابية الشديدة عموماً بشأن النتائج (من منظوري البيئة ونشاط الأعمال على حد سواء).

ودارت مناقشات مكثفة على المستوى الدولي بشأن إنشاء نظام للاعتماد و هو مجلس إدارة شؤون السّياحة المستدامة الذي يعتمد مختلف الخطط الدّولية والإقليمية والوطنية ، ويمكن أن تستفيد الحكومات من وضع نظام لإصدار الشهادات باعتبارها أداة لتعبئة المزيد من مبادرات القطاع الخاص بالنّظر إلى ما يتيحه ذلك من إمكانية تحقيق تكاليف أكثر انخفاضا وما يحتمل أن يعود على البلد بأسره من فوائد إيجابية في شكل تحسين شهرته.

رابعا: الاستهلاك المستدام

تعتبر تعبئة جانب الطّلب في معادلة السّياحة المستدامة أمراً حاسماً. و الواقع أن السياحة صناعة تعتمد على الطلب بدرجة كبيرةٍ وتتسم بإمكانية تضررها الشديدة من العوامل الخارجية مثل المخاطر الطبيعة والأخطار التي تتعرض لها الصّحة والأمن و اتجاهات السلوك وبالتالي يجب تشجيع الطلب على الاستدامة في الخدمات السياحية باعتبارها الحلقة المفقودة في إقناع الفعاليات الرّئيسية في الصناعة السياحية للعمل على تحقيق الاستدامة بطريق أكثر موثوقية و استواقا وفعالية، ويجمع الاستهلاك المستدام في قطاع السّياحة بين قضايا الاستدامة في اختيار ال مقاصد ومقدمي الخدمات، وفي سلوك السّياح خلال الإقامة في المقصد. و لذا فإن بناء الطلب على السّياحة المستدامة يعتمد عندئذ على الأعمال التي تهدف إلى استثارة وعي السّياح بالتأثير عليهم أثناء وجودهم في المقاصد و بالترويج لاختيارات الشراء المختلفة.

وقد تركزت معظم الجهود التي بذلتها روابط المستهلكين والمنظمات غير الحكومية والسلطات الوطنية والسلطات العامة المحلية على توجيه ا لسّلوك السّليم للسيّاح خلال عطلاتهم ابتداء من المعلومات المحددة عن التجارة غير القانونية للهدايا التذكارية إلى المعلومات العامة المدرجة كجزء من النّصائح الحكومية الرّسمية المتعلقة بالسّفريات إلى مدّونات السّلوك التي تدعّمها المنظّمات غير الحكومية.

و لقد تركزت جهود أقل من ذلك بكثير على توجيه اختيار المستهلكين نحو منتجات السّياحة المستدامة وبوسع السياسات الحكومية أن تضطلع بدور هام في وضع استراتيجيات للتسويق لدعم نشاط الأعمال الذي يملك سجلات استدامة مؤكدة ومن شأن هذه التدابير أن تؤثر على الاستدامة حيث أنها ستوفر حوافز عملية للشركات لتطبيق الممارسات المستدامة ثم الحصول على مزايا التسويق المقدمة وحيث أنها ستؤثر في سلوك المستهلكين من خلال إبراز أهمية هذه المنتجات. ويمكن أيضاً استخدام أدوات التسويق لضمان الاستدامة الاقتصادية من خلال ضمان وصول المنشآت الصغيرة إلى الأسواق حيث أن ها لا تملك سوى موارد تسويق محدودة أو منعدمة على

الإطلاق.

المبحث الثالث: السّياحة البيئية

بعدما تطرقنا في المبحث السابق إلى السياحة المستدامة سنحاول في هذا المبحث أن نتعرض إلى السياحة البيئية باعتبارها نمطا من أنماط السياحة يعمل على تحقيق التنمية المستدامة وبالتالي المساهمة في تحقيق الأهداف المرجوة من تحقيق عائد والمساهمة في زيادة الشريحة العاملة ....الخ، بالإضافة إلى الحفاظ على البيئة والموروث الثقافي والحضاري...الخ وهو ما تسعى إليه الشعوب كما أن تنمية السياحة البيئية تعمل على تحقيق مستوى أعلى من الاستمتاع وهذا بطبيعة الحال بدون الإخلال بالتوازن البيئي الذي تقع مسؤولية الحفاظ عليه على الإنسان.

المطلب الأول :مفهوم السياحة البيئية

نبعث فكرة السّياحة البيئية عندما تبنت الحركات التي تعنى بالمحافظة على البيئة لإمكانية الدّمج مابين إهتمام الأفراد بالبيئة وحرصهم عليها خاصة وأنّ هذه الفكرة تطوّرت في السنوات القليلة الماضية بناءا على رد فعل السّياحة وآثارها السّلبية من جهة والإهتمام بالتنوّع البيئي من جهة أخرى حيث نجد أن هذا المفهوم عرف كما يلي:

حسب تعريف الصندوق العالمي للبيئة فإن السّياحة البيئة تعني "السّفر إلى مناطق طبيعية لم يلحق بها التلوث ولم يتعرض توازنها الطبيعي إلى الخلل وذلك للإستمتاع بمناظرها ونباتها وحيواناتها البرية وحضارتها في الماضي والحاضر"[1]

من هذا التعريف يتضح أن السياحة البيئية تعتمد في المقام الأول على الطبيعة بمناظرها الخلاّبة والأنشطة التي ترتبط بالسّياحة البيئية تتمثل في النّواحي التالية:

- تأمّل الطّبيعة واستكشاف كل ما فيها؛
- الرّحلات إلى الغابات ومراقبة الطيور والحيوانات؛
- إستكشاف الوديان والجبال؛
- زيارة مواقع التنقيب الأثرية.

[1] – الإدارة المركزية للسياحة بالاسكندريةعلى الموقع:

www. Arabic discoveralex.com / general depart /description.asp consulté le 12-03-2007

كما تعرف بأنها "عملية تعلم وثقافة و تربية بمكونات بيئية"[1]

وقد بدأ مفهوم السّياحة تاريخيا بثلاث مراحل هي:

المرحلة الأولى.

هي مرحلة حماية السائح من التلوث بالابتعاد به إلى أماكن لا تحتوي على أي تهديد له أو تعرضه لأي خطر من أخطار التلوث خاصة في المناطق البيئية البعيدة عن العمران والحضارة... الخ، إلا أن هذه المرحلة قد صاحبتها أخطار هددت البيئة ذاتها حيث أن النتائج السلبية المختلفة من جراء ممارسات السّياح والشركات السّياحية كانت سبب حدوث متاعب وأخطار بيئية أفقدت هذه المناطق جاذبيتها وهددت الأحياء الطبيعية فيها.

المرحلة الثانية.

مرحلة وقف الهدر البيئي باستخدام سّياحة وأنشطة سّياحية لا تسبب أي هدر، ولا ينتج عنها أي تلوث وبالتالي تحافظ على ما هو قائم وموجود من أوضاع في المقصد البيئي.

المرحلة الثالثة:

مرحلة التعامل مع الأوضاع البيئية القائمة وإصلاح الهدر البيئي ومعالجة التلوث البيئي وإصلاح ما قام الإنسان بإفساده وإرجاع الأوضاع إلى ما كانت عليه أو على الأقل معالجة الإختلالات البيئية وتهيئة الأوضاع والأحوال لتصبح أفضل وأحسن.

كما نجد أن هذه المراحل الثلاثة تتضمن أبعاد مفهوم السّياحة البيئية وذلك من خلال ما يصفه الشكل التالي:

الشكل رقم (11):أبعاد مفهوم السياحة البيئية

[1] – عبد الرحمان السحيباني، حبيب الهبر ، مرجع سبق ذكره، ص 7.

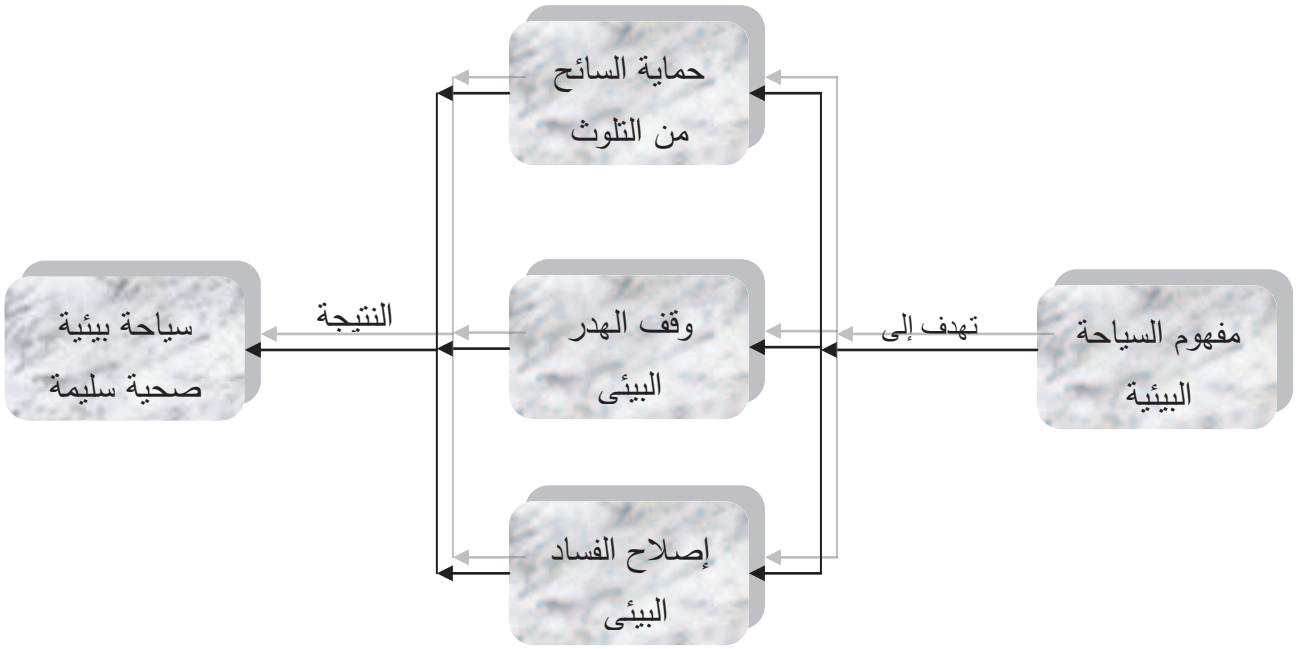

المصدر: من إعداد الطالب

ومن خلال ما تم ذكره في التعريفين السابقين نستنتج أن:

1. السياحة البيئية نشاط إنساني يمارسه الأفراد وفق ضوابط وقواعد تحمي وتصون الحياة الفطرية والطبيعية وترتقي بجودة الحياة وتحول دون تلوثها وتعمل على المحافظة عليها ليس فقط من أجل الأجيال الحالية ولكن من أجل الأجيال القادمة في المستقبل.
2. السّياحة البيئية تحافظ على التنوّع البيئي وتحمي الكائنات من الإنقراض وتعيد للإنسان إنسانيته في حماية الحياة البرية وصيانتها وبالتالي فإن تأثيرها الإيجابي يشمل جميع الكائنات الحية في المقصد السّياحي البيئي.
3. السياحة البيئية نشاط له عائد ومردود يجمع مابين الجانب المادي الملموس ومابين الجانب المعنوي الأخلاقي المؤثر ومابين المبادئ والقيم الحميدة التي تسعى الشعوب إلى تكريسها فالمحافظة على سلامة البيئة تتحول بفعل هذه القيم إلى مبادئ سامية لتأكيد الولاء والإنتماء للوطن والمجتمع.
4. السياحة البيئية نشاط يجمع مابين الأصالة في موروثها الحضاري الطبيعي وما بين الحداثة في تحضرها الأخلاقي.
5. السياحة البيئية هي إلتزام أخلاقي وأدبي أكثر منه إلتزام قانوني تعاقدي تعاهدي ليس فقط على مستوى الفرد السائح أو على مستوى الشركة المنظمة لها فحسب وإنّما على مستوى العالم ككل.

لقد جاء مصطلح السّياحة البيئية ليعبر عن نوع جديد من النّشاط السّياحي الصّديق للبيئة الذي يمارسه الإنسان محافظا على الميراث الفطري الطّبيعي والحضاري للبيئة التي يعيش فيها ويمارس فيها نشاطه وضعفه وهو في هذه الممارسة والحياة ليس حرا مطلقا بل هو حر مسؤول عن ما يفعله، أي أن الحرية السّياحية تساوي المسؤولية البيئية ومن ثمّ فإن السائح يصبح حرا بقدر إلتزامه بالسلوك البيئي السّليم ومن هنا تأتي السياحة البيئية لتضع له ضوابط حماية وصيانة تنبع من ذاته وإحساسه بالمسؤولية اتجاه البيئة ومن ثمّ فإن فعله وتفاعله يتمان وفق ضوابط وقيود ليست فقط للحفاظ على سلامة وصحة البيئة من التلوث ولكن أيضا لإكسابها مزيدا من الجمال والهدوء للارتقاء بمعدّلات تحسنها بصفة مستمرة.

المطلب الثاني:آليات السّياحة البيئية

السّياحة البيئية عامل لصنع الثروة ومن ثم فإنها تعطي العائد والمردود والدّخل الذي يساعد على تمويل مشروعات التنمية المستدامة باعتبار أنها تعمل على تنشيط أنشطة إقتصادية كثيرة وتشمل السّياحة البيئية عدة أنواع من الآليات كما يوضحها الشكل التالي:

الشكل رقم (12):آليات السّياحة البيئية

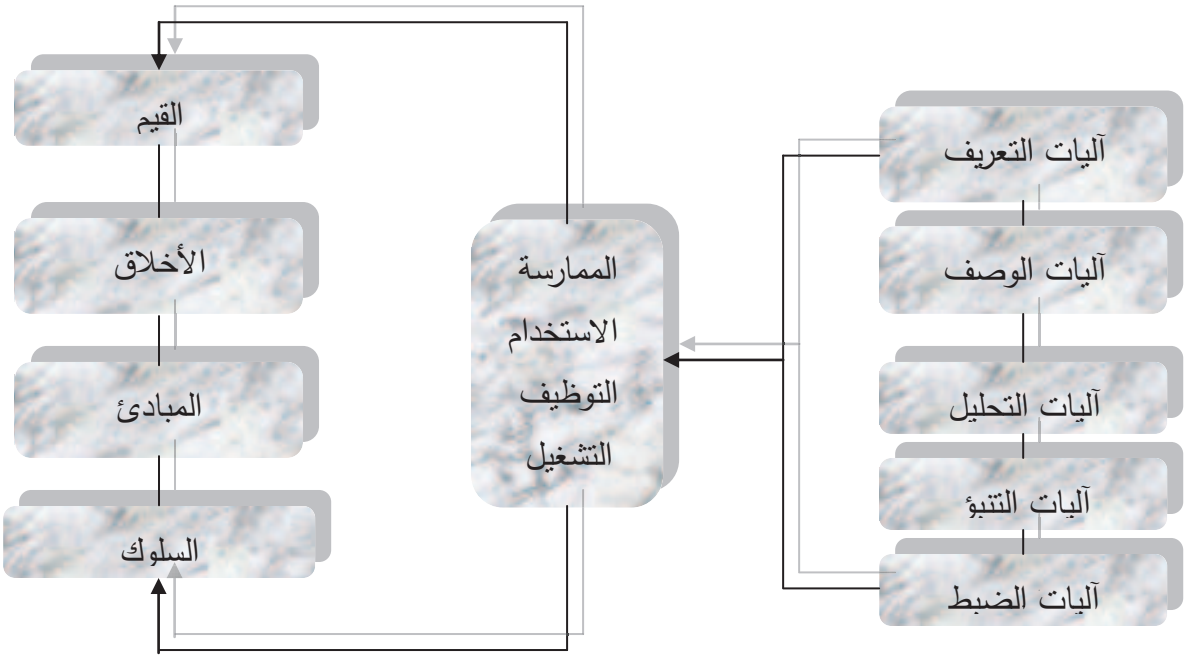

المصدر: محسن أحمد الخضيري، السياحة البيئية، مجموعة النيل العربية، القاهرة،2005، ص361.

يتضح من خلال هذا الشكل أن السّياحة البيئية سّياحة ذات طابع تفاعلي كثيف يجمع بين ثقافة الإلتزام وحسن السّلوك وضوابط القيم والأخلاق والمبادئ التي تحافظ على صحّة البيئة وسلامتها ومن ثم فإن السّياحة البيئية تتوقف في نجاحها على عدة آليات هي[1]:

أولا: آليات التعريف والمفاهيم

فالسائح لا يعلم فقط معلومات عن المكان السّياحي ولكن يجب أن تضاف إليه معلومات عن كيفية المساعدة في إستدامة هذا النوع من السّياحة وفي استمراره وفي الحفاظ على سلامة البيئة الطبيعية مما يزيد ذلك من خبرات السائح عند زياراته المتكررة للمقصد السّياحي البيئي وهنا تستخدم آليات التعريف و المفاهيم لتشمل ما يلي :

أ. آلية تعريف الجوانب البيئية وأبعادها المختلفة خاصة ما يتصل منها بالسياحة البيئية وتأكيد أن السّياحة والبيئة وجهان لعملة واحدة وأن الحديث عن التقدم في السّياحة لا يتم دون إحراز التقدم في الصّحة البيئية.

ب. آلية استخدام وتوضيح المفاهيم البيئية وما يتعلق منها بالسّياحة البيئية خاصة في المقصد السّياحي المعني والذي يتعيّن دائما أن يأخذ في اعتباره ضرورة وأهمية

[1] – نفس المرجع، ص 362 .

توظيف الفكرة والمفهوم والمعنى والمضمون البيئي في كل نشاط من أنشطة السّياحة البيئية .

ج. آلية تفعيل الإدراك والفهم والاستيعاب وما يحدثه الوعي بقضايا السّياحة البيئية امتداد من الحاضر بأوضاعه إلى المستقبل بطموحاته و أهدافه .

ومن خلال هذه الآليات ذات القدرة تتضح أبعاد المضمون والمحتوى ومن ثم تتحدد طبيعة عمل ونشاط السّياحة وفقا لاتجاهات النشاط السّياحي البيئي وكإضافة لتوضيح آلية التعريف والمفاهيم فإنها تعتمد على مداخل لتطوير السّياحة البيئية تتمثل في:

1. **مدخل المؤسسات:** أي قدرة المؤسّسات العاملة في مجال السّياحة البيئية على القيام بدور فعّال في تأكيد مفهوم السّياحة البيئية.
2. **مدخل الإنتاج:** حيث يهتم بإنتاج برامج السّياحة البيئية حيث كلّما كان البرنامج متنوعا ومشبعا لرغبات السياح كان فعّالا كآلية من آليات السّياحة البيئية.
3. **مدخل التاّريخ:** حيث يعمل على التتبّع التّاريخي للمكان وما حدث له وما حدث فيه وطبيعة الأحداث لأن ذلك يدفع الإنسان إلى العودة إلى الجذور ومعرفة حياة الأجداد.
4. **المدخل الإداري:** حيث يعمل هذا المدخل على عنصر الأداء ودور الإدارة في معالجة الأوضاع والقيام بمختلف العمليات على أحسن وجه من تخطيط وتنظيم و توجيه... الخ.
5. **المدخل الاقتصادي:** وذلك من خلال دراسة الكلفة والعائد للمشروع السّياحي البيئي.
6. **المدخل الإجتماعي:** أي علاقة المقصد السّياحي بالمجتمع المحلي وذلك بمدى تأثير السّكان وقدرتهم على تأكيد مشاعر الصّداقة والحرارة في إستقبال السّائح .
7. **المكان الجغرافي:** حيث كلما كان المكان الجغرافي ذو خصائص تميزه عن غيره كلما دفع إلى التشجيع لإقامة مناطق سياحية.

ثانيا:آلية الوصف والشكل

تعتمد السّياحة البيئية اعتمادا رئيسيا على الموارد الطبيعية حيث تكون هناك موارد بيئية مناسبة وهي موارد تحتاج إلى تحديد ووصف وقياس وتحليل وإيجاد وسائل إستفادة منها وهذه الموارد لا تكاد تخلو منها منطقة من المناطق حيث يلاحظ أن هذه الموارد النادرة هي التي تشكل المحور

الرئيس للمقصد السّياحي البيئي وللمشروعات السّياحية في مجالاتها المتعددة الخاصة حيث يتم الإستفادة من موارد البيئة ومن إمكانات الطبيعة التي تتوفر في المكان.

ثالثا:آليات التحليل والدراسة

وهي تلك الآليات التي تهتم بالمكونات الجزئية والعناصر الفرعية التي يتكون منها المقصد السّياحي البيئي وتحليل أوجه العلاقات المتشابكة والمتداخلة والتأثير المتبادل بين الجزء المكوّن وبين الكلّ المسيطر وعادة ما تتعامل آليات التحليل والدراسة مع حسابات دقيقة لكل منها حيث منها حسابات النتائج الكلية والنتائج الفرعية لكل عنصر من العناصر المشكلة للمقصد السّياحي بالشكل الذي يساعد على رسم طبيعة المقصد السّياحي.

ويساند آليات التحليل والدّراسة آليات زيادة الحركة الاستيعابية للحركة السّياحية مثل آليات توفير البنية الأساسية التحتية مثل مشروعات الطرق والمطارات والموانئ وخطوط الاتصال والكهرباء والمياه والغاز... إلخ، ومشروعات البنية الفوقية مثل بناء الفنادق والمطاعم وأماكن التسلية والترفيه ،كما ترتبط أيضا بأماكن المشتريات وما يحتاج إليه السّائح من سلع وخدمات وأفكار أثناء ممارسته للسّياحة البيئية.

رابعا:آليات التنبؤ والتوقع

وهي آليات تعمل على رسم صورة المستقبل، سواء من حيث فواعل العرض أو آليات الطلب ومقدار الفجوة القائمة بينهما وهل هي فجوة موجبة، أي أن الطلب أكبر من العرض، أم أنها سالبة حيث يكون العرض أكبر من الطلب واتجاهات وتطور هذه الفجوة وهل هي في ازدياد أم هي في تناقص وبالتالي فإنها تحتاج إلى :

- فهم القوى المؤثرة على عوامل العرض السياحي البيئي.
- فهم القوى المؤثرة على فواعل الطلب السياحي البيئي وتحليل ودراسة وبحث عناصر كل منهما وكيف يمكن الاستفادة منها وكيف يمكن تطوير العرض السّياحي لتلبية احتياجات الطلب السّياحي وهي عمليات تتصل باتجاهات وتفضيلات السّائح في المستقبل والاستعداد لها مبكرا ومن تم يتم تنفيذ ما انتهت إليه دراسات التوقعات والتنبؤ في إقامة مشروعات السّياحة البيئية من أجل مقابلة احتياجات السّائح وإشباع رغباته الحالية أو المستقبلية ومن ثم يتأكد ضمان استمرار تعاقد وتعامل السّائح مع الشركات السّياحية البيئية في البرامج السّياحية التي تنظمها .

خامسا: آليات الضبط والتحكم

وهي من أهم الآليات التي تتصل بالمحافظة على صحّة وسلامة المقصد السّياحي البيئي وذلك من خلال ضبط الأداء الحيوي البيئي وعدم السّماح بحدوث اختلالات بيئية واسعة وهي آليات تسمح بتحسين الأداء وذلك بالمحافظة على اتجاهه وضبط حركته وفي عدم السّماح بأي هدر وإفساد أو الابتعاد عن قوى التوازن البيئي الطبيعي... إلخ، وهي آليات فاعلة خاصة أن آليات الضبط والتحكم بطبيعتها ارتقائية مهمتها الرئيسية المحافظة على قوى الدفع البيئي التي تحمي البيئة من مخاطر التلوث البيئي.

تعمل المقاصد السّياحية على الإستفادة الكاملة من هذه الآليات بل وتفعيل دورها في تحقيق الصّحة والسلامة البيئية، خاصة مع إعتبار أن السّياحة البيئية هي سّياحة مستدامة وتحتاج عناية فائقة من أجل ضمان إستدامتها و ذلك باعتبار أن السّياحة البيئية كنشاط يرتبط بعناصر الجمال الطّبيعي، وإذا حدث أي اختلال أو هدر بيئي في المقصد فإن هذا المقصد سوف يفقد كامل عناصر الجذب السّياحي.

المطلب الثالث: منظومات السّياحة البيئية

تعدّ البيئة الطّبيعية في صورتها النقية من أعلى المنظومات كفاءة وعملا وهي تعمل بصورة آلية لإصلاح أي خلل يصيبها، كما أن نشاط السّياحة البيئية وما يحققه من عائد مزدوج اقتصاديا وبيئيا يخلق منظومة تفاعلية إستهدافية قائمة على التوازن الحيوي الطّبيعي سواء بين الإنسان والحياة البرّية والبحرية والجوّية....إلخ، أو بين التّفاعل الذاتي بين سائر المخلوقات داخل البيئة البرّية والجوّية والمائية ومن خلال هذا نجد أن المنظومات التفاعلية للسّياحة البيئية مكونة من خلال عناصر هي[1]:

أولا: مدخلات منظومة السّياحة البيئية.

لابد لأي نشاط اقتصادي من مدخلات حتى يمارس وظائفه على أكمل وجه وعادة ما تكون

1- عبد العزيز بن حامد أبو زناده، اقتصاديات المحافظة على البيئة وأهمية السياحة البيئية فيها، ندوة حول الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي،14 أوت 2003، ص 05 .

هي عناصر الإنتاج التي يحتاج إليها وبالتالي فإن هذه المدخلات لمنظومة السّياحة البيئية هي:

1. عنصر الأرض: ويعبّر هذا العنصر على الحيّز والموقع الجغرافي الذي ستتم ممارسة نشاط السّياحة البيئية فيه ويعد حسن اختيار المكان من أهم العناصر التي تعمل علي نجاح السياحة البيئية، سواء لارتباط المكان وعناصره بالبيئية الصحية النظيفة أو لاعتبارات الراحة أو التمتع أو ممارسة الأنشطة التي سيقوم بها السّائح الفرد أو المجموعات السّياحية قليلة العدد في إطار برامج السّياحة البيئية.

2.عنصر الأفراد: لا يقتصر عنصر الأفراد على العاملين فقط في السّياحة البيئية بل يتجاوز عنصر الأفراد هؤلاء العاملين إلي جميع المتّصلين بالسّائح ،سواء عبورا أو تزامنا أو تعاملا ومن ثم فإن قدرة هؤلاء الأفراد ورغبتهم في نجاح المشروع السّياحي البيئي سوف تساعد على جعل سلوكهم إيجابيا اتجاه كل من السائح الضيف واتّجاه المنتجع السّياحي البيئي أيضا ،حيث يقوم الأفراد بالدّور الرّئيسي في جعل البرنامج السياحي ناجحا ،خاصة في مجال حسن استقبال السّائح ومعاملته، ومرافقته إلي أماكن الزّيارات البيئية ،وفي مجال إشباع حاجات ورغبات السّائح وفي مجال تعليمه وتثقيفه بيئيا وهو ما يحتاج إلى التأكّد من توفر الخصائص والصّفات التالية في الأفراد:

- حسن التّأهيل العلمي؛
- حسن الشّكل والمظهر العام للفرد؛
- حسن التّدريب والإلمام بالمعلومات البيئية؛
- حسن إدارة الحوار ومهارة الإتصال؛
- التّصرف بالشّكل المناسب في كافة المواقف.

3. عنصر رأس المال: لا تحتاج السّياحة البيئية إلى رأس مال كبير بل هي تعتمد إعتمادا كبيرا على ما هو متوفر من موارد في الطبيعة بصفة عامة وفي المنطقة التي تمارس فيها الأنشطة السّياحية بصفة خاصة ومن ثم فإن إقامة المشروع السّياحي البيئي لا يكلف كثيرا.

4. عنصر الإدارة السياحية : وهو أحد أهم عناصر المدخلات لمنظومة السّياحة البيئية، حيث تحتاج هذه المنظومة إلى إدارة سّياحية واعية ومحترفة ولديها الخبرة والمعرفة والعلم والدراية سواء بفنون ومهارات الإدارة العلمية أو الجوانب المختلفة للنشاط السّياحي البيئي وكلما كانت هذه الإدارة واعية ومدركة لكافة جوانب السّياحة البيئية كلما كانت مشجعة ومحفزة على تطوير عناصر جاذبية المكان السّياحي البيئي المراد زيارته وزيادة الإقبال عليه خاصة مع نمو وإتساع إهتمام العالم بسّياحة الأماكن التي تقام فيها المنتجعات البيئية فإن هذه الإدارة تعمل على تنمية السلوكيات الإيجابية للعاملين في

المشروع السّياحي، كما أن وجود الإدارة ذات العناصر المؤهّلة والمدرّبة والمحترفة والقادرة على حسن القيام بعمليات التخطيط، التنظيم، التوجيه، التنسيق والمتابعة تعدّ من أهمّ العوامل الإيجابية لنجاح السّياحة البيئية.

5. التكنولوجيا: حيث تعد من العناصر الهامّة للمدخلات فالسّياحة البيئية تحتاج إلى تكنولوجيات ذات مواصفات خاصة تتفق وتتوافق مع متطلّبات البيئة وتحافظ على جمالها وحيويّتها، حيث أن التكنولوجيا وبصفة عامة تعبّر عن الأساليب المتّبعة والمستخدمة في النّشاط، فإن تكنولوجيا السياحة البيئية تعتبر نوعا خاصا جدا من التكنولوجيا التي تعنى بالحفاظ على البيئة فهي تعمل على:

- إيقاف ومنع أية أساليب تؤدي إلى التلوث البيئي؛
- تقليل إستهلاك المياه والطاقة و انبعاث الغازات؛
- تنقية الهواء والماء والتربة من أي تلوث؛
- تحسين قدرة البيئة على إستعادة توازنها الحيوي ومعالجة التلوث الذي يحدث؛
- توفير أدوات توليد الطاقة المتجددة التي تعتمد على الرياح، الشمس.... إلخ.

ثانيا: نظام تشغيل منظومة السّياحة البيئية

يعد نظام التشغيل المسؤول الأول عن التدفّق السّياحي وكذلك عن حماية البيئة والمحافظة على صحّتها وسلامتها ويقوم نظام التشغيل على عدة عناصر أساسية:

1. وجود مؤسسات ومنظمات وإدارات ومصالح حكومية وجمعيات تهتم بشؤون البيئة بصفة عامة وبالسّياحة البيئية بصفة خاصة وتقوم بممارسة دورها بكفاءة خاصة في مجال منح التراخيص ومتابعة الأنشطة ومراقبة ما تقوم به شركات السّياحة ومدى توافقها مع المقررات البيئية واعتبارات السّياحة البيئية وإجراءات البحوث والدّراسات البيئية ما يعمل على الإستفادة من نتائجها في حماية البيئة .
2. وجود مجموعة من القوانين والتشريعات والقواعد والإجراءات والضّوابط التّي تعمل على حماية البيئة من أيّ تلوث وتعمل على الحد من مصادره وفي الوقت ذاته تضع الإطار العام الذي يتحكم في أنشطة وممارسات السّياحة البيئية خاصة أن وجود مجموعة متكاملة من القوانين والتشريعات ومن القرارات الإدارية المنظمة والملزمة والواجبة الإحترام والإتباع تساعد على تحسين ثقافة الإلتزام البيئي.
3. وجود مؤسسات نشر الثقافة البيئية وأجهزة الإعلام البيئي وحماية البيئة والحفاظ عليها وتجنّب أية آثار سلبية قريبة أو بعيدة المدى و التي تؤدي إلى ظهور سلوكيات عشوائية

أو نشر ثقافة عدم الإلتزام أو عدم الإهتمام بالبيئة وعدم الإنضباط البيئي فضلا عن زيادة وعي الشعوب بقضايا البيئة وبأهمية تحقيق الصّحة والسّلامة البيئية.

4. وجود سياسات بيئية عامة جيدة للتنسيق والعمل على توحيد وتقوية الجهود المختلفة في مكافحة التلوث البيئي.

ثالثا : مخرجات منظومة السّياحة البيئية

تقوم منظومة السّياحة البيئية بتقديم العديد من المخرجات ترتبط فيما بينها، كما نرى أن هذه المنظومة منظومة كثيرة المخرجات ومتعددة المنتجات سواء كانت منتجات سّياحية بيئية مربحة أو كانت عمليات بناء فكر سّياحي بيئي متقدّم يقود إلى تشكيل وعي سّياحي إرتقائي لدى كل من السّياح وممارسي العمل السّياحي وإيجاد إهتمام ثقافي بالسّياحة البيئية وفي الوقت ذاته تقوم بتحقيق قيمة مضافة وعائد ومردود يساعد على إستمرار وديمومة مشروعات السّياحة البيئية بإعتبارها السّياحة المستمرة والمستدامة حيث يمكن إيجاز مخرجات منظومة السّياحة البيئية في الشكل التالي:

الشكل رقم(13): مخرجات منظومة السياحة البيئية

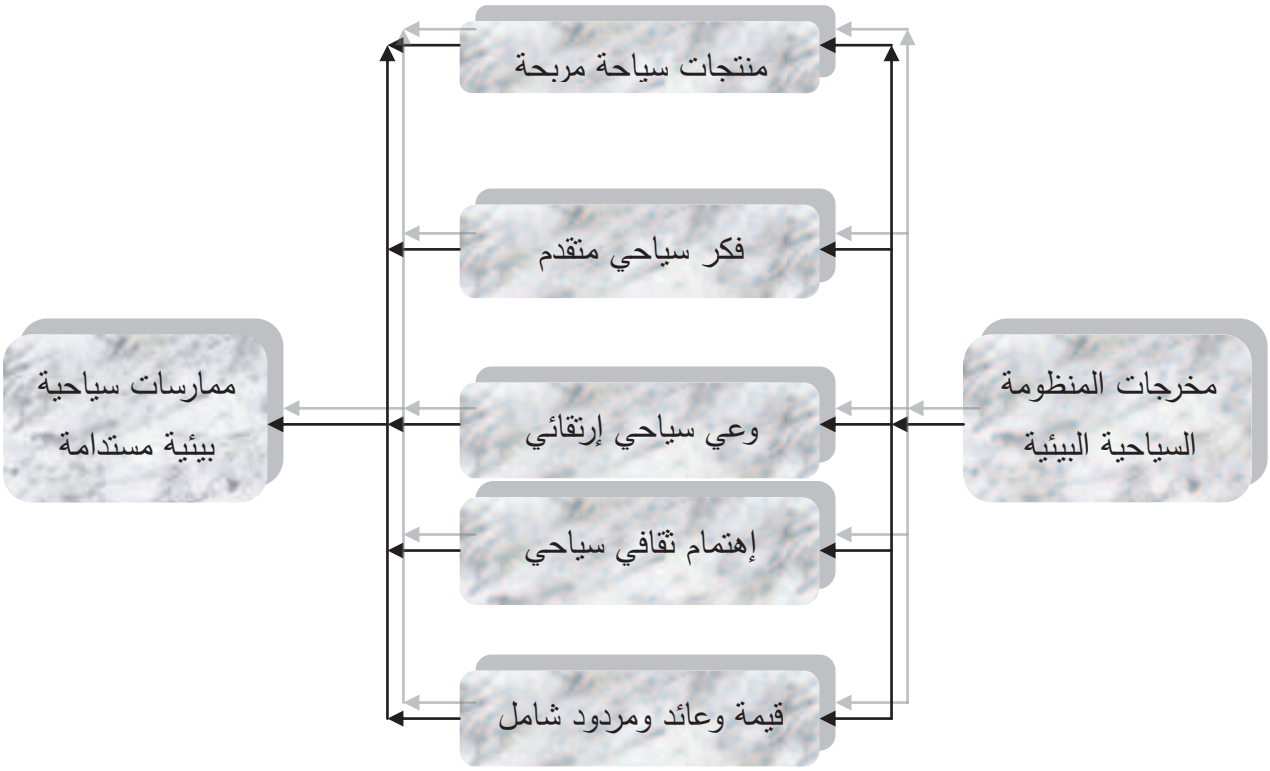

المصدر: محسن أحمد الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص251.

ومن هنا فإن مخرجات المنظومة السّياحية البيئية لا تقف عند حدود البرامج السّياحية الناجحة وإنما تمتد إلى كافة نواحي الحياة والصّحة البيئية، ليس فقط لما يتصل بها من فوائد ومزايا بيئية ولكن أيضا لما تحققه من فوائد ومزايا إقتصادية وإجتماعية وثقافية للمجتمع الذي تمارس فيه، فالسّياحة البيئية تجنّب المجتمع أية أضرار سلبية تنتج عن التلوث البيئي وتعمل على معالجة هذا التلوث على المدى القصير والطويل.

المطلب الرابع: مستقبل السّياحة البيئية

يتوقف مستقبل السّياحة البيئية على قدر الإهتمام بالدّراسات المستقبلية للعمل السّياحي البيئي وتتمثل هذه الدّراسات في[1]:

1. دراسات إقامة السّياح وأشكال الإقامة التي يفضّلونها وما يتصل بها من تجهيزات داخلية وخارجية سواء من حيث تصميم الغرف ومحتوياتها وتصميم الخدمات التي يقدّمها مكان الإقامة.

[1] –نبيل الروبي، مرجع سبق ذكره، ص 89 .

2. دراسات فيما يخص الإطعام وما يتم تقديمه للسّياح في المركز السّياحي ومدى توافقه مع أذواق وإحتياجات كل منهم.
3. دراسات البرامج السّياحية وما تشمله من الأنشطة السّياحة التي تضاف إلى النّشاط السّياحي البيئي بشكل مستمر.
4. إجراء دراسات وبحوث السوق السّياحية بشكل عام والسّياح ة البيئية بشكل خاص وما يضاف إلى أنشطتها من مستجدّات.

لقد خلقت دراسات المستقبل لقطاع السّياحة البيئية فكرا وثقافة ومنهجا وأوجدت عملا وأنشطة ومجالا قابلا للحياة والنمو و التوّسع... إلخ، ليس باعتبار هذا القطاع وظيفة إقتصادية ذات عائد ومردود إقتصادي، لكن أيضا باعتباره قطاعا يقوم الإبتكار فيه بدور هام في تطويره وفي الوصول إلى مجالات غير مرتادة وأنشطة غير معروفة إلى غير ذلك ، كما أن هذه الدّراسات أصبحت أيضا قائمة على العلم والمعرفة والخبرة تضم إليها العديد من العلوم والخبرات والمعارف لتصب جميعا في أنشطة السّياحة البيئية حيث تعمل على:

أ. دراسات الإبداع الجديد الذي لم يعرف من قبل من عناصر الجذب السّياحية.
ب. دراسات الإبداع في تقديم ما هو قائم ولكن بدرجات عالية جدا من الجودة خاصة بالنسبة للبرامج السياحية البيئية.
ج. دراسات التحسين لما هو قائم بالفعل من خدمات و أنشطة سّياحية بيئية.
د. دراسات التطويرالذي لم يتم التوصل إليه وتحويله إلى الأفضل والأحسن.
هـ. دراسات التجديد والاحتفاظ بما هو قائم صالحا للاستخدام والاستعمال وإجراء الصيانة الدّورية الوقائية له.

ومن خلال هذه الدراسات وغيرها يتم تحقيق الارتقاء بالمقصد السّياحي البيئي وبالمنتجع السّياحي البيئي، سواء بالدفع الذّاتي للعاملين أو بالضّغط الخارجي للمتعاملين معهم ومن ثم فإن دراسات المستقبل للمشروعات السّياحية البيئية دراسات متّصلة ومتواصلة تقوم بتفعيل الوقت من أجل الحفاظ على البيئة وجعل السّياحة أكثر استدامة.

أولا : أهداف دراسات مستقبل السّياحة البيئية

هناك ثلاثة أهداف لدراسات مستقبل السّياحة البيئية هي[1]:

1. **هدف إعلامي تشجيعي:** يتم من خلاله زيادة وعي الجماهير بنشاط السيّاحة البيئية وتثقيف الأفراد وتعريفهم بأهمية ممارسة السيّاحة البيئية وبالجوانب المرتبطة بها.
2. **هدف إجرائي:** من خلال تشجيع أفراد المجتمع على المشاركة في أنشطة السّياحة البيئية ودفع مجتمعاتهم المحلية وحثهم على الاهتمام بهذا النّشاط وإعطائه أولوية متقدمة في سلّم الاهتمامات وتوفير الإمكانات اللاّزمة لذلك.
3. **هدف مادي:** يتّصل بالعائد والمردود والدّخل المتولد عن النّشاط السّياحي البيئي والمكاسب والمنافع الأخرى التي يمكن تحقيقها عن طريقه بالشكل الذي يضمن استمرار هذا النّشاط ومن خلال هذه الأهداف الثّلاثة يتم الوصول إلى اقتراحات محدّدة لمشروعات السّياحة البيئية، يتم توظيفها جيدا مع تحديد المكان الذي يقترح تنفيذها فيه ومبررات اختيار هذا المكان وعرض المزايا التي يتمتع بها كمنتجع سّياحي بيئي، خاصة السّمات الطّبيعية والخصائص الحضارية والتّراث الثّقافي وتقديم عرض تخطيطي عام للمشروع والمواد والعناصر البيئية المستخدمة في بنائه وتفاصيل وطريقة البناء ونموذج المشروع السّياحي البيئي المقترح وتقدير أولي لتكلفة تنفيذ هذا المشروع.

ثانيا: ضرورة دراسات المستقبل للسّياحة البيئية

إن دراسات المستقبل أصبحت لازمة لأجل[2]:

1. تحديد فرص الاستثمار في القطاع السّياحي البيئي وتشخيصها جيدا وتحديد مدى أهمية انتهاز هذه الفرص واستثمارها جيدا والحصول على عائد مناسب منها.
2. تحديد مجالات مزايا تنافسية تتميز بها المقاصد السّياحية البيئية عن غيرها من المقاصد ووسائل زيادتها وتنميتها.
3. تحديد أشكال الاستثمار المستقبلي في السّياحة البيئية سواء في مجال إنشاء المحميات الطّبيعية أو في مجال إنشاء المنتجعات البيئية أو إنشاء وتطوير مشروعات السّياحة البيئية المختلفة.
4. تحديد خرائط السّياحة البيئية ومشروعاتها المستقبلية وإيجاد الرّوابط التي تصل بين هذه المشروعات بعضها ببعض .

(1)(2) – محسن أحمد الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص ص 288–290 .

5. تحديد أساليب تنمية وتطوير الأماكن السّياحية البيئية، خاصة فيما يمس جانبين رئيسين هما:
   - **الجانب الأول** : تنمية العائد والمردود على رأس المال المستثمر الأمر الذي يضمن دخلا يسمح بتغطية التكاليف وتحقيق أرباح وضمان إستمرار المشروع.
   - **الجانب الثاني:** تنمية العائد والمردود البيئي في شكل إصلاح آليات البيئة وزيادة قدرة المحميات الطبيعة على توفير الحماية والرعاية للكائنات التي تعيش فيها وصيانة الموروث البيئي للأجيال القادمة.

ومن هنا فإن تنمية السياحة البيئية تدور حول عدة محاور تظهر لنا في الشكل التالي:

الشكل رقم(14): محاور تنمية السياحة البيئية المستقبلية

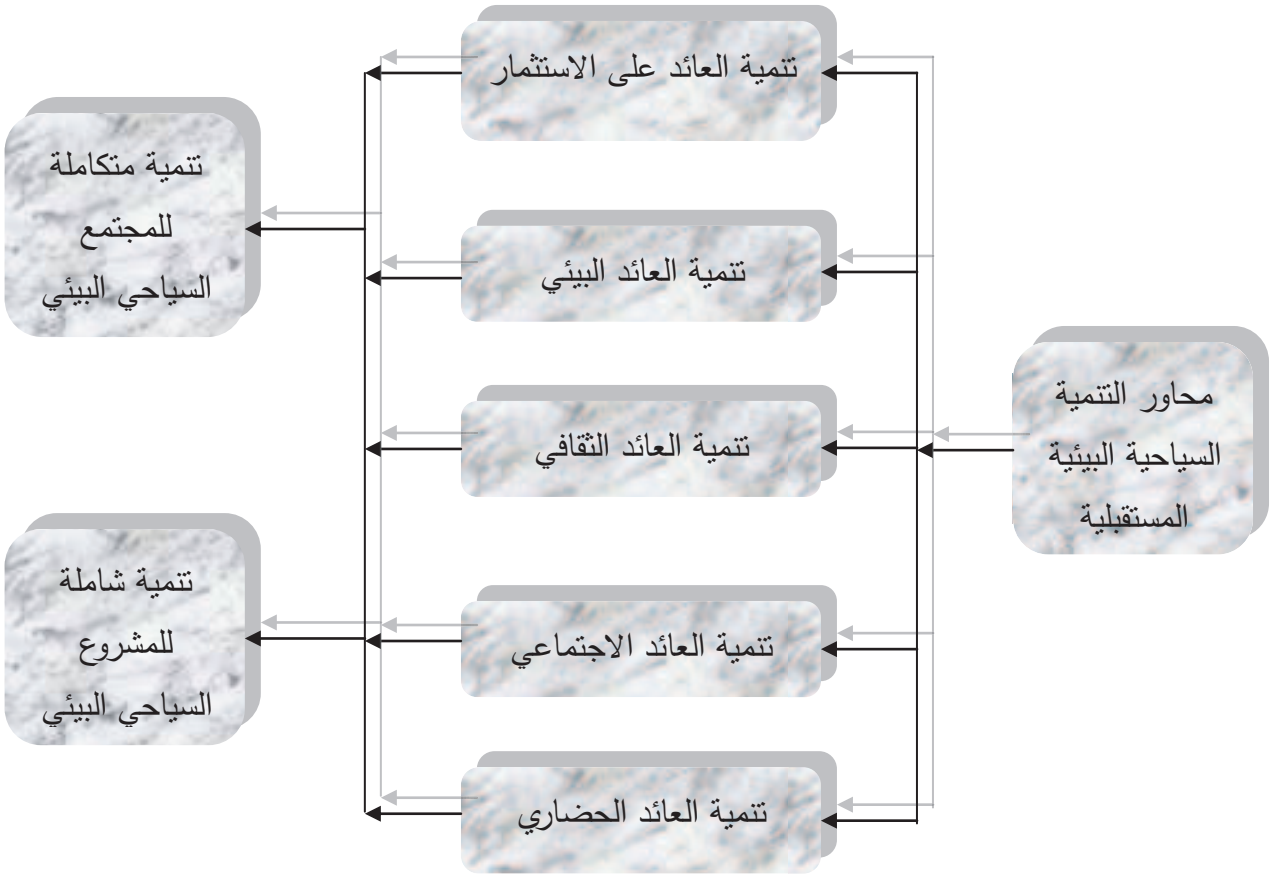

المصدر:محسن أحمد الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص 291.

تعمل الدّراسات المستقبلية للسّياحة البيئية على اكتشاف الفرص الجيدة لإقامة المحميات وتحديد هذه الفرص بشكل جيد وذلك برسم خرائط وخطط وبرامج استثمار وبناءا على ذلك يتم إجراء

عمليات تكامل وتطوير وتنمية للعائد والمردود سواء كان عائدا ماديا أو عائدا بيئيا أو عائدا ثقافيا للسائح البيئي أو تنمية فعّالة للعادات والتقاليد الاجتماعية أو زيادة العائد الحضاري[1].

إن رسم التصوّرات المستقبلية ووضع خطط لتنفيذها وتحقيقها على أكمل وجه يقع على عاتقنا مشتركين في هذا العمل بدون استثناء إذا أردنا صناعة مستقبل واعد للسياحة البيئية.

خلاصة

[1] – عبد العزيز حامد أبو زنادة، مرجع سبق ذكره، ص 13 .

من خلال ما تم استعراضه في الفصل الثاني يتضح لنا أن التنمية المستدامة باتت ضرورة حتمية تمليها متطلبات الحياة ولما يحدث اليوم من تجاوزات جّراء العمل الإنساني الغير الرشيد وهذا ما يدفعنا إلى الاهتمام بمختلف القطاعات كل على حدا وباعتبار أن قطاع السياحة يلعب دورا أساسيا في بعض الاقتصاديات باعتباره قطاع خصبا قابلا للنمو إن استغلت المقومات المختلفة للبلد وبالتالي وجب انتهاج إستراتيجية تنمية سياحية مستدامة تعمل على المحافظة القطاع نفسه والإسهام في تحقيق التنمية المستدامة بشكل عام، ذلك أن الحفاظ على المقومات التي يعتمد عليها القطاع وخاصة ما يمثل الجانب البيئي الذي يعتبر مشكل يهدد أغلب البلدان التي تستغل هذا القطاع بدون المراعاة لهذا الجانب حيث أصبحت المقاصد السياحية تعاني زوال الخيرات الطبيعية بسبب الممارسات اللأخلاقية والسلوكات المشينة والسياسات الغير المراعية لمستقبل القطاع ولعل من أهم أنواع السياحة التي شأنها أن تعمل على المحافظة على البيئة وإعادة التوازن البيئي نجد السياحة البيئية حيث نرى أن دعائمها تتوطد يوما بعد يوم سواء من حيث الوعي بها أو من حيث الإدراك لمفهومها،ذلك أن علاقتها أصبحت وطيدة بالتنمية المستدامة وبالتالي وجب إعطاءها الاهتمام اللازم والعمل على التوعية نحو هذا الاتجاه الذي يرمي إلى تحقيق تنمية سياحية مستدامة.

الفصل الثالث

دراسة حالة القطاع السياحي

بولاية غرداية

تمهيد

تعتبر ولاية غرداية من بين أهم المناطق السياحية في الجزائر فهي تقع في موقع يتوسط الولايات الجنوبية كأدرار، ورقلة، الأغواط، تمنراست، الجلفة وباعتبار أن القطاع السياحي أحد دواليب التنمية وذلك لما يحتوي عليه من عوامل تعمل وتساهم على تنشيط جميع المجالات، فقد أعطي لهذا القطاع في الولاية إهتمام خاص حيث إنعكس ذلك على التدفق السياحي بالمنطقة سواء الأجانب أو الجزائريين وذلك بحكم المنطقة مصنفة دوليا ك تراث عالمي نظرا للطابع المعماري الخاص بالمنطقة من قصور ومنازل وساحات وأسواق ...إلخ ، بالإضافة إلى وجود حمامات معدنية تلقى إقبالا معتبر من السياح إلى جانب الكثبان الرملية والمناظر الجذابة هذا ما جعل الإستثمار السياحي يعرف تطورا ملحوظا من أجل إعطاء دفع لإستغلال الإمكانات بالمنطقة وبالتالي العمل على تلبية حاجات الطلب السياحي المتزايدة إلا أن هذا القطاع لن يؤدي دوره الحقيقي إلا إذا عمل على تحقيق تنمية مستدامة تعمل على إستمراره والمحافظة على الموروثات المختلفة للمنطقة ومنه فإنه تم التطرق إلى العناصر التالية في هذا الفصل:

- **المبحث الأول:** نظرة عن السياحة بولاية غرداية وهياكلها الأساسية.
- **المبحث الثاني:** الإمكانيات والاستثمار السياحي بولاية غرداية.
- **المبحث الثالث:** السياحة والتنمية المستدامة في ولاية غرداية.

المبحث الأول: نظرة عن السياحة بولاية غرداية و هياكلها الأساسية

نتعرض في هذا المبحث لإطلالة عن ولاية غرداية وذلك من خلال موقعها وإعطاء لمحة تاريخية عن الولاية والجذور التاريخية لها بالإضافة إلى التطرق إلى المنشآت القاعدية والمرافق السياحية التي تعتبر من العناصر الأساسية للاستقطاب السياحي حيث أن الموارد السياحية وحدها لا تكفي لتفعيل النشاط السياحي وإنما يبقى ذلك مرتبط بهذين العنصري ن إضافة إلى عناصر أخرى ترتبط بالنشاط بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

المطلب الأول: تقديم عن ولاية غرداية

ستكون لنا في هذا المقام إطلالة على ولاية غرداية، بتقديم بطاقة فنية تبرز مختلف الخصائص التي تميزها، من خلال معطيات عن الموقع ثم نعرض عن الجذور التاريخية للمنطقة وسكانها.

أولا: الإطار الجغرافي لولاية غرداية.

تقع ولاية غرداية شمال صحراء الجزائر، وتتربّع على مساحة 86105 كلم² وتقع بين خطّي العرض 80 ° 23º و33°20 ° شمالا، وبين خطي الطول 0°40 و20°2 ° شرقا. ويبلغ امتدادها من الشمال إلى الجنوب 450 كلم، ومن الشرق إلى الغرب من 200 إلى 250كلم. وترتفع عن مستوى سطح البحر في المتوسّط بـ468م[1].

يحدّها من الشمال: ولاية الأغواط والجلفة ،من الشرق: ولاية ورقلة، من الغرب: ولاية أدرار والبيض ومن الجنوب: ولاية تمنراست، وتبعد مدينة غرداية عن مدينة الجزائر مسافة 600كلم، وعن مدينة الجلفة 300كلم، وعن مدينة الأغواط 200كلم، وعن مدينة ورقلة 200 كلم، وعن أدرار 800كلم، وعن مدينة تمنراست 1200كلم .

مناخ المنطقة صحراوي جاف، المدى الحراري واسع بين الليل و النهار وبين الشتاء والصيف. تتراوح درجة الحرارة شتاءا بين 1 و 25 درجة و بين 18 و48 درجة صيفا، يعتدل الجو في فصلي الربيع و الخريف وتصفو السماء غالب أيام السنة، كما أن معدل سقوط الأمطار حوالي 60 ملم سنويا غالبها في فصل الشتاء. وتهب على المنطقة رياح شمالية غربية باردة في الشتاء وجنوبية غربية محملة بالرمال في الربيع وفي الصيف جنوبية حارة تعرف بالسروكو.

[1]– دليل ديوان حماية واد ميزاب وترقيته، (د.ت).

وتتشكل ولاية غرداية من 13 بلدية هي غرداية، بريان، الضاية، القرارة، بنورة، منصورة، العطف، حاسي لفحل، متليلي، المنيعة، سبسب، حاسي القارة، زلفانة[1]

ثانيا: الإطار التاريخي لولاية غرداية.

إن التراث الأثري والثقافي يمثل أهمية علمية وتاريخية كبيرة من الناحية الجماعية وكذا الثراء الفني الذي يعتمد على جمع الآثار الموروثة من أسلافنا مرورا بمختلف الحضارات حتى الفترة الحالية ويمثل التراث كنزا تاريخيا وحضاريا و فنيا.

عصر ما قبل التاريخ:

عرفت عدة مناطق من ولاية غرداية حضارات تعود إلى عهد ما قبل التاريخ وبالتحديد إلى فترة العصر الحجري الحديث وهذا من خلال الاستكشافات الأثرية التي تم العثور عليها والمتمثلة في بعض الصناعات الحجرية وبعض المعالم الجنائزية في كل من مواقع المنيعة ومتليلي ومنطقة قارة الطعام بنواحي مدينة بنورة، كما تم العثور أيضا على العديد من النقوش الصخرية على ضفاف سهل وادي ميزاب في كل من انتيسة ومومو ببني يزقن ومنطقة بابا لسعد ومرماد بغرداية ومنطقة بن هيكل بضاية بن ضحوة ومنطقة سيدي امبارك ببريان، وفيما يخص تاريخها فإن أغلبها يعود إلى حوالي 5000 سنة قبل الميلاد وبالتحديد إلى فترة الليبيكوبربرية.

كما أن الهضاب التي تشرف على مدينة المنيعة من الناحية الشمالية، غنية ببقايا تتمثل في أدوات تعود إلى حقبة معينة من التاريخ القديم (سهام، سواطير)، ووجود مناطق أثرية لبعض الكتابات التي تؤكد أن جماعات بدائية سكنت مغارات كانت موجودة بهذه المنطقة.

أولى الاكتشافات في هذا الشأن في منطقة واد مزاب ترجع إلى حوالي خمسين سنة خلت، وقد حدد موقعها في نواحي مليكة وغرداية وكذا في منطقة القرارة فقد تم العثور على أثار إنسان ما قبل التاريخ بالمنطقة من خلال ما عثر عليه الأستاذين: Pierre Roffo ثم Abonneau Joel من صناعات حجرية ,معالم جنائزية، وبعض النقوش الصخرية المنتشرة عبر ضفاف سهل واد ميزاب يعود تاريخها إلى حوالي 5000 سنة قبل الميلاد وأقدمها يعود إلى العهد الباليونتولوجي الوسط.

العصر الوسيط

[1]– مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية غرداية ، الدليل الإحصائي للولاية 2006.

بعد سقوط تهرت عاصمة الدولة الرستمية سنة 909 م، هاجر الإباضيون إلى منطقة سدراتة بورقلة فخلدوا فيها حضارة استلهمت كتابات الرحالة والمؤرخين، ارتحل الإباضيون بحثا عن الاستقرار إلى منطقة وادي مزاب التي عرفت تجمعات سكنية اندثر معظمها ومن القرى المندثرة التي احتفظت ببعض أطلالها:

- قرية تلزديت (قرية الصوف) قرب سد مدينة العطف؛
- قرية أولاول: بواحة العطف؛
- قرية اغرم نوداي: أسفل قصر مليكة 1004م؛
- قرية اغرم بابا السعد: المشرفة على غرداية.

استطاع الإباضيون أن يضعوا اللبنات الأولى لإرساء حياة حضارية جديدة فأنشئوا خمسة قرى عبر كامل سهل وادي مزا ب وذلك خلال ثلاثة قرون ونصف من القرن الحادي عشر إلى القرن الرابع عشر ميلادي بالرغم من قساوة الطبيعة وقلة الإمكانيات، وهذه القصور لا تزال قائمة إلى اليوم وهي على التوالي: تاجنينت(العطف)، آت بنورة، تغردايت (غرداية)، آت يسجن (بني يزقن)، أتمليشت (مليكة). وخارج إقليم وادي مزاب تم تأسيس قصر المنيعة خلال القرن العاشر للميلاد وقصر متليلي خلال القرن الرابع عشر للميلاد، وقصري بريان والقرارة خلال القرن السابع عشر للميلاد.

الفترة الإسلامية:

وكانت تعرف المنطقة فيها ببادية بني مصعب وكان سكانها يغلب عليهم طابع البداوة والبساطة ويمتاز هذا العهد بأن سكان أرض الشبكة اعتنقوا الإسلام ببساطة، وحافظو على نظام حياتهم كشعب يعتمد على تربية المواشي بالدرجة الأولى وعلى الزراعة الموسمية بالدرجة الثانية.

حيث تم استكشاف بعض الحفريات الأثرية من قبل عالمة الآثار: Margaret Van Berchen خلال بداية الخمسينات والتي أظهرت العديد من مآثر الإباضية لاسيما في المجال المعماري.

المطلب الثاني: المنشآت القاعدية للنقل والأسفار

أولا: هياكل النقل والمواصلات:

هي إحدى المميزات الضرورية لإقامة أي استثمار سياحي، وبدونها لا يمكن الحديث عن

الصناعة السياحية فالنقل عنصر مدمج في النظام السياحي ونظرا لموقعها على الطريق الوطني رقم واحد الذي يربط الشمال بالجنوب وكونها في مفترق الطرق جعل منها منطقة ذات أهمية سياحية حيث يلعب فيها النقل دورا هاما، وينقسم النقل إلى قسمين النقل البري والنقل الجوي.

1- النقل البري.

يشمل على الخطوط التالية:

08 خطوط وطنية هي: متليلي الجزائر -غرداية البيض- غرداية تمنراست- المنيعة ورقلة – غرداية بسكرة – غرداية إليزي- غرداية وهران – غرداية‌قسنطينة.

06 خطوط محلية: غرداية واد نشو- غرداية متليلي الجديدة – متليلي المنيعة – ضاية بن ضحوة بوبريك – القرارة بريان- غرداية حي رزاق العطف.

03 خطوط حضرية: سيدي اعباز- القرطي ، غرداية – قصر بني يزقن، سيدي اعباز – بن سمارة.

03 خطوط ريفية: الضاية -سيدي بلقاسم ، بني يزقن- أنتسية ، بريان – لروي.

2- النقل الجوي.

يوجد على مستوى ولاية غرداية مطارين.

- **مطار غرداية النوميرات مفدي زكرياء:** مصنف من الدرجة(أ) وهو مطار دولي ويبعد عن مقر الولاية بـ: 20 كلم يحتوي على مايلي :
  - مدرج رئيسي أبعاده: 3100م60x م مجهز بالإنارة الضوئية الليلية بإمكانه استقبال طائرات ذات حمولة كبيرة.
  - مدرجين ثانويين: 2400م 20xم.
- **مطار المنيعة الجهوي:** مصنف من الدرجة (ب) يقع على بعد 02 كلم من مدينة المنيعة يحتوي على مايلي:
  - مدرج رئيسي 3000م x 45م.
  - مدرجين ثانويين 1800م x 45م.

- طريق للسير 559م x 25م.
- حظيرة 350م x 80م.

3- شبكة الطرقات:

أ- الطرق الوطنية

حيث يمكن عرضها في الجدول التالي:

الجدول رقم(03):الطرق الوطنيةالمرتبطة بالولاية

الطريق الوطني	الطول	الملاحظة
الطريق الوطني رقم 01 الجزائر – تمنراست	من العلامة الكيلومترية 520 إلى العلامة الكيلومترية 065 = 545 كلم	ملبسة على عرض 07م
طريق الوطني رقم 49 غرداية – ورقلة	من العلامة الكيلومترية 0 كلم إلى العلامة الكيلومترية 70 = 200 كلم	ملبسة على عرض 07م
طريق الوطني رقم 51 المنيعة – تيميمون	من العلامة الكيلومترية 0 كلم إلى العلامة الكيلومترية 136 = 136 كلم	ملبسة على عرض 07م

المصدر: مديرية النقل لولاية غرداية

ب- الطرق الولائية

حيث يمكن عرضها في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): الطرق الولائية

طريق ولائي	الطول	الملاحظة
الطريق الولائي رقم 33 بريان – القرارة	من العلامة الكيلومترية 0 كلم إلى العلامة الكيلومترية 120 = 120 كلم	ملبسة على عرض 07م

طريق الولائي رقم 105 غرداية – العطف	من العلامة الكيلومترية 0 كلم إلى العلامة الكيلومترية 6.5 = 6.5 كلم	ملبسة على عرض 07م
طريق الولائي رقم 106 من الطريق الوطني رقم 01 متليلي – سبسب	من العلامة الكيلومترية 0 كلم إلى العلامة الكيلومترية 42.5 = 42.5 كلم	ملبسة على عرض 07م
طريق الوطني رقم 201 من الطريق الوطني رقم 49 زلفانة	من العلامة الكيلومترية 0 كلم إلى العلامة الكيلومترية 5.5 = 5.5 كلم	ملبسة على عرض 07م

المصدر: مديرية النقل لولاية غرداية.

ثانيا:شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية:

هناك تحسن نسبي لشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية بدخول متعاملين جدد: Djeezy ، Mobilis و Nedjma وكذا الخط الثابت WLL، حيث نسبة تشغيل الهاتف تق ـدر بـ 83.2 %.[1]

المطلب الثالث: المرافق السياحية بولاية غرداية

تتوزع هذه المنشآت السياحية عبر مختلف ربوع الولاية كما يلي:

- المنيعة: تتوفر على ثلاثة وكالات للسياحة والأسفار وفندق مصنف بثلاثة نجوم بطاقة استيعاب تقدر بـ:120 سرير.
- حاسي القارة: تتوفر على وكالة سياحة وأسفار واحدة وفندق بصنف نجمة واحدة و بقدرة استيعاب تقدر بـ: 60 سرير.
- بنورة : المنطقة تتوفر على أربعة وكالات للسياحة والسفر.

[1] – مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية غرداية،أطلس 2004.

- غرداية: تتوفر المنطقة على اثنتا عشر مؤسسة فندقية منها أربعة مصنفة وتقدر طاقة الاستيعاب بـ: 891 سرير، إلى جانب وجود ثمانية وكالات للسياحة والأسفار.

أولا: هياكل الإيواء

هياكل الإيواء هي مجموع المؤسسات التي يرتكز نشاطها أساسا في استغلال النشاط الفندقي الموجه خصيصا لخدمات الإيواء مع أو بدون تقديم خدمات أخرى، وذلك بمقابل يستحق الدفع من قبل الزبون المستأجر والمقيم لمدة محدودة، وهذا يكون بواسطة اتفاق يتخذ شكل عقد ملزم لكل من الزبون وصاحب المؤسسة الفندقية.

إن استغلال مختلف المقومات ذات الطابع السياحي الموجودة في الطبيعة وبقايا الآثار والمعالم التاريخية وكذا المقومات الأخرى التي تجلب إليها السياح من مختلف الجهات والجنسيات، يتطلب تهيئة محيط بأكمله فيما يخص الأرضية المعنية، وتجنيد كل الكفاءات البشرية المؤهلة مع توفير الوسائل المتمثلة في بناء منشآت ذات هياكل موجهة أساسا للإيواء وأخرى لتقديم الخدمات المرتبطة بها، فتشييد المنشآت السياحية وبالخصوص هياكل الإيواء أمر ضروري ويبرز إلى حد بعيد وضعية السياحة في إقليم ما، على اعتبار أنها مراكز استقبال للسياح، فعددها ووضعيتها ترسم وبوضوح مدى استغلال الإمكانيات السياحية المتاحة.

1-المؤسسات الفندقية.

تتوفر الولاية على حظيرة فندقية تقدر بـ: 21 مؤسسة فندقية منها خمسة فنادق مصنفة وبطاقة استيعاب تقدر بـ : 1625 سرير، وستتدعم قدرات الإيواء السنة القادمة 2008 بفندق مزاب (الرستميين سابقا)الذي يدخل حيز الاستغلال بعد انتهاء أشغال التأهيل والتجهيز الجارية به مما سيساهم في رفع قدرات الإيواء بحوالي 350سرير، وثلاثة مطاعم مصنفة بقدرة استيعاب تقدر بـ: 146 مقعد. إلا أن معظم المؤسسات الفندقية والمطعمية هي بحاجة إلى عمليات تأهيل قصد مسايرة نظم الاستغلال الفندقي والمطعمي العالمية نظرا لنقص أو انعدام الكفاءات المسيرة في المجال الفندقي، السياحي والحموي. هذا إلى جانب غياب منشآت أو هياكل سياحية في كل من: الضاية، بريان، سبسب والعطف.

1- الفنادق المصنّفة:

حيث تتمثل في خمسة فنادق وهي حسب الجدول التالي:

الجدول رقم(05):الفنادق المصنفة بولاية غرداية

اسم الفندق	الصنف	القدرات		الملاحق
		الغرف	**الأسرّة**	
إزوران	☆☆	08	13	/
الخمري	☆	15	29	مقهى، حظيرة سيارات
الريم	☆☆☆	22	30	مطعم، حظيرة السيارات، مقهى
النخيل	☆	42	70	مقهى، قاعة الشاي
القصر القديم	☆	28	52	مقهى، قاعة شاي

المصدر: مديرية السياحة، تقرير تقييمي لنشاطات السياحة بولاية غرداية لسنة 2006.

2 - المطاعم المصنفة:

الجدول رقم (06): المطاعم المصنفة بولاية غرداية

التسميــة	الصنــف	عدد الوجبات والاختصاص

مليكة	3 *	80 طبخ جزائري ودولي
النخلة	3 *	80 طبخ جزائري ودولي
تادارت	3 *	80 طبخ جزائري ودولي
امزاب	3 *	80 طبخ جزائري ودولي
الجنوب	3 *	80 طبخ جزائري ودولي
البستان	3 *	80 طبخ جزائري ودولي
الكرامة	1 *	80 طبخ جزائري ودولي

المصدر: مديرية السياحة، تقرير تقييمي لنشاطات السياحة بولاية غرداية لسنة 2006.

2- المخيمات:

بالإضافة إلى الفنادق توجد بالولاية مرافق إيواء متنوعة كالمخيمات، إقامات الشباب،حيث تساهم في تقليص العجز المسجل في تغطية طلب الإيواء.

بيوت الشباب: 08 بقدرة 2367 مشارك.
بيوت الشباب الخاصة باستقبال الوفود : 02 بقدرة 65 سرير[1]

بالرغم من أهمية المخيمات بالنسبة للسياحة الصحراوية إلا أن ولاية غرداية لا تضم إلا مخيمين حاليا مغلقين مخيم تازربيت ومخيم وادي ميزاب، وآخران في طور الإنجاز بالمنيعة وزلفانة.

إن عدد الفنادق وطاقات الاستيعاب لا يمكن أن تعكس لوحدها صورة النشاط السياحي في الولاية وإنما لابد من قرنه بنوعية الخدمات السياحية التي توفرها مثل هذه المنشآت السياحية، فالقضية الماثلة أمامنا اليوم هي كيفية المحافظة على مستوى الخدمات السياحية الموجودة الآن والعمل على ترقيتها، فالخدمات السياحية في الولاية مشجعة لحد كبير بالمقارنة مع السنوات الماضية، ويرجع ذلك للتنافس الذي تشهده الساحة السياحية بالولاية. وترقية الخدمات السياحية يتطلب إلى جانب العنصر البشري المؤهل، أن تحتوي هذه المؤسسات على التجهيزات التقنية، المهنية والاحترافية كالأثاث بمختلف أنواعه المخصص للاستقبال، الإيواء، والإطعام..، والتجهيزات الموجهة للنشاطات الرياضية، الثقافية والتسلية وأن تراعى فيها جميع شروط النظافة والأمان. كما

[1]- مديرية السياحة، مرجع سبق ذكره.

أن تحفيز وتكريم وإعطاء الأولوية للمنشآت السياحية الجيدة بتضمينها في المواد الإعلامية التي تصدرها وتعدها مديرية السياحة والاهتمام بوضع مجموعة من الإشارات الموجهة يعطي أفضل استغلال لمثل هذه المنشآت.

ثانيا: الحمامات المعدنية

1- زلفانة:

تتوفر المدينة على منشآت سياحية بوجود حمامين معدنيين و 58 غرفة حمامات فردية، هذا إلى جانب مرافق الإيواء والتي غالبا عبارة عن بنقالوات، حيت بلغ عدد المؤسسات الفندقية 12 مؤسسة و بقدرة إيواء 464 سرير و تضم قرابة 38 مستثمر في مجال الفندقي والحموي.

2- القرارة:

تعد باستثمارات واعدة في المجال، غير أن المنطقة لا تتوفر على أية منشآت أو هياكل سياحية.

ثالثا: المؤسسات السياحية

1. الدواوين السياحية:

الجدول رقم (07): الدواوين السياحية لبلديات ولاية غرداية.

اسم الديوان	العنوان
الديوان السياحي لبلدية العطف	بلدية العطف
الديوان السياحي لبلدية القرارة	بلدية القرارة
الديوان السياحي لبلدية المنيعة	بلدية المنيعة
الديوان السياحي لبلدية بريان	بلدية بريان
الديوان السياحي لبلدية بنورة	بلدية بنورة
الديوان السياحي لبلدية زلفانة	بلدية زلفانة
الديوان السياحي لبلدية غرداية	بلدية غرداية
الديوان السياحي لبلدية متليلي	بلدية متليلي

المصدر: مديرية السياحة، تقرير تقييمي لنشاطات السياحة بولاية غرداية لسنة 2006.

ي نبغي الإشارة كذلك إلى وجود ديوان حماية وترقية سهل واد مزاب الذي أسند إليه دور المحافظة على التراث المعماري للمعالم والمناطق المصنفة ، وما عدا بعض الدواوين السياحية التي تنشط باستمرار، فإنه لا توجد جمعيات مهنية أخرى جديرة بالاعتبار تنشط في القطاع (مجال السياحة، الفندقة، الحمامات، المطاعم).

2. وكالات السياحة والأسفار:

إن لهذه الوكالات دور مهم في تنمية النشاط السياحي وترقيته على مستوى الولاية نظرا للصلاحيات التي خولها القانون لها خاصة القانون رقم 99-06 الذي يحدد نشاط وكالة السياحة والأسفار خاصة في مادته الرابعة التي تنص على توضيح الخدمات المرتبطة بنشاط وكالة السياحة والأسفار على وجه الخصوص فيما يأتي[1]:

- تنظيم وتسويق أسفار ورحلات سياحية وإقامات فردية وجماعية.
- تنظيم جولات وزيارات رفقة مرشدين داخل المدن والمواقع والآثار ذات الطابع السياحي والثقافي والتاريخي.

[1] – القانون رقم 99-06 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق لـ 04 أفريل سنة 1999 يحدد القواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة والأسفار.

- تنظيم نشاطات القنص والصيد البحري والتظاهرات الفنية والثقافية والرياضية والمؤتمرات والملتقيات المكملة لنشاط الوكالة أو بطلب من منظميها.
- وضع خدمات المترجمين والمرشدين السياحيين تحت تصرف السياح.
- الإيواء أو حجز غرف في المؤسسات الفندقية وكذا تقديم الخدمات المرتبطة بها.
- النقل السياحي وبيع كل أنواع تذاكر النقل حسب الشروط والتنظيم المعمول بهما لدى مؤسسات النقل.
- بيع تذاكر أماكن الحفلات الترفيهية والتظاهرات ذات الطابع الثقافي أو الرياضي أو غير ذلك.
- استقبال ومساعدة السياح خلال إقامتهم .
- القيام لصالح الزبائن بإجراءات التأمين من كل المخاطر الناجمة عن نشاطاتهم السياحية.
- تمثيل وكالات محلية أو أجنبية أخرى قصد تقديم مختلف الخدمات باسمها.
- كراء سيارات بسائق أو بدون سائق ونقل الأمتعة وكراء البيوت المنقولة وغيرها من معدات التخييم.

تنشط بولاية غرداية وكالات عديدة تقوم بتقديم خدمات سياحة متنوعة زيادة إلى ذلك تنظيم برنامج لجولات سياحية رفقة مرشدين سياحيين داخل المدن والمواقع والمعالم السياحية والتاريخية للولاية.

وتقوم بحجز تذاكر السفر إلى مختلف الاتجاهات مثل العمرة والحج والبلدان الأخرى العربية والأجنبية.

كما تعمل على حجز أماكن ومواقع التخييم والترفيه للراغبين في قضاء عطلهم أثناء مواسم الاصطياف إلى ولايات الشمال.

تقوم الوكالات بتنظيم ندوات ثقافية وعلمية وفكرية.

وتتمثل هذه الوكالات فيما يلي:

الجدول رقم(08): وكالات السياحة و السفر بولاية غرداية

اسم الوكالة	المكان

وكالة رحلات بلا حدود	غرداية
الديوان الوطني الجزائري للسياحة (ONAT)	غرداية
ميزاب سياحة	غرداية
البحيرة سياحة	حاسي القارة
الوكالات السياحية للجنوب	المنيعة
شبكة الأسفار	غرداية
تعرين للتخييم	المنيعة
تين هنان	غرداية
مغامرات أقصى الصحراء	غرداية
أتناف أسفار	غرداية
تيني تور	المنيعة
العرق أسفار	المنيعة
أضواء ميزاب	غرداية
هادن تور	بريان

المصدر: مديرية السياحة، تقرير تقييمي لنشاطات السياحة بولاية غرداية لسنة 2006.

3. الجمعيات السياحية لولاية غرداية

وتتمثل عدة جمعيات حسب ما يمثلها الجدول التالي:

الجدول رقم(09): الجمعيات السياحية بولاية غرداية

اسم الجمعية السياحية	المكان
جمعية الترشيد السياحي	غرداية
جمعية اتصالات بلا حدود	غرداية
الجمعية الثقافية السياحية للتبادل والتطوع والصداقة بين الشباب	غرداية
جمعية الصيد	المنيعة
جمعية تاجنينت للسياحة والصناعة التقليدية	العطف
الجمعية الوطنية لترقية السياحة فرع غرداية	القرارة
جمعية صدى الصحراء والسياحة	المنيعة

المصدر: مديرية السياحة، تقرير تقييمي لنشاطات السياحة بولاية غرداية لسنة 2006.

المبحث الثاني: الإمكانيات والاستثمار السياحي بولاية غرداية

تعتبر المقومات والموارد السياحية (التاريخية، الدينية، الطبيعية ...الخ) أحد الركائز الأساسية للعرض السياحي في أي دولة حيث أن التميز بين الدول يكمن في مدى توافر هذه الموارد والمقومات بحيث تكون أحد المحددات الرئيسية للتأثير للطلب السياحي في كثير من الأحيان، وبصفة خاصة بالنسبة لبعض أنواع السياحة كالتاريخية أو الدينية مثلا، إلا أن ذلك لن يثمّن إلا من خلال الاستثمار السياحي الذي يعمل على استغلال هذه الموارد.

المطلب الأول: إمكانيات العرض السياحي.

أولا: الإمكانيات الطبيعية.

تعتبر ولاية غرداية عروس الجنوب و بوابة الصحراء ومعبرا هاما وملتقى المنافذ نحو الجنوب الكبير، إضافة إلى ديناميكية وكرم سكانها، فإن الولاية غنية بما تحتويه من مناظر طبيعية خلابة ومعالم ومناطق سياحية وبتراثها العريق الذي أضحى متأصلا في سكانها مما أهلها لأن تكون قطبا سياحيا ذو بعد عالمي .

1- المعالم والمواقع الطبيعية:

أ- نظام تقسيم المياه:

اختلف المؤرخون حول مؤسس نظام تقسيم مياه السيل لواحة غرداية ومجدده بين الشيخ بأحمد أبو سماحة والشيخ حمو والحاج في عام 1273م، ولقد جدد فيما بعد بوقت ليس بطويل على يد الشيخ بلحاج داود عام 1299م.

يعتمد هذا النظام على مبدأ الاستغلال الكلي والأمثل لمياه الأمطار حيث وضعت حواجز مختلفة في الوادي لتخفيف من حدة قوة تدفق المياه وحصرها قبل وصولها إلى السد ثم توجيهها حسب احتياج البساتين من خلال عدة مستويات للتصريف متوازية فيما بينها[1].

ب- الواحة:

لكل قصر من قصور غرداية واحة متفاوتة الاتساع تمتد على ضفاف أودية، بها مساكن تأوي إليها العائلات لقضاء فصل الصيف الحار.

ومن بين هذه الواحات نجد: واحات قرى سهل وادي ميزاب، واحة ضاية، واحة متليلي، الواحة الصغيرة(نبكة) بالمنيعة التي لها منظر خلاب يدهش له السياح.

2- المواقع السياحية[2]:

إن تنوع القدرات السياحية بولاية غرداية وغناها بالمعالم التاريخية والطبيعية والأثرية أهلها لتكون رائدة في المجال السياحي، ثم إن كل منطقة من الولاية لها ميزات ومتاحات سياحية هامة ومتنوعة الشيء الذي يعد مكسبا يدعم التنمية السياحية المحلية ويؤهلها لتكون مقصدا سياحيا معروفا يعد بآفاق تنمية سياحية مستدامة.

المنيعة:

[1]- الدليل السياحي لولاية غرداية ،مديرية السياحة ، مارس2006.

[2]- مديرية السياحة، مرجع سبق ذكره.

تقع مدينة المنيعة على بعد 270 كلم جنوب الولاية أين يتربع قصرها القديم قصر القُلَيْعة الذي تأسس في القرن 9 إلى 10م، أما بالنسبة لتسميتها فقد أطلق عليها في بداية تأسيسها اسم تاوريت وبقيت هذه التسمية منذ بداية القرن السادس الهجري إلى غاية القرن السابع الهجري حيث استبدل بالقليعة نتيجة للمعارك التي عرفها القصر، وفي بداية القرن 11 هـ استبدل باسم المنيعة، يوحي مظهر القصر الخارجي بالقوة والمناعة حيث كانت تسكنه قبيلة مطغرة الزناتية وظل القصر محتفظا ببعض معالمه الأثرية التي ما زالت تستهوي السيّاح لزيارتها.

تتميز مدينة المنيعة بمياهها المعدنية العذبة ومتحفها الذي يضم مجموعة هامة من المصنوعات الحجرية جمعت من ما قبل التاريخ بالمنطقة وكذا ضريح الأب دي فوكو foucault De والكنيسة الكاثوليكية والتي تعتبر أول كنيسة بالجنوب الجزائري، تقع على بعد 2 كلم شمال المنيعة بالإضافة إلى السور الدفاعي والمسجد العتيق، وتتميز بصناعتها التقليدية المتنوعة.

حاسي القارة:

وهي ثاني بلدية بالمنيعة، وتتميز ببحيرتها المالحة، والتي أضفت جوا رطبا أوجد وجلب أنواعا من النباتات و الطيور المهاجرة خلال فصول السنة كما تتواجد بها واحة نبكة .

المنصورة:

تتميز هذه الدائرة ذات الطابع الفلاحي بمناظر طبيعية رائعة أضفت عليها بساتين النخيل والجبال الرملية المترامية الأطراف رونقا وجمالا، قد تعد بسياحة رياضية مستقبلية. .

زلفانـة:

تبعد بحوالي 65 كلم، وأنشئت عقب إنجاز البئر الارتوازي من قبل الإدارة الفرنسية سنة 1956 عند إنجاز الطريق الوطني رقم 46، تتميز المنطقة بغابات النخيل وبساتينها الجميلة .

متليلي:

تبعد بحوالي 42.5 كلم جنوب غرداية، وسكنت هذه المدينة في العهد القديم وذالك في القرن 14م. أما عن سبب التسمية فهناك من يرى أن لفظة متليلي لفظة بربرية معربة يقصد بها الجبل، ولها معالم تاريخية من بينها قصر متليلي الشعانبة، الذي يعتبر من القصور القديمة حيث يتميز بطابعه المعماري الخاص، هذا إلى جانب متحف المجاهد وضريح سيدي الحاج أحمد

بحوص، مقام سيدي بول نوار ومقام سيد الشيخ. وتشتهر المنطقة بإحياء عيد المهري في ربيع كل سنة وبصناعتها التقليدية المتنوعة (كالزربية، الجلود، النقش على الكرناف...الخ).

القرارة :

تم تأسيسها سنة 1040هـ الموافق لـ 1630م ولم تحتل مكانها الحقيقي مع بقية المدن إلا سنة 1669/1080م مع الإشارة إلى أنه كان هناك قريتان عامرتان قبل إنشاء القرارة الحالية، فالأولى كانت تسمي لمبرتخ أغرم أوداي أما الثانية فتسمى القصر الأحمر. وتبعد على مقر الولاية بحوالي 120 كلم، تتميز بقصرها القديم ومسجدها العتيق دون أن ننسى واحة النخيل الشاسعة التي تحيط بالمدينة وتوفر منظرا طبيعيا جذابا.

بريان:

أنشئت مدينة بريان في أوائل القرن الحادي عشرة سنة 1101 هـ الموافق لـ 1690م وتبعد بـ:45 كلم عن مقر الولاية، ترجع أصول تسمية مدينة بريان نسبة بهذا الاسم إلى آت ابرقان وابر قان لفظة بربرية تعني الخيمة، وهناك من يعلل التسمية تعليلا جغرافيا إذ يرى أن موقع المدينة كان يسمى قديما بريان من طرف رعاة غرداية الذين يقصدونه لكثرة مياهه.

وتتميز المدينة بقصرها الذي يعد معلما تاريخيا هاما تحيط به الأبراج الثلاثة :برج الخبزي، برج بن علال، برج الزوخ، كما أن لها سور دفاعي ومعالم تاريخية بارزة كمسجد سيدي سماحي وساحة السوق بالإضافة إلى الآبار التقليدية.

سهل وادي ميزاب:

شرع في تأسيس قصور وادي ميزاب الخمسة ابتداء من القرن 5هـ الموافق لـ11 م إذ صنف سهل وادي ميزاب كمعلم تاريخي ومكسب للحضارة الإنسانية من طرف منظمة اليونسكو في سنة 1982.

ثانيا: الإمكانيات الحضارية.

تزخر ولاية غرداية بماضي حافل، تشهد عليه المخلّفات الأثرية للحضارات المتعاقبة على المنطقة، كمحطّات ما قبل التاريخ والمعالم التاريخية المختلفة

1 – المعالم التاريخية

تشتمل ولاية غرداية على معالم تاريخية متنوّعة يعود تاريخها إلى فترتي العصر الوسيط والحديث، يمكن تصنيفها إلى أربعة أقسام:

المعالم الدينية:

تتمثل في المساجد العتيقة للقصور، مصلّيات المقابر كمصلّى الشيخ إبراهيم بن مناد بالعطف ومصلّى عمّي بغرداية، والشيخ بامحمّد ببني يزقن، والشيخ أبي مهدي عيسى (سيدي عيسى) بمليكه.

المعالم الدفاعية:

وهي أسوار القصور ومداخلها وأبراج المراقبة المندمجة في السور أو بالواحات، كسور قصر بني يزقن وأسوار قصر تلزديت بضواحي العطف، وأسوار قصر بابا السعد بغرداية. أما الأبراج فهي عديدة أقيمت في مضايق الشعاب وعلى مشارف الواحات لغرض المراقبة والدفاع ضدّ الغارات المحتملة، مخطّطها متشابه، بناء قريب من المربّع ذو طابقين أو ثلاثة مزوّد بعناصر معمارية موجّهة لنفس الغرض.

المعالم المدنية:

كالأسواق والشوارع والأزقّة والساحات ولا يزال كلّ من سوق غرداية وسوق بني يزقن محافظان على طريقة الدلالة وهو نداء البيع بالمزايدة.

2– الهندسة المعمارية

تتميز أغلب هده القصور العتيقة في وادي ميزاب بنمطها المعماري المتميز من حيث وحدتها المتجانسة وتخطيطها المحكم، فكل قصر قد بني على أعلى قمة جبل لغرض دفاعي محض، فقصور وادي ميزاب يتوسطها مسجد تعلوه مئذنة هرمية الشكل وتلتف حوله منازل تتخللها أزقة ضيقة وملتوية مشكلة بذلك حلقات دائرية حول المسجد، وفي سفح المدينة ساحة أو سوق للتعاملات التجارية، وكل مدينة محاطة بسور دفاعي تتخللها أبراج للمراقبة.

تظهر المدينة في وادي ميزاب على هيئة كتلة عمرانية متماسكة ومتلاحمة تتربع علي قمة جبلية صخرية، فقد تم اختيارها بهذا الوضع مراعاة للحصانة وعلى أن تكون في مأمن من سيلان الوادي ومن أجل الحفاظ على الأراضي الزراعية[1].

ثالثا: الإمكانيات الثقافية:

1- الصناعات التقليدية[2]:

تشتهر ولاية غرداية بصناعات تقليدية وفنية متنوعة كالغزل والنسيج وصناعة الجلود والدباغة والنقش على النحاس وأعمال الحدادة والنجارة وصناعة السلال والتطريز على النسيج وصياغة المجوهرات. ويأتي في مقدّمتها إنتاج الفرش والزرابي وبعض الألبسة ذات الجودة العالية من مادّة الصوف، والمتميّزة من حيث العناصر الزخرفية المستوحاة من الرصيد الفني البربري المحلّي وتتصدر هذه الصناعات الفنية صناعة الزرابي ذات الألوان الزاهية والأشكال والرسومات المعبرة التي تزيد من القيمة التاريخية للولاية وذلك من خلال ما تحتويه من رموز ودلالات لها بعد ثقافي تقليدي كما أن لكل قصر من قصور غرداية رسوم ودلالات خاصة به.

2- الحمامات المعدنية[3]:

- محطّة زلفانة: درجة حرارتها 45°، وتتوفّر على كلور الصوديوم، وتستخدم لعلاج بعض الأمراض الجلدية كحكّة الجلد، الأعصاب، التنفّس، الروماتيزم.
- محطّة فوسة بالقرارة : درجة حرارتها 41°، وتتوفّر على كلور الصوديوم، وتستخدم لعلاج أمراض: الأذن، الأنف، التنفّس، الجلد، الأعصاب.

المطلب الثاني: الطلب السياحي في ولاية غرداية

[1]- المسكن التقليدي بواد ميزاب، وثيقة سياحية معلمية.

[2]- مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية ولاية غرداية،2006.

[3]-عبد الوهاب رابح، فرص الاستثمار بمديرية السياحة بولاية غرداية، الملتقى الوطني الأول حول فرص الاستثمار بولاية غرداية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الواقع والتحديات، ملحق المعهد الوطني للتجارة بمتليلي، يومي02- 03 مارس 2004.

شهد القطاع السياحي بولاية غرداية تدفق أعداد لا بأس من السياح كماهو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(10): تطور التدفق السياحي بولاية غرداية

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
عدد السياح الوطنيين	51020	44315	58394	55543	53753	52598	154580
عدد السياح الأجانب	1674	1940	5693	3538	1325	2593	7285

المصدر: تقارير لمديرية السياحة لولاية غرداية من سنة 2000إلى2006.

نلاحظ أن القطاع شهد تدفقات معتبرة في عدد السياح وبلغ هذا التدفق أوجه في سنة 2006 بالنسبة للسياح الوطنيين والأجانب على السواء وهذا راجع إلى تحسن الظروف .

كما يمكن توضيح تطور عدد السواح من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(15): تطورتدفق السياح الوطنيين و الأجانب بولاية غرداية

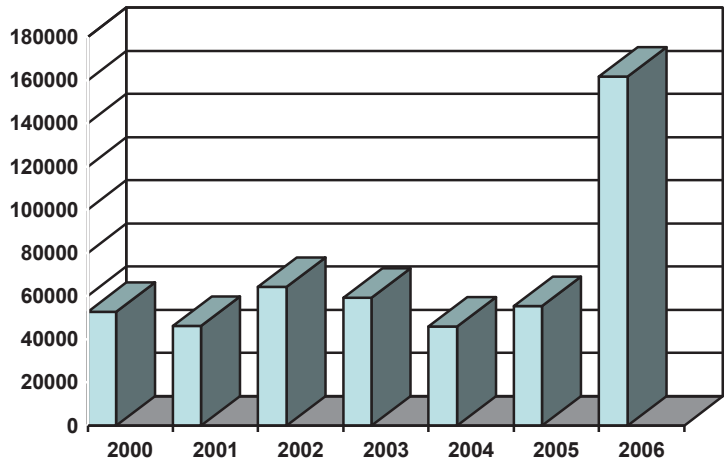

المصدر:من إعداد الطالب بناءا على تقارير مستمدة من مديرية السياحة بغرداية

نلاحظ من البيان عامة تذبذب في تدفق السياح، فما بين 2000 – 2001 هناك تناقص

بنسبة تقدر 11.80 ٪ وهذا بسبب العشرية الأخيرة التي مرت بها الجزائر فتركت صورة غير جيدة في أذهان السواح الأجانب والرعب في نفوس السيّاح الوطنيين.

أما بين سنتي 2001 – 2002 نلاحظ تزايد نسبي مقدر بـ: 38.58٪ للسياح وهذا نظرا للجهود الذي قام بها رئيس الجمهورية في إعادة اعتبار للدولة الجزائرية فكان هناك تدفق للسياح في مختلف أرجاء الوطن ومن بينهم ولاية غرداية التي إستضافت وفود أجنبية من ضمنهم كاتبة الدولة الفرنسية للسياحة بالإضافة إلى الوفد الأجنبي الهام و المكوّن من 220 صحفي أجنبي، وتم استقبال وفد سوري، كما كانت هناك زيارة لرئيس الجمهورية والوفد المرافق له .

وفي السنوات التي تلي مرحلة 2002 – 2003 نلاحظ أن هناك تناقص ملحوظ جدا يقدر بنسبة –7.95 % وهذا راجع لوقوع حادثة الاختطاف للسياح الأجانب، فانعكس هذا سلبا على تدفق السياح الأجانب والوطنيين، وعليه حاولت الجهات المعنية بذل جهود إضافية لاستعادة الأمن والاستقرار من خلال التغطية الأمنية داخل المدن وخارجها وخاصة الطرق الرئيسية، فأدى هذا إلى التزايد النسبي لعدد السياح حيث قدر بـ: 8.64% وهذا مابين سنة 2003–2004 أما بين سنتي 2004–2005 فكانت هناك زيادة تقدر بنسبة 1%

قام هناك انتهاج إستراتيجية ترويجية جديدة للمنتجات سياحية وخصوصا في سنة 2006 حيث نلاحظ تزايد تدفق السياح بوتيرة متسارعة جدا فقد تم استقبال وفود من دول عربية وأجنبية وهذا في إطار إعادة الاعتبار للمناطق الصحراوية.

إن التدفقات السياحية مرتبطة بصفة وثيقة بظروف استقبال وإقامة السيّاح والتي تميّز تطورها خلال العشرية الأخيرة بفوارق واضحة، لاسيما في سنة 2000 بحوالي 52694 سائح على مستوى الولاية منهم أكثر من 3.17 % أجانب، لكنها تراجعت في سنة 2001.

إلا أنها سجلت في سنة 2002 أكبر نسبة من السياح قبل أن ينزل هذا الرقم في سنة 2003، نجم عنه تراجع واضحا بالنسبة للسياح الأجانب إلى 3538 سائح.

غير أن تحسن المحيط السياحي في السنوات التالية سمحت بتطور محسوس حيث بلغ الرقم المحصل سنة 2006، 161865 سائح منهم 7285 سائح أجنبي.

أما بالنسبة للنشاط الحموي فقد عرف نشاطا كبيرا كما يبين ذلك الجدول التالي:

الجدول رقم (11): تطور عدد المستحمين والمداخيل المحصلة

الوحدة: الدينار

السنة	**2001**	2002	2003	2004	2005	2006
عدد المستحمين	552	783	55489	44109	46665	88633
المداخيل	389.721	579.231	2.732.029	2.367.010	2.676.480	5.364.780

المصدر: تقارير لمديرية السياحة لولاية غرداية من سنة 2000إلى2006.

شهد القطاع تدفقات معتبرة في عدد المستحمين وبلغ هذا التدفق أوجه في سنة 2006 حث كانت هناك زيادة قدرت بـ 100% مقارنة مع سنة 2004 وبزيادة تفوق 90% بالمقارنة مع سنة 2005، وبالموازاة مع هذا عرفت السياحة الحموية مداخيل تجاوزت الخمسة ملايين دينار في سنة 2006 بمعدل زيادة يفوق 100% بالمقارنة مع السنة التي سبقتها.

المطلب الثالث: مشاريع الاستثمارالسياحي بولاية غرداية

استفادت ولاية غرداية من عدة مشاريع سياحية ما جعل عدد السياح يتزايد و أعطى ذلك للنشاط دفعا قويا بالولاية وتتجلى القراءة الاحصائية للمشاريع السياحية بالولاية في الجدول التالي:

الجدول رقم(12): وضعية مشاريع الاستثمار السياحي بولاية غرداية من سنة 1999 إلى غاية2006

الوحدة: مليون سنتيم

مشاريع الاستثمار السياحي في طور الإنجاز							مشاريع الاستثمار السياحي المتوقفة						
العدد	داخل م.ت.س*	خارج م.ت.س	عدد الأسرة	عدد مناصب العمل	نسبة الإنجاز	التكلفة	العدد	داخل م.ت.س*	خارج م.ت.س	عدد الأسرة	عدد المناصب العمل	نسبة الإنجاز	التكلفة
10	05	05	715	95	15 %	90000	03	01	02	86	29	25 %	700

المصدر: تقارير لمديرية السياحة لولاية غرداية من سنة 1999إلى2006.

كما أن حالة مشاريع الاستثمار السياحي موضحة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(13): حالة مشاريع الاستثمار السياحي من سنة 1999 إلى غاية 2006/12/31

العدد الإجمالي المسجل لمشاريع الاستثمار	العدد الإجمالي للأسرة المحتمل	العدد الإجمالي المحتمل لمناصب الشغل	داخل منطقة التوسع السياحي			خارج منطقة التوسع السياحي		
			منجزة	في طريق الإنجاز	قيد الدراسة	منجزة	في طريق الإنجاز	قيد الدراسة
15	765	180	03	02	07	/	02	01

المصدر: تقارير لمديرية السياحة لولاية غرداية من سنة 1999إلى2006

كما شهدت المؤسسات الفندقية و المطعمية تطورا حيث نلاحظ ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(14): تطور المؤسسات الفندقية و المطعمية من سنة 1999 إلى غاية2006/12/31

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
عدد المؤسسات الفندقية	22	23	23	23	23	22	22	21
قدرات الإيواء / سرير	1680	1749	1749	1749	1749	1714	1674	1625
عدد المطاعم المصنفة	03	03	03	03	03	03	03	03
قدرة الاستيعاب الكلية للمطعم	146	146	146	146	146	146	146	146

المصدر: تقارير لمديرية السياحة لولاية غرداية من سنة 1999إلى2006.

ومن المتوقع أن يدخل فندق ميزاب (الرستميين سابقا) و الخاضع لعمليات التأهيل، حيز الاستغلال ابتداء من سنة 2008 الشيء الذي من شأنه أن يرفع قدرات الإيواء بالولاية بحولي **350** سرير.

كما شهد أيضا عدد وكالات السيا حة والسفر تطورا يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم(16): تطور عدد وكالات السياحة و السفر من سنة 1998 إلى2006

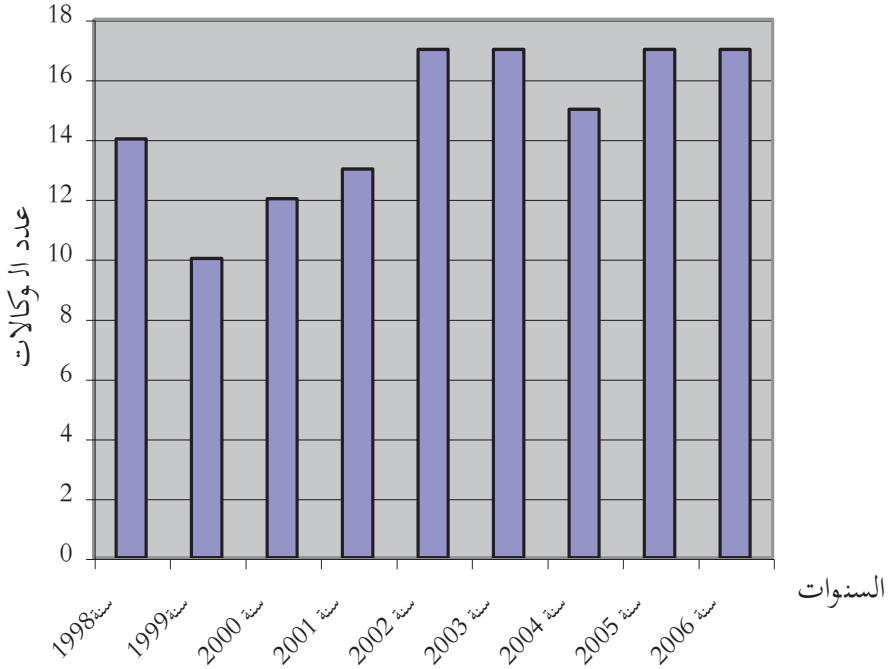

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معلومات مقدمة من مديرية السياحة.

إن أهم أنشطة وكالات السياحة والأسفار: تنظيم جولات سياحية، مغامرات صحراوية تخييم، رحلات منظمة، تظاهرات، ملتقيات، و كراء، السيارات السياحية...الخ.

المطلب الرابع:آفاق الاستثمار السياحي في ولاية غرداية

1- المشاريع السياحية التي استفاد منها قطاع السياحة في إطار البرنامج الخاص بتنمية مناطق الجنوب و يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم(15): المشاريع السياحية المستفاد منها في إطار البرامج المختلفة لتنمية بالجنوب

الوحدة:10^3دج

عنوان العملية	المبلغ المعتمد	مدى تطور المشروع والإجراءات المتخذة
1) دراسة تهيئة منطقة التوسع السياحي لزلفانة	10.000	تم إعداد دفتر الشروط التحضير الإعلان عن المناقصة.
2) دراسة وإنجاز وتجهيز مكتب للإعلام والتوجيه السياحي على مستوى ولاية غرداية	1.500	تحضير دفتر الشروط والإعلان عن الاستشارة.
3) تصور وإنجاز مخطط ترقوي سياحي للولاية	1.000	في طور الإنجاز.
4) دراسة وإنجاز مركب سياحي صحراوي	20.000	عملية مبرمجة في سنة 2007 .
5) تجديد وتوسعة فندق الجنوب	تمويل عن طريق الخزينة	عملية مبرمجة في سنة 2007 .
6) تجديد وتوسعة فندق البستان المنيعة	تمويل عن طريق الخزينة	عملية مبرمجة في سنة 2007 .
7) تهيئة ثمانية (08) طرق سياحية	20.000	عملية مبرمجة في سنة 2007 .
8) تأهيل المواقع والمعالم السياحية	20.000	عملية مبرمجة في سنة 2007 .
9) تهيئة القطب السياحي بن فيلح (القرارة)	5.000	عملية مبرمجة في سنة 2007 .
10) إنجاز لافتات ترقوية للمواقع والمعالم السياحية	1.000	عملية مبرمجة في سنة 2007 .
المجموع	78.500	

المصدر:مديرية السياحة لولاية غرداية.

2- المشاريع السياحية التي استفاد منها قطاع السياحة في إطار الصندوق الخاص بتنمية مناطق الجنوب.

استفاد قطاع السياحة بالولاية في إطار برنامج تنمية مناطق الجنوب سنة 2006 من اعتمادات مالية للأربعة مشاريع من بقيمة إجمالية تقدر بـ: 37.500.000 دج ، الشيء الذي سيدعم مكانة القطاع ويمكنه من تحقيق قفزات نوعية نحو الأمام، كما من المتوقع أن تعمل هذه المشاريع على[1]:

- تشجيع وجذب الاستثمار السياحي بمنطقة التوسع السياحي لزلفانة؛
- المحافظة على المواقع السياحية و تثمينها؛
- التعريف والإشهار بالمنتج السياحي الصحراوي لاسيما المحلي؛
- إعطاء دور أكثر فاعلية لمديرية السياحة.

المبحث الثالث: السياحة والتنمية المستدامة في ولاية غرداية

تعتبر التنمية المستدامة من بين أهم المتطلبا ت التي تراعى عند وضع الخطط التنموية لمختلف القطاعات وباعتبار أن ولاية غرداية يعرف فيها القطاع السياحي نشاطا معتبرا،فهي بذلك تحاول استغلاله من أجل تحقيق التنمية المستدامة ،حيث نجد أن مظاهر ذلك تتجلى في الولاية من خلال ثلاثة جوانب رئيسية هي الجانب البيئي ، الاقتصادي ، الثقافي و الحضاري

المطلب الأول: الجانب البيئي

أعطت ولاية غرداية اهتماما بالغا للجانب البيئي وذلك قصد استغلاله في إطار النشاط السياحي وذلك بالمحافظة على البيئة وتثمين الإمكانات الطبيعية التي تزخر بها المنطقة وذلك تطبيقا للقانون رقم: 03-01 المؤرخ في 17فيفري2003[2]، المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، والذي من بين أهدافه المساهمة في حماية البيئة وتحسين المعيشة واستغلال الإمكانات الطبيعية حيث نجد أن كل الإمكانات سخّرت في هذا المجال ويتجلى ذلك من خلال إعادة الاعتبار للواحات التي تتميز بها المنطقة وفي هذا الإطار تم اتخاذ الإجراءات التالية[3] :

- تشجيع أصحاب الواحات بالاهتمام بالأنواع المختلفة للأشجار الموجودة بها .

[1]- مديرية السياحة لولاية غرداية،حالة مشاريع الاستثمار السياحي من 1999 إلى 2006/12/31.

[2] - الجريدة الرسمية رقم 11 الصادرة في فيفري 2003.

[3]-ديوان حماية واد ميزاب وترقيته، مرجع سبق ذكره.

- القيام بعمليات الترميم لأنظمة السقي التقليدية.
- إعادة حفر بعض الآبار للتزويد بالماء الكافي قصد عدم تعرض هذه الواحات للاندثار كون ندرة المياه هي سبب اختفاء العديد من الواحات.
- تقديم الدعم في مجال غرس النخيل حيث تعتبر هذه الشجرة من بين الرموز المميزة للمنطقة.
- القيام بعمليات المعالجة بالأدوية بالنسبة للأشجار المتضررة من الأمراض .
- تهيئة مناطق توسع جديدة لإقامة واحات نخيل وغيرها من الأشجار.
- إعطاء أصحاب الواحات الدعم قصد بناء سكنات مما يساهم في الاستقرار في الواحة والاهتمام بها أكثر فأكثر.
- القيام بعمليات التعويض في حالة حدوث خسائر.
- تخصيص واحات خاصة كمناطق سياحية يقصدها السيّاح سواء الأجانب أو المحليين وهذا ما يميز المنطقة حيث يتم إقامة مساكن خاصة داخل هذه الواحات وتوفرفيها جل المتطلبات الضرورية للسائح لذلك نجد أن لهذا النوع من الإقامة طابع خاص وذلك بالنظر لما يتميز به المكان المخصص لذلك من جمال خاص وبساطة و رونق تقليدي للمسكن والأدوات المستعملة فيه وهو ما يحبذه السيّاح أي البحث عن أشياء جديدة لم يعتادوا عليها .

أما بالنسبة للسياحة الصحراوية والتي يتمتع من خلالها السائح بالمناظر الخلابة للكثبان الرملية ووجود بعض الحيوانات والطيور النادرة حيث سعت الدولة في هذا المجال لتنظيم هذا النوع إلى وضع بعض الشروط منها:

تنظيم فترات الصيد بالنسبة للأفراد داخل الوطن ومنعه بالنسبة للسياح الأجانب خاصة ما حصل في السنوات الأخيرة من جراء الصيد الجائر مما أدى إلى اندثار الثروة الحيوانية كنقص حيوان الغزال وطائر الحبّار الذي يميّز صحراء المنطقة وبالتالي فإن اتخاذ إجراءات من شأنه أن يعيد التوازن البيئي إلى المنطقة ويحافظ على الثروة الطبيعية والحيوانية بالمنطقة هذا ما يزيد ويثمّن هذه الثروات بالمنطقة وبالتالي إقبال أكبر عدد من السيّاح .

أما بالنسبة للمناظر الطبيعية التي تتميز بها المنطقة هناك عدة أماكن على غرار الواحات حيث نجد بحيرة المنيعة والتي تقع في الجهة الجنوبية لبلدية حاسي القارة على بعد حوالي 2 كلم من وسط المدينة وحوالي 5 كلم من مدينة المنيعة مقر الدائرة حيث يتم الوصول إلى البحيرة عبر الطريق الوطني رقم 1 الذي يعبر المدينة في اتجاه عين صالح تتربع هذه البحيرة على مساحة تقدر بـ 25

هكتار بينما عمقها فهو يختلف من مكان لآخر فهو يتراوح عموما مابين 80 سم و 190 سم ويزيد عن ذلك كلما اتجهنا نحو المركز تتميز البحيرة أيضا بمناظرها الطبيعية الخلابة فهي تجمع بين ثلاث مناظر طبيعية مختلفة ومتكاملة في نفس الوقت حيث نجد بحيرة مائية شاسعة يحفها بساط أخضر من النباتات (أشجار، أعشاب...إلخ) وليس بعيدا عن هذا من الجهة الغربية للبحيرة كثبان رملية ذهبية تزيد الموقع سحرا وجمالا[1] .

إلا أن هذه البحيرة للأسف تتعرض إلى مخاطر كثيرة ألحقت الضرر بكل الكائنات النباتية والحيوانية التي تعيش بالبحيرة أوبمحاذاتها مما أذى إلى تناقص عدد الطيور المهاجرة النادرة وترجع أسباب هذه الظاهرة إلى ما يلي :

- صرف المياه القذرة بالقرب من البحيرة مما يترتب عنه تلوث للبحيرة وبذلك القضاء على الحياة النباتية والحيوانية بداخلها.
- الرعي المفرط الذي يؤدي إلى إتلاف النباتات التي تعيش بالبحيرة.
- عملية الصيد العشوائي للطيور المائية المتواجدة بها.
- استخراج و استغلال الرمال الموجودة بالقرب من البحيرة للبناء بطريقة غير منتظمة
- رمي القمامة عند زيارة السيّاح للبحيرة مما يؤدي إلى آثار سلبية على البحيرة والكائنات التي تعيش فيها.

أما بالنسبة للبعد العالمي للبحيرة فباعتبار الثروة الأساسية لهذه المنطقة تكمن في احتوائها لعدد هائل من الطيور المائية المقيمة والمهاجرة بين القارات وبالتالي فإن الجزائر وبما أنها تنتمي إلى الشمال الإفريقي فهي تعتبر المعبر الأساسي للطيور المهاجرة بين قارتي أروبا وإفريقيا تجعلها تكون جد معنية بهذا الأمر وبما أن القضية تعني دولا عديدة من الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط والضفة الجنوبية منه هذا يقتضي الحال أن تكون الجزائر عند مستوى تطلعات هذه الدول لأن هذه الطيورليست لها جنسية ولا حدود فهي تقضي نصف السنة تقريبا بأوربا والنصف الآخر بإفريقيا.

المطلب الثاني :الجانب الإقتصادي

[1] – مطوية صادرة عن مديرية السياحة لولاية غرداية سنة 2005 .

إن ولاية غرداية تعتبر منطقة تجارية وبالتالي فإن تنشيط السياحة من شأنه أن يعود بالإيجاب على حركة التجارة بالمنطقة، كما أن التوسع في إنشاء المشروعات السياح ة وكذا تطوير المشروعات الحالية بإمكانه إن يحقق درجة معينة من التكامل الرأسي والذي نعني به التوسع في إتجاهين الأول نحو تقديم الخدمة أو السلعة أما الثاني فيكون نحو المادة الخام و الأنشطة المساعدة واللازمة لتقديم الخدمة والمنتج السياحي كما نجد هناك تكامل أفقي والذي يتمثل في دخول الشركة السياحية في إنجاز نوع محدد من النشاطات مثل التوسع في إنشاء الفنادق ويحدث هذا التكامل بين قطاع السياحة والقطاعات الإقتصادية الأخرى التي تساعد على ذلك .

لقد أدى إزدياد عدد السواح بالولاية إلى إستثمار الخواص في المجال السياحي خاصة الفنادق والمخيمات .....إلخ.

أما بالنسبة لليد العاملة فتشم 209 دائمون 51 مؤقتون وذلك حسب إحصائيات سنة 2006[1].

إن العائدات السياحية من شأنها تدعم فرص الإستثمار السياحي والتوسع في المشاريع حث سجلت عائدات السياحة مداخيل معتبرة وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (16):المداخيل السياحية من سنة 2001 إلى سنة 2006 بولاية غرداية

الوحدة: مليار سنتيم

السنوات	المداخيل	معدل التغير(%)
2001	135.9	-
2002	170	+25
2003	161	-5
2004	168	+ 4
2005	150	-10
2006	408	172

المصدر: مديرية السياحة، تقارير سنوية للنشاط السياحي من سنة 2001 إلى 2006 .

ويمكن التعبير عن تطور هذه المداخيل لنفس الفترة بالشكل التالي:

[1]- مديرية السياحة لولاية غرداية، مرجع سبق ذكره.

الشكل رقم(17) :تطور المداخيل السياحية في ولاية غرداية من سنة 2001 إلى 2006

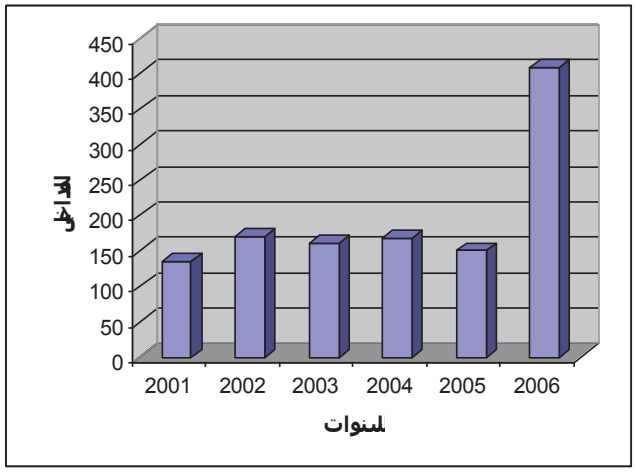

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على تقارير سنوية للنشاط السياحي من سنة 2001 إلى 2006

بالنظر إلى البيانات يتضح لنا أن المداخيل السياحية بين سنتي 2001-2002 كانت في تزايد حيث قدرت نسبة الزيادة بـ 25 % وهذا راجع إلى الإستقرار الأمني وكذا إستقبال وفود أجنبية من دول عديدة في إطار نشاطات متعددة .

وبين سنتي 2002-2003 نلاحظ أن المنحني في تناقص حيث يقدر بـ 5 % في المداخيل وهذا راجع إلى حادثة اختطاف السياح الأجانب .

أما بين سنتي 2003-2004 فقد تم تسجيل إرتفاع في المداخيل بنسبة 4 % وهذا بسبب عودة الإستقرار بعد حادثة إختطاف السواح الألمان .

أما في سنة 2005 فقد إنخفضت المداخيل بنسبة 10 % لتعود في سنة 2006 وتسجل إرتفاع بنسبة 172 % وذلك لتنظيم عدة ملتقيات دولية كالمنتدى العربي للسياحة الصحراوية وإكساء عيد الزربية طابع خاص في ربيع هذه السنة مما جعله يعرف إقبالا مميزا للسياح سواءا المحليين أو الأجانب.

المطلب الثالث:الجانب الثقافي والحضاري

إن التراث الثقافي والحضاري لولاية غرداية يحتوي على ثروة فكرية وعلمية وحضارية وثقافية متنوعة تدل على عبقرية الإنسان الذي قطن المنطقة منذ القدم وعلى تواصل الأحقاب التاريخية بذات المنطقة وبالتالي فإن المعالم والآثار بشواهدها المادية تعد ذاكرة حية للتراث الحضاري والثقافي وبالتالي فالإهتمام بدراستها وتثمينها وصيانتها والإفتخار بها تحصيل حاصل فالمجتمع الذي يهمل الجانب

الثقافي والحضاري له يجد بالضرورة صعوبة كبيرة في الوعي بمكوناته ومقوماته وجذوره،

إن العودة إلى الجانب الثقافي الحضاري القديم يبرز لنا عبقرية الأجداد في نظرتهم الحضارية للحياة والاهتمام بهذا الجانب ويبين مدى قبولهم لما تمليه عليهم ظروف الحياة وما تقدمه اجتهاداتهم في ابتكار التقنيات والوسائل التي تمكنهم من السيطرة على متطلبات الزمان وصعوباته التي شكلت عصرهم الذي مضى .

إن الربط بين الجانب الثقافي والحضاري والسياحة يندرج ضمن إستدامة هذه الموروثات حيث أن الأمم أصبحت تعبر عن نفسها بواسطة إبراز آثارها وثقافتها عن طريق دعم وتشجيع السياحة الثقافية التي يكون الهدف من ورائها إعطاء صورة إيجابية عن ذاتها والعمل على تحسين صورتها لدى الغير والدعاية لثقافتها وخصائصها .

إن مسؤولية الحفاظ على التراث الأثري وصيانته وترميمه وتثمينه لا يمكن حصرها فقط في المؤسسات الرسمية الحكومية بل هي مسؤولية الجميع باعتبار أن هذا التراث إنتاج جماعي مشترك لتراثنا الحضاري وشاهد على تطور ثقافتنا ودليل الإهتمام المتواصل عبر الأجيال بالتراث الحضاري للمنطقة وشاهد على مدى التمسك بالتقاليد وفي هذا الإطار فإن ولاية غرداية تمتلك تراث حضاري يجعل منها محل إهتمام.

وفي ظل التطور الكبير الذي عرفه سهل وادي ميزاب ومن أجل تحقيق تطور منسجم من الحفاظ على الثقافة والإرث الحضاري في إطار تنمية مستدامة كان من الضروري إنشاء مؤسسة جديرة لتكون الشريك الذي يتكفل بصفة فعالة بترقية التراث والثقافة وبالتالي فقد أوكلت المهمة إلى ديوان حماية وادي ميزاب وترقيته الذي انشأ في 17 نوفمبر 1992 حيث يقوم بعمليات الترميم للمعالم التاريخية وتطبيق النصوص التشريعية للمحافظة على الطابع العمراني التقليدي للبنايات الجديدة وعمليات التهيئة والسهر على البحث في سبل تثمين المواقع الأثرية وتحسيس المواطنين بأهمية الحفاظ على الموروث الحضاري واستدامته وفي هذا الإطار أوكلت إلى الديوان مهام ترميم قصور سهل وادي ميزاب والتي تم تأسيسها إبتداءا من القرن 5هـ الموافق للقرن 11 م حيث صنف سهل وادي ميزاب كمعلم تاريخي ومكسب للحضارة الإنسانية من طرف منظمة اليونسكو في سنة 1982 م ويضم هذا السهل خمسة قصور هي[1]:

1- قصر العطف:

[1]-مديرية السياحة لولاية غرداية ،مرجع سبق ذكره.

يعتبر قصر العطف أو ⵜⴰⵊⵏⵉⵏⵜ بالأمازيغية من القصور الأولى التي تم تأسيسها في وادي ميزاب على يد الخليفة بن أيغور عام 402هـ الموافق لـ1011م، للمنطقة عدة معاني تاريخية من أبرزها القرى المندثرة وهي ثلاثة :قرية واخيرة، أغرم تلزضيت، أولاول، ويتوسط القصر المسجد العتيق بوسالم، ومصليين هما مصلى سيدي إبراهيم الذي يعود إلى القرن الـ 5 للهجرتو مصلى واخيرة الذي تأسس في القرن الخامس الهجري الموافق للقرن التاسع للميلاد. ويتميز بطابعه المعماري الخاص والموحد في جميع قصور ميزاب. كما يمتاز قصر العطف بسوقين تقليديين أقدمها سوق نونة والسوق الكبير وهو السوق الحالي. كما له أبراج أشهرها برج أولاول وبرج عمي زكري. هذا إلى جانب متحفه الذي يضم مجموعة من الأدوات والمعدات التقليدية المستخدمة قديما.

وقد احتفل سكان قصر العطف بذكرى ألفيته الأولى في سنة 1996 والتي أصبحت أم القرى ومدينة ألف عام وهذا بتنظيم ملتقى دولي حول الهندسة المعمارية لسهل وادي مزاب وأبعاده.

2- قصر بنورة:

يعتبر قصر بنورة آت بنورْ بالأمازيغية الذي أنشئ سنة 456 هـ/ 1064م، ثاني قصور ميزاب من حيث النشأة، وهو متمركز على ربوة جبل محادي للوادي. من أهم ما يتميز به هذا القصر من معالم تاريخية المسجد القديم آغرم أقديم ومصليين مصلى شيخ دحمان ومصلى الشيخ حمو موسى، ولها معلم دفاعي هو برج آداود ومن أهم ما يجذب الزوار هو واجهة القصر (مساكن محصنة).

3- قصر بني يزقن:

تابع لدائرة بنورة أنشئ قصر بني يزقن نهاية القرن الثامن للهجرة (720هـ /1321م) تعددت تسمية هدا القصر فمنهم من يطلق عليه باسم أتيزجن، بن يسجن، بن يزقن، بن يسقن، بني ازقن وهي ألفاظ بربرية، فاصل المدينة هي تافيلالت ولا يزال يطلق على أول أحياء المدينة في الجزء الأعلى منها .

يحوي القصر معالم تاريخية هامة و أهم ما يميزها أسواره ا حيث يبلغ طول آخرها 2500م وارتفاعه حوالي 3م وتتخلله 5 أبواب من بينها الباب الشرقي وأبراج أشهرها برج بوليلة الذي يعلو المدينة ارتفاعه حوالي 14م و يتألف من 5 طوابق كما لها مصلى الشيخ بامحمد و سوق لآلا عشو الذي يروي قصته أهل المنطقة، يمكن زيارة سوقه ومعاينة طريقة البيع بالمزاد العلني الذي تستعمل فيه

منذ القدم ومسجدها وبرج الشيخ بالحاج، هذا إلى جانب متحفها المتواجد بمدخل المدينة والذي يضم مجموعة من الأدوات والمعدات التقليدية المستخدمة من طرف الأجداد.

4- قصر غرداية:

أنشئ قصر غرداية تغرْدايْتْ بالأمازيغية سنة 476 هـ الموافق لـ 1083م، للقصر معالم تاريخية بارزة أهمها مسجد العتيق على الركن الشمالي له تنتصب مئذنته على شكل هرمي بها 122 درجة علوها 22م وعرض قاعدتها 6م وعرض أعلاها 2م وسمك جدارها يتناقص من م 1متر إلى30 سم لها مصليين مصلى الشيخ بابا السعد، ومصلى عمي عيسى وسوقين هما سوق الرحمة وسوق غرداية الذي هو مستطيل الشكل يحيط به 98 قوس متفاوتة الأبعاد و طولها 75م وعرضها 44م وللدفاع برجان برج بو ل نوار وبرج إجوضاض ، ويتميز قصرها بالأزقة الضيقة ويقام بها سنويا عيد الزربية في شهر مارس.

5- قصر مليكة:

حيث أنشئ قصر مليكة آت امليشت بالأمازيغية سنة 756هـ/1355 م تتميز منطقة مليكة بمصلاها المشهور سيدي عيسى، ونظرا لعلوها فهي تعطي منظر شاملا على قصر غرداية وقصر بني يزقن، وتشتهر بصناعة الزربية.

بالنسبة لمعالمها التاريخية فهي تحوي مسجدان مسجد أغرم أنوداي ومسجد باعبد الرحمان كوتي، للمدينة أبواب من أهمها باب أعركوب وبها بقايا السور القديم.

إن الإهتمام بهذا الموروث الحضاري إنما هو دليل لحرص الولاية على المحافظة على المعالم والآثار التي تمس القيم الثقافية والحضارية للمنطقة والعمل على إستدامته وإظهاره لكل سائح يزور المنطقة وإعطاء إنطباع جيد نها ويسهم في خلق ثقافة الحفاظ على الجانب الثقافي والحضاري لدى الغير .

خلاصة

إن ما يمكن أن نخلص إليه من خلال دراستنا لواقع السياحة في ولاية غرداية هو أنها تتمتع بموارد سياحية متعددة كغيرها من ولايات الوطن يمكن أن تجعل منها وجهة سياحية رائدة، ومع ذلك

تبقى بعيدة كل البعد عن قيمة وأهمية الموارد التي تتوفر عليها ويرجع ذلك إلى عدم تحقيق ما اعتمدفي السياسات و الخطط التنموية السياحية في الجزائر و باعتبارأن ولاية غرداية ما هي إلا نموذج عن وضعية السياحة في الجزائر فإن تبقى بعيدة نوعا مقارنة بما تمتلكه مؤهلات طبيعية ثقافية و حضارية و يمكن أن تعمل على تشكيل منطقة جذب سياحي هامة تحتل بها مكانتها في السوق السياحي. كماأن الإمكانيات السياحية مهما تنوعت وتعددت لا يمكن لوحدها أن ترتقي بالقطاع بأتم معنى الكلمة ما لم تدعّم بالبنى التحتية والمنشآت اللازمة ووفرت الأساليب الداعمة وهيأ المناخ الإستثماري المناسب في مجال السياحة.

كما بات من الضروري أن يستهدف عند التخطيط لوضع السياسة التنموية للقطاع تحقيق هدف أساسي وهو التنمية المستدامة التي أصبحت متطلبا أساسيا تعمل الدول على تحقيقه في شتى القطاعات وباعتبار أن السياحة تعتمد على الإمكانيات الطبيعية والموروث الثقافي والحضاري للمنطقة....الخ، وبالتالي وجب تثمينها وإستغلالها لتحقيق إستدامة هذه العناصر، لضمان أداء القطاع دوره الحالي والمستقبلي على أكمل وجه.

الخاتمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع وهو التركيز على إسهام القطاع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة فإن السياحة تعتبر ظاهرة دولية أصبحت تحتل مكانتها البارزة بين مختلف الأنشطة الإقتصادية حيث لم تعرف إتجاهها الفعلي إلا بعد منتصف القرن العشرين وتحديدا بعد الحرب العالمية الثانية وذلك نظرا لعدة عوامل منها الإستقرار الأمني والتطور في وسائل النقل والإتصالات وتزايد وقت الفراغ من جرّاء تقلص عدد ساعات العمل وغير ذلك من العوامل، حيث أن السياحة أصبحت ضرورة ورغبة ملحة للإنسان وذلك قصد التغيير في حياته وكسر الروتين الذي يعيشه حيث بدأت المنظمات السياحية والدول تهتم بالسياحة وذلك لما لها من آثار إيجابية خاصة الإقتصادية نظرا لما عرفه العالم من إنفتاحات وبروز ظاهرة العولمة التي لا تعترف بالحدود إضافة إلى ذلك فقد ساعد على التوجه نحو هذا القطاع كونه لا يحتاج إلى تكنولوجيات وتقنيات متطورة على غرار باقي القطاعات الإقتصادية الأخرى كالصناعة مثلا وهذا ما يتيح إمكانية الإستثمار في السياحة خاصة بالنسبة للدول النامية ولكن مع التقدم والتطور الذي يحدث حاليا والذي إنجرت عنه مشاكل خاصة فيما يتعلق بالجانب البيئي الذي أضحى يهدد العالم برمته ما دفع إلى عقد عدة مؤتمرات حيث كان أول مؤتمر أشير فيه إلى هذا الجانب هو مؤتمر ستوكهولم سنة 1992، تلته عدة مؤتمرات أدت إلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة سنة 1987 وذلك في تقرير بروتلاند حيث أدرج مفهوم جديد وهو العمل على التنمية المحلية مع مراعاة حق المستقبلية وذلك عند وضع مختلف الخطط التنموية لمختلف القطاعات الإقتصاديةوهو ماأضحى وجوب القيام بتنمية سياحية مستدامة، وبإعتبار أن القطاع السياحي والجانب البيئي والثقافي والحضاري على إرتباط وثيق وبالتالي فإنه يجب تنشيط القطاع بالموازاة مع المحافظة على هذه الجوانب حيث بالنسبة للجانب البيئي يجمع خبراء التنمية المستدامة على أنه لا سياحة إذا لم يكن هناك إستغلال عقلاني ورشيد يعمل على إبقاء البيئة وهوما أوجد السياحة البيئية التي ترمي للمحافظة على البيئة و مسؤولية ذلك تعتبر مشتركة من جانب الأفراد والسلطات المشرفة على القطاع .

أما بالنسبة للجانب الثقافي والحضاري فهو عبارة عن نتاج إبداع الشعوب وأساليب حياة الأجداد في أزمنة ماضية كانوا فيها روادا في بيئاتهم فإسقاطنا للدراسة على غرداية وما تمتاز به من إرث ثقافي وحضاري إنما هو صورة عن الجزائر ككل و التي تمتاز بالتنوع الثقافي والحضاري والحفاظ عليها يتم من خلال الإستغلال الجيد لهذه الموروثات قصد حيازة مكانة رفيعة ضمن البلدان السياحية العالميةومن خلال ماتم التطرق إلى النتائج التالية:.

1. تعتبر السياحة صناعة واعدة إن وفّرت لها الإمكانيات اللازمة من بنى تحتية ومنشآت تخص القطاع والخدمات الأساسية المساعدة على قيام النشاط .

2. يتميز العرض السياحي بقلة المرونة وبالتالي يجب مراعاة ذلك عند وضع الخطط التنموية لقطاع السياحة لأن حدوث عزوف عن المنتج السياحي سوف يؤدي إلى كساد وحدوث خسائر،كما أن الاعتماد على سياسة التسويق السياحي من شأنه أن يعزز فرص كسب أكبر حصة في السوق السياحي وهذا ما يؤدي إلى التعريف أكثر بالمنتج السياحي المحلي .
3. إن التنمية المستدامة تقضي أن يكون النمو الإقتصادي في الوقت الحاضر متفقا مع مصلحة الأجيال القادمة وليس على حسابها وبتعبير آخر لا يجوز أن يؤدي النمو في الوقت الحاضر إلى الإضرار بمصالح الأجيال المقبلة.
4. تعمل التنمية السياحية المستدامة على إيجاد توازن بين طلبات السياح من جهة والموارد السياحية من جهة أخرى أي أنها علاقة بين الحاضر والمستقبل وذلك هو جوهر التنمية المستدامة على العموم.
5. إن التنمية المستدامة للقطاع السياحي لا يجب أن تقوم على العفوية ولكن يلزمها تخطيط محكم من طرف الهيئات السياحية حتى تتمكن من تحسين الصورة السياحية في الداخل والخارج وكذا للمحافظة على الثروات الطبيعية والموروثات الثقافية والحضارية.
6. تعتبر السياحة البيئية أحد الإتجاهات الحديثة التي تعمل على إستدامة القطاع السياحي كما بإمكانها أن تساهم في التنمية الإقتصادية للبلدان الفقيرة التي تمتلك ثروات طبيعية لابأس بها تؤهلها لتحريك دواليب هذا النوع من السياحة الذي لا يتطلب إمكانيات كبيرة .
7. تعتبر ولاية غرداية منطقة قصد هامة في مجال السياحة وذلك لما تحوزه من إمكانات طبيعية وثقافية وحضارية وتاريخية و تصنيف بعضها كتراث عالمي جعلها منطقة توافد خاصة الأجانب.
8. على الرغم الجهود المستمرة التي قامت بها الولاية في مجال تطوير المنشآت السياحية ودعم الموروث الحضاري والثقافي إلا أن هذا يبقى غير كاف للوصول إلى الإستغلال الأمثل للقدرات السياحية التي تزخر بها المنطقة .
9. إن إدخال مفهوم التنمية المستدامة على التنمية السياحية بالولاية من شأنه أن يؤثر إيجابا على مجموعة من الجوانب البيئية، الإقتصادية، الثقافية والحضاريةوهذا ما تم رسمه في اعداد الخطط التنموية السياحية بالولاية لأجل اسهام هذا القطاع في تحقيق التنمية المستدامة

التوصيات:

إنه لا مناص لنا اليوم إلا التوجه نحو صناعة السياحة ذلك أن الإعتماد على مورد البترول هو بلا شك حتمية تؤول إلى الزوال وبالتالي يجب الإستعداد لمرحلة ما بعد البترول إلا أن وضع إستراتيجيات التنمية السياحية يجب أن يرفق بمطلب أساسي وهو تحقيق التنمية المستدامة إلا أن هذا الأمر تعتريه صعوبات وسنحاول أن نورد بعض التوصيات التي تخص السياحة والتنمية المستدامة وذلك من خلال دراستنا وهي:

1. ضرورة الإهتمام بالإمكانيات السياحية المحلية وإعطائها الأهمية اللازمة من خلال الإستغلال الأمثل والإستفادة من تجارب الدول الناجحة في مجال السياحة خاصة تلك التي تتوفر على نفس المميزات الجغرافية والتاريخية .
2. تحسين الخدمات الأساسية وذلك بتكوين وتدريب العاملين في مجال السياحة وذلك عن طريق إنشاء معاهد متخصصة وبرمجة دورات تكوينية بصورة مستمرة للإرتقاء بمستوى الأداء.
3. الإهتمام بجانب الترويج السياحي للتعريف بالمنتوج المحلي وذلك عبر مختلف وسائل الإعلام.
4. يجب أن يسهم القطاع السياحي في المحافظة على الثروات الطبيعية .
5. إنتهاج إستراتيجية تنموية سياحية تعمل على تفادي الأضرار بالبيئة الطبيعية من خلال عدم تجاوز القدرة الإستيعابية للمنطقة السياحية وتفادي التلوث البيئي الناتج عن نفايات السياح .
6. إن العمل على تحقيق تنمية مستدامة من خلال القطاع السياحي لن يأتي إلا من خلال الوعي المشترك للمواطنين المحليين والسلطات المسؤولة والسواح .
7. يجب الإهتمام بضرورة القيام بإنشاء دراسة الجدوى البيئية للمشروعات السياحية التي تبين الآثار الإيجابية والسلبية وتوضح كيفية معالجة الآثار السلبية .
8. إن تخصيص الدولة لمبالغ في مجال الإستثمار السياحي المحلي لن يؤدي دوما إلى نتائج إيجابية إذا لم تكن هنالك دراسة مفصلة تراعي خصوصيات المناطق الحالية والمستقبلية.
9. النهوض بالصناعة التقليدية للمناطق المحلية باعتبارها تكوّن الموروث الوطني إجمالا وتعبر عن ثقافات وعادات الشعوب.
10. ضرورة نشر ثقافة سياحية لدى الأفراد تعمل على إرساء التمسك بالثقافة المحلية والإرتباط بالتاريخ القديم للمنطقة حيث أن ذلك من شأنه أن يعزز نقل الثقافة المحلية إلى السواح خاصة الأجانب وبالتالي العمل على إستدامة الموروث الثقافي والحضاري .

آفاق البحث:

تناولت الدراسة مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة،حيث أن هذه الدراسة يمكن أن تكون بداية و دعم و أساس لدراسات مستقبلية تكون كالتالي:

- نحو انتهاج خطط تنموية تراعي الاستدامة بالنسبة للقطاع السياحي.
- تقييم الآثار البيئية للمشروعات السياحية.
- دور التشريعات السياحية و البيئية في العمل على تحقيق التنمية المستدامة.
- السياحة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

قائمة المراجع

قائمة المرجع

المراجع باللغة العربية

الكتب

1. أحمد الجلاد، دراسات في جغرافيا السياحة، عالم الكتاب، القاهرة.
2. جليلة حسن حسنين، التنمية السياحية، الدار الجامعية، مصر، 2006.
3. حمدي عبد العظيم، اقتصاديات السياحة مدخل نظري وعملي متكامل، مكتبة الشرق، القاهرة، 2000.
4. خضيري محسن، التسويق السياحي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990.
5. خير الدين حسن، الاتصالات التسويقية والاعلان، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1996.
6. سعيد البطوطي، اقتصاديات السفر والسياحة، المكتبة الانجلومصرية، القاهرة، 2000.
7. صلاح الدين عبد الوهاب ، السياحة الدولية ، دار زهران ، القاهرة ،1990.
8. صلاح الدين عبد الوهاب، التنمية السياحية، مطبعة الزهران، القاهرة، 1991.
9. عبد السميع صبري ، التسويق السياحي والفندقي أسس علمية وتجارب عربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، 2006.
10. عبد السميع صبري، أصول التسويق السياحي، دار الهاني للنشر، القاهرة، 2003.
11. فؤاد عبد المنعم البكري، التنمية السياحية، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 2004.
12. ف.دوجلاس موشيست، مبادىء التنمية المستدامة،ترجمة بهاء شاهين،الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة،الطبعة الأولى، ، 2000.
13. مثنى طه الحوري واسماعيل الدباغ، اقتصاديات السفرو السياحة، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمّان، 2000.
14. مثنى طه الحوري واسماعيل محمد علي الدباغ، مبادئ السفر والسياحة، مؤسسة الورق للنشر ،عمان،2000.
15. محسن أحمد الخضيري، التسويق السياحي مدخل اقتصادي متكامل، مكتبة مديوني، مصر، 1989.
16. محسن أحمد الخضيري، السياحة البيئية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005 .
17. ماهر عبد الخالق السيسي، مبادئ السياحة، مطابع الولاء الحديثة، القاهرة، 2002.
18. محمود الديماسي وآخرون، تخطيط البرامج السياحية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2002.

19. محمد خميس الزوكة، صناعة السياحة من منظور جغرافي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995.
20. محيا زيتون، السياحة ومستقبل مصر بين إمكانيات التنمية ومخاطر الهدر، دار الشروق، 2002.
21. مريم أحمد مصطفى، أحسد حفظي، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005.
22. نبيل الروبي، التخطيط السياحي،مؤسسة الثقافة الجامعية، القاهرة ، 1987.
23. هدى سيد لطيف، السياحة بين النظرية والتطبيق، الشركة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة،1994.
24. يوسف جعفر سعادة، التربية السياحية، دار الكتاب الحديث،الطبعة الأولى، القاهرة، 2002.

المقالات و المداخلات

25. أسعد حماد أبو رمان، تفعيل السياحة البينية العربية بين تحديات العولمة و قيود العالم العربي، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد و العلوم الادارية، عمان، أيام 22-23-24 جويلية 2003.
26. جمال جعيل، عيساني عامر، التنمية السياحية المستدامة واقع وآفاق، الملتقى الوطني الأول حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، معهد علوم التسيير،المركز الجامعي بالمدية، يومي 06-07 جوان 2006.
27. خالد كواش، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للسياحة حالة الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، العدد 13 ، 2005.
28. صالح عمر فلاحي، التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال في الشمال واتساع الفقر في الجنوب، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 03،2004.
29. طارق سعيد أبو خبطة، هاشم محمد الزاوي، أهمية الاستثمار السياحي وأثره على التنمية الاقتصادية، المؤتمر الوطني الأول حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيري ة الليبية العظمى، طرابلس، 29 أفريل 2006.
30. عبد الباسط وفاء، التنمية السياحة المستدامة بين الإستراتيجية والتحديات المعاصرة ،مجلة حلون العدد 12، 2005.
31. عبد الخالق عبد الله، التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية، مجلة المستقبل العربي، العدد167، يناير 1993.

32. عبد الرحمان السحيباني، حبيب الهبر، الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي، جامعة الدول العربية، السلسلة الأولى،بدون سنة اصدار.
33. عبد العزيز بن حامد أبو زناده، اقتصاديات المحافظة على البيئة وأهمية السياحة البيئية فيها، ندوة حول الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي،14 أوت 2003.
34. عبد الوهاب رابح ،فرص الاستثمار بمديرية السياحة بولاية غرداية، الملتقى الوطني الأول حول فرص الاستثمار بولاية غرداية و دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الواقع و التحديات، ملحق المعهد الوطني للتجارة بمتليلي، يومي02- 03 مارس 2004.
35. قزيز محمود، واقع القطاع السياحي في الجزائر ودوره في تمويل الجماعات المحلية لمشاريع التنمية، الملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، يومي 01 و 02 ديسمبر، 2004.
36. المرسي السيد حجازي،تطور العلاقة بين الاقتصاد و البيئة دراسة تحليلية،مجلة العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، مجلد8، 1996.
37. معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، اقتصاديات القطاع السياحي في مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومي، ديسمبر 1998،
38. نجاة النيش، تكاليف التدهور البيئي وشحة الموارد الطبيعية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، أفريل 1999.
39. *هواري معراج، محمد سليمان جردات، السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية حالة الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد 3، 2005*
40. ورقة معلومات أساسية بشأن السياحة و البيئة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدورة الإستثنائية التاسعة لمجلس الإدارة، المنتدى البيئي الوزاري العالمي، دبي، 7 -9 فيفري 2005.
41. يسري دعبس، السياحة، الملتقى المصري للابداع والتنمية، القاهرة، 2001.

أطروحات ورسائل علمية

42. أحمد لشهب، السياسة السياحية في الجزائر من 1962 إلى 1982، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 1987.
43. خالد كواش، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر2004.

44. ريان درويش، الاستثمارات السياحية في الأردن الحصيلة والآفاق المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997 .
45. كريم قاسم، ترقية السياحة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، المدرسة العليا للتجارة، جامعة الجزائر، 1998.
46. لحساف منى، دراسة مقارنة للتجربة السياحية في الجزائر مع بعض البلدان المتوسطية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003.
47. محمد الناصر حميداتو، السياحة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للتدفقات السياحية، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر، 2005/2004.
48. محمد عز الدين، التطور السياحي في الجزائر، رسالة ماجستير غير مننشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.
49. محمد فائز بشدوب، التنمية المستديمة في ضوء القانون الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر،2002.

تقارير ومراسيم

50. دليل ديوان حماية واد ميزاب وترقيته(د.ت).
51. القانون رقم 99-06 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق لـ 04 أفريل سنة 1999 يحدد القواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة والأسفار.
52. الجريدة الرسمية رقم 11 الصادرة في فيفري 2003.
53. مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية غرداية، أطلس 2004.
54. مطوية صادرة عن مديرية السياحة لولاية غرداية سنة 2005.
55. مديرية السياحة لولاية غرداية، تقارير تقييمية للنشاط السياحي من سنة 1999إلى2006
56. مديرية السياحة لولاية غرداية، حالة مشاريع الاستثمار السياحي من 1999سنة إلى 2006/12/31.
57. مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية غرداية، الدليل الإحصائي للولاية 2006.
58. مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية ولاية غرداية، 2006

2- المراجع باللغة الأجنبية

59. Ahmed Tissa, économie touristique et aménagement du territoire, OPU, Alger, 1994.
60. Etzel Michael and Bruce walker etal, Marketing, Mcgraw Hill co, New Yourk, 2004.
61. Gerard guibilats, economie touristique, delta et seps, suise, 1983
62. Hsu Cathy and Tom pourers, Marketing Hospitaling, 3rd ed, US. John willy and sons, 2002.
63. Krippandorf Jost, Marketing et tourisme, Berne, Herbert lang, 1971.
64. philipe kotler, Marketing for Hospitaling and tourism, 3rded, US: Prentice Hall, 2003−
65. philipe kotler, Marketing management, Analyse planification et controle, 3eme édition publie- union,Paris.
66. R. Christine, le tourisme, publication universitaire, d'études Européennes, Genève, 1985.

الإنترنت

الإدارة المركزية للسياحة بالاسكندريةعلى الموقع:

www. Arabic discoveralex.com / general depart /description.asp consulté le 12-03-2007

محمد باتر علي وردم على الموقع:

www.maroc-ecologie.net/article, php3id-article=124 consulté le 22-03-2007

عبد السلام أديب على الموقع :

www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=4305 consulté le 24-03-2007

مصطفى عبد الله الكفري، التنمية المستديمة وتدمير البيئة على الموقع:

www.rezgar.com /debat/show.art.asp ?aid =28988 consulté le 09-02-2007

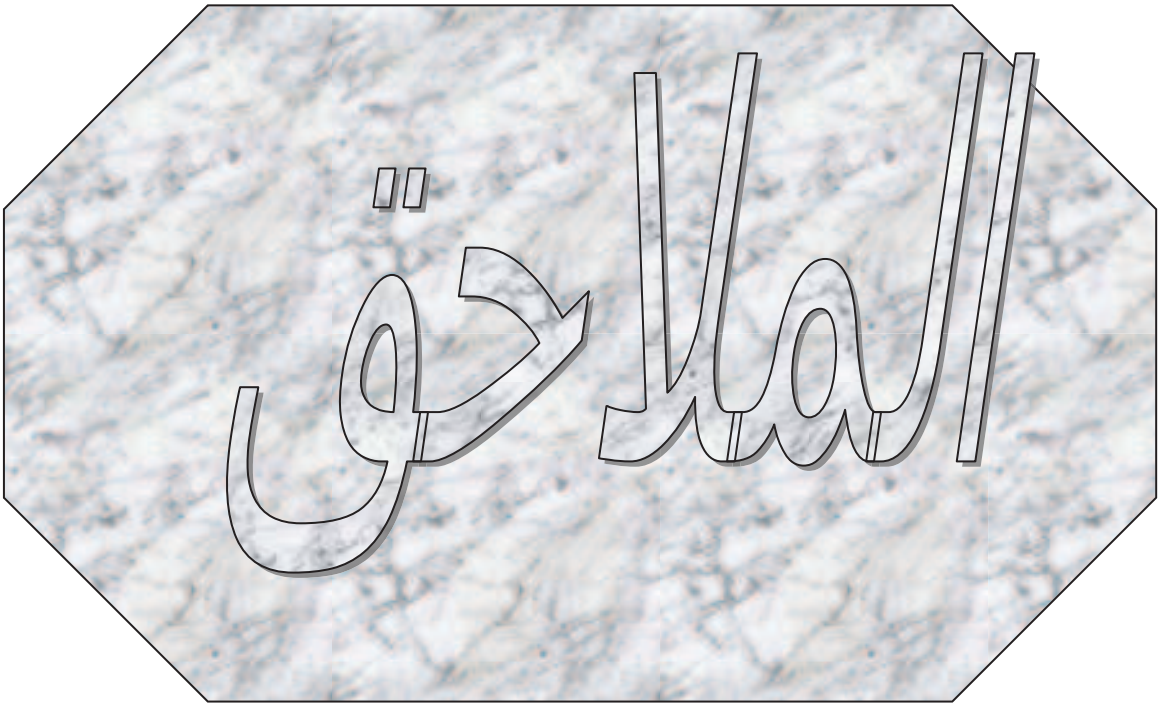
الملاحق

ملخص:

يعتبر قطاع السياحة من أهم القطاعات الرائدة التي تدفع بالنمو و تنشط دينامكية البناء الهيكلي اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا، حيث تسهم في زيادة الناتج الوطني وتوفير فرص عمالة وجذب الاستثمارات و إصلاح الخلل في الموازين التجارية وتنمية العلاقات الاقتصادية الدولية، كما أن الانفتاح و التغير في الاتجاهات و الأفكار جعل الجزائر تعيد النظر في سياستها الاقتصادية و بالتالي الاهتمام بقطاع السياحة على عكس ما بني عليه الاقتصاد الوطني بالتركيز على سياسة المحروقات، ولكن ما هو معلوم لدى المفكرين و الباحثين أن أي ثروة تكون دائما معرضة للزوال إذا لم يتم استعمالها بعقلانية فبقدر ما يسعى لتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي وكذا التنويع المحلي والاهتمام بالثروات الطبيعية التي يقوم عليها هذا النشاط يمكن في نفس الوقت أن يمثل مصدر إزعاج وتحطيم لهذه الثرو وبالتالي الإضرار بحق جيل المستقبل أي الحيلولة دون تحقيق تنمية مستدامة، وبالتالي وجب وضع عدة اعتبارات عند إعداد الخطط السياحية التنموية.

الكلمات المفتاحية: السياحة، التنمية المستدامة، التنمية السياحية المستدامة، السياحة البيئية.

Résumé

Le secteur de tourisme est considéré un des clés ,qui pousse la croissance et la dynamisation de la structure économique,social,Culturel et civile,par sa contribution dans le produit intérieur,l'offre de travail et la traction des investissement,ainsi que le développement du relations économique internationale , en revanche de l'ancienne politique économique basé sur les hydrocarbures, l'Algérie a accordé une grande importance au tourisme dans le cadre de l'ouverture économique et la mutation des idées et d'orientation. Il est claire que l'utilisation irrationnel de toutes ressources peut conduire à une destruction de ces dernières, et par conséquence compromettre les capacité dés future génération et entrave la réalisation du développement durable,alors,il faut prendre en considération plusieurs variante pendant l'établissent du plans de développement touristique.